جامعة الدكتــور يحي فارس بـالمديــة

كليـــة العلوم الاقتصادية وعلوم التجاريـــة وعلــوم التسييـــر

قسم علوم المالية والمحاسبة

أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تنافسية المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة بمجمع صيدال فرع أنتيبيوتيكال بالمدية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول عل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالب:

- بن جباس سيدأحمد

تحت إشراف:

د/ يرقي جمال

السنة الجامعية 2022/2021


بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

الى من علمني ان الدنيا كفاح و ان سلاحها العلم والمعرفة الى الذي لم يبخل علي بشئ و سعى جاهدا لراحتي ونجاحي الى ابي رحمه الله

الى من وضع المولى عز وجل الجنة تحت قدمها الى من ساندتني في صلاتها و دعائها الى امي الحنونة

الى كل من ملأ عقولنا بنور العلم والمعرفة الى الأساتذة الاجلاء

الى من كانوا لي أوفياء وصادقين الى أصدقائي

الى كل من ساهم في هذا العمل المتواضع

شكر وعرفان

الحمد و الشكر كله لله سبحانه وتعالى على نعمه وفضله الذي لا يحصى وما نحن إلا طالبين لنوره وعلمه اللهم وفقنا

نتوجه الى الأستاذ يرقي جمال بأسمى عبارات التقدير و الشكر على كل مجهوداته وتوجيهاته التي انارت لنا الدرب

و أرشدتنا في كل خطوات البحث

كما نتقدم بالشكر و العرفان لكل اساتذتنا الاجلاء بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة المدية و نخص بالذكر الاستاذ بولصنام محمد

كما لايفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بكامل الشكر و الاحترام لكل عمال مجمع صيدال ولكل من قدم لنا العون من بعيد او من قريب

وأخيرا الحمد لله و الشكر له

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة "أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تنافسية المؤسسة الإقتصادية بمجمع صيدال فرع انتيبيوتيكال"، فقصد تدعيم الجانب النظري وللإلمام بالموضوع قمنا باستعراض المفاهيم الأساسية لكل من محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة وتنافسية المؤسسة الإقتصادية، وفيما يخص الجانب التطبيقي حاولنا إسقاط ذلك في مجمع صيدال فرع انتيبيوتيكال، ولتحقيق هذه الدراسة استخدمت المنهج الوصفي التحليلي باستخدام اداة المقابلة وسرد الوثائق المتحصل عليها، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على تنافسية المؤسسة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: محاسبة المسؤولية الاجتماعية، تنافسية المؤسسة الاقتصادية، مجمع صيدال، فرع انتيبيوتيكال.

Résumé,

Cette étude visait à connaître "l'impact de la comptabilité de responsabilité sociale sur la compétitivité de l'entreprise économique dans la Branche Antibiotique du Complexe Saidal." Afin de renforcer le côté théorique et de se familiariser avec le sujet, nous avons revu les concepts de base des deux comptabilité de la responsabilité sociale des entreprises et la compétitivité de l'entreprise économique, et en ce qui concerne le côté pratique nous avons essayé de déposer cela dans le complexe Branche Antibiotique de Saidal, et pour réaliser cette étude, la méthode analytique descriptive a été utilisée en utilisant l'outil d'entretien et en listant les documents obtenus.

Mots-clés : **comptabilité de responsabilité sociale**, **compétitivité des entreprises économiques**, **Complexe Saidal**, **Branche antibiotique**.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الاهداء	VII
الشكر	VII
الملخص	VII
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VII
المقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة	
تمهيد	7
المبحث الاول: ماهية المسؤولية الاجتماعية	8
المطلب الأول: نشأة المسؤولية الاجتماعية وتطورها	8
المطلب الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية	12
المطلب الثالث: مبادئ وأبعاد ومجالات المسؤولية الاجتماعية	15
المطلب الرابع: عناصر ونطاق المسؤولية الاجتماعية	23
المبحث الثاني: محاسبة المسؤولية الاجتماعية	27
المطلب الاول: عموميات عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية	27
المطلب الثاني: القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية	31
المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية	35
خلاصة الفصل	41
الفصل الثاني: تنافسية المؤسسة الاقتصادية	
تمهيد	43
المبحث الاول: ماهية المؤسسة الاقتصادية	44

المطلب الأول: تعريف ومفهوم المؤسسة الاقتصادية	44
المطلب الثاني: خصائص وأهداف وأهمية المؤسسة الاقتصادية	46
المطلب الثالث: وظائف المؤسسة الاقتصادية	51
المبحث الثاني: تنافسية المؤسسة الاقتصادية	53
المطلب الأول: مفهوم التنافسية	53
المطلب الثاني: خصائص وأهداف تنافسية المؤسسة	55
المطلب الثالث: أنواع تنافسية المؤسسة	57
المطلب الرابع: مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة	59
خلاصة الفصل	52
الفصل الثالث: أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تنافسية المؤسسة	
تمهيد	64
المبحث الاول: تقييم عام لمجمع صيدال فرع المضادات الحيوية	65
المطلب الأول: تقديم مجمع صيدال	65
المطلب الثاني: تقديم فرع المضادات الحيوية –المدية–	70
المطلب الثالث: خصائص وأهداف فرع المضادات الحيوية –المدية–	76
المبحث الثاني: أثر المسؤولية الاجتماعية لمجمع صيدال فرع انتيبيوتيكال	78
المطلب الأول: المسؤولية الاجتماعية وفق ميثاق الأخلاقيات لصيدال	78
المطلب الثاني: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفق التقارير السنوية من 2015 إلى 2022	81
المطلب الثالث: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمجمع صيدال وفق النشرات الشهرية من سنة 2013 إلى سنة 2017	83
المبحث الثالث: تحليل مقابلة المجرات في فرع أنتيبيوتيكال مجمع صيدال	89
المطلب الأول: محاسبة المسؤولية الاجتماعية	89
المطلب الثاني: أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تنافسية المؤسسة الاقتصادية	91
المطلب الثالث: الحلول المقترحة لقيام المسؤولية الاجتماعية بزيادة تنافسية المؤسسة الاقتصادية	92

خلاصة الفصل	94
الخاتمة	96
قائمة المراجع	100
قائمة الملاحق	105

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	المسؤولية الاجتماعية والنموذجين الاقتصادي والاجتماعي	15
02-01	يبين أبعاد المسؤولية الاجتماعية حسب Carroll	19
01-03	تركيبة العنصر البشري في فرع المضادت الحيوية بالمدية	75

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	أصحاب المصالح أو المستفيدون من وجود المؤسسات	12
02-01	هرم Carrol للمسؤولية الاجتماعية	18
01-03	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	67
02-03	الهيكل التنظيمي لفرع المضادات الحيوية -المدية-	73

المقدمـــة

إن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تشمل كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية ولكن الضوء سلط على التكاليف الاجتماعية لما لها من آثار سلبية وما تعرفه عملية الإفصاح عنها من تحفظ فكان الاعتماد أثناء مراقبتها على عملية قياس الآداء الاجتماعي على عكس المنافع الاجتماعية التي يكون أثرها واضـــح على المؤســـســـة الاقتصادية والمجتمع.

وكغيرها من الدول ما كان على الجزائر إلا مواكبة هذا التطور والمثول إلى طلبات وقوانين الهيئات والمنظمات الداعية للمسؤولية الاجتماعية وذلك عبر مراقبتها لمؤسساتها بشتى أنواعها وأحجامها ورفع الوعي لديه بضرورة العمل ومسك محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

أدت الظروف السائدة في البيئة التنافسية إلى تزايد حاجة المؤسسات للارتقاء بمنتوجاتها وخدماتها من أجل تبوء موقع تنافسي في السوق المحلية والعالمية، خاصة مع توسع نطاق الأسواق وكذا ظهور الأسواق الافتراضية فتضاعفت حدة المنافسة بين هذه المؤسسات وأخذت أشكالاً متنوعة مما دفع هذه الأخيرة للبحث عن مصادر الميزة التنافسية واستغلالها بطرق مثلى وتعزيزها نظراً لأهميتها والعمل على تدعيم قدرتها التنافسية من أجل الحفاظ على ميزتها التنافسية على المدى البعيد.

لذلك يعد تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية في ظل التنافسية وتجسيدها من خلال برامج فعالة يؤدي إلى تحسين سمعتها وعلامتها التجارية، ويؤدي كذلك إلى تنامي الرضا لدى أصحاب المصالح من خلال الاستماع إلى وجهات نظر الجمهور وجماعات الضـــغط وبالتالي تحقيق التنافســـية من خلال التزاماتها الاجتماعية مما يعزز حصتها في السوق ويؤدي إلى تحقيق أهدافها المرجوة، وعليه أصبح الاهتمام بها ضرورة حتمية.

إشكالية الدراسة:

من خلال ماسبق سنتطرق في هذه المذكرة الى محاولة معرفة اثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تنافسية المؤسسة الاقتصادية ووقع الاختيار على مجمع صيدال باعتبارها احدى اهم واكبر المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الاشكالية على النحو التالي:

"كيف تؤثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تنافسية المؤسسة الاقتصادية؟"

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكننا الاستعانة بإشكاليات فرعية:

- ماهي مجالات المحاسبة المسؤولية الاجتماعية المطبقة في مجمع صيدال فرع انتبيوتكال؟
- ماهو واقع التنافسية في مجمع صيدال فرع انتبيوتكال؟
- كيف تساهم مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تنافسية مجمع صيدال فرع انتبيوتكال؟

الفرضيات:

- تتمثل مجالات محاســبة المســؤولية الاجتماعية المطبقة في مجمع صــيدال فرع انتبيوتيكال في مجال الموارد البشرية فقط.
- يواجه مجمع صيدال منافسة شرسة في السوق المحلي سواء من الشركات المستثمرة في الجزائر وتلك الشركات المستوردة للمنتجات.
- تساهم مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تنافسية مجمع صيدال فرع انتبيوتيكال بأثر ايجابي.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختياري لهذا الموضوع إلى الأسباب التالية:

- الرغبة في معالجة هذا النوع من المواضيع والكشف عنه، واكتساب معارف جديدة.
- بغية مني في إثراء المكتبة الجامعية بموضوع يدرس أحد انشغالات المؤسسة باعتبار المنافسة هي باب النجاح والاستمرار اعتمادا على مسؤولية اتجاه المجتمع.
- تزايد الاهتمام بالمنافسة لأنها السلاح الوحيد للمقاومة والتواجد في الوضع الاقتصادي الراهن.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، وتبيان أهمية ممارسة المؤسسة لدورها الاجتماعي تجاه أصحاب المصالح، وإبراز أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على تنافسية المؤسسة، والتعرف على واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مجمع صيدال.

أهمية الدراسة:

تــــأتي اهمية هذه الدراسـة كونها تتناول أحد المواضـيع الحديثة والمهمة، نتيجة اعتراف المؤسـسـات بمسـؤولياتها الاجتماعية، وكذا تبنيها وممارستها لتلك المسؤولية هذا الأمر الذي أثر بنسبة كبيرة على وظيفة المحاسبة، مما جعل الباحثين في هذا المجال يهتمون بالمحاسبة عن المسـؤولية الاجتماعية، وهذا راجع ايضـا الى المنافسـة الشـديدة التي صارت تشهدها مختلف الأسواق، بحيث تلعب محاسبة المسؤولية الاجتماعية دورا هاما في تحقيق تنافسية المؤسسة الاقتصادية، حيث سنتاول خلال هذه الدراسة اثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تنافسية المؤسسة الإقتصادية.

دراسات سابقة:

1) دراسة مزياني احلام، أثر المسؤولية الاجتماعية على تنافسية المؤسسة دراسة حالة اتصالات الجزائر –أم البواقي–، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص: إدارة أعمال، السنة الجامعية 2016/2015 ، جامعة ام البواقي.

هدفت الدراسة إلى توضيح المفاهيم الاساسية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وتبيان أهمية ممارسة المؤسسة لدورها الاجتماعي تجاه أصحاب المصالح، وابراز اثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على تنافسية المؤسسة، والتعرف على واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية

2) دراسة حمالة يمينة . سفير محمد مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد12، العـــــدد:4(2021)، ص1–21 بعنوان واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

هدفت الدراسة الى قياس مدى معرفة المختصين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها

–بيان واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

–التعرف على مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية التي تحظى باهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من حيث درجة التطبيق.

3) دراسة عمران نادية، مدى امكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، دراسة حالة مجمع صيدال، فرع انتيبيتكال، مذكرة مقدمة لنيل شـــهادة ماســـتر اكاديمي في علوم التســـيير والمحاســـبة، الســـنة الجامعية، 2016/2015 جامعة يحى فارس –المدية–.

هدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية

تسليط الضوء على اهمية المسؤولية الاجتماعية وضرورة مسك محاسبة عنها.

الوقوف على مدى ادراك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لاهمية المسؤولية الاجتماعية واهمية مسك محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

التعرف على امكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الجزائر بأخذ مجمع صيدال فرع انتيبيوتكال كعينة لهذه المؤسسات.

حدود الدراسة:

الاطار المفاهيمي: تناولت الدراسة موضوع اثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تنافسيه المؤسسة الاقتصادية.

الحدود المكانية: اجريت الدراسة في مجمع صيدال بالمدية بلدية حريبل فرع انتيبوتكال مصلحة المالية والمحاسبة.

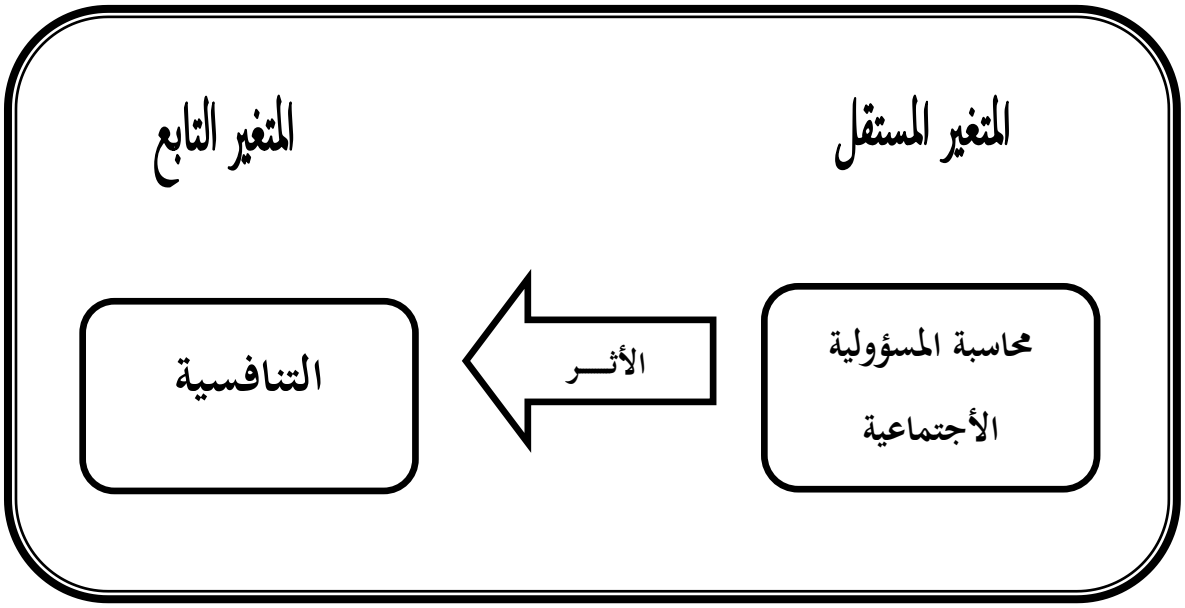
الحدود الزمنية: من 15 فيفري 2022 الى غاية 13 جوان 2022 تخللتها دراسة ميدانية بمجمع صيدال فرع انتبيوتكال –المدية– من 13 مارس 2022 الى غاية 12 افريل 2022.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: والذي يتمثل في محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

المتغير التابع: والذي يتمثل في التنافسية.

الشكل رقم (): نموذج الدراسة.



المصدر: من إعداد الطالب

المنهج المستخدم:

للإجابة على الأسئلة المطروحة سالفاً اعتمدت على منهجين وذلك بسبب طبيعة الدراسة التي تنقسم بين الجانب النظري والتطبيقي، فالجانب النظري الذي ينطوي على جمع المادة الخاضعة للدراسة، وتوضيح الرؤيا وتحديد الأبعاد المستهدفة اعتمدت المنهج الوصفي، والجانب التطبيقي الذي يخضع للمادة العلمية عملياً، يتم من خلال ذلك استخلاص النتائج المراد تحقيقها فاعتمدنا المنهج التحليلي.

هيكل الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الواردة في الإشكالية فقد تم تقسيم الدراسة بما يحقق أهدافها كما يلي:

الفصل الأول: محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، تطرقنا من خلال المبحث الأول إلى ماهية المسؤولية الاجتماعية، قسم بدوره إلى ثلاثة مطالب حيث تم التطرق إلى: نشأة المسؤولية الاجتماعية وتطورها، ومفهوم المسؤولية الاجتماعية، ثم عناصر ونطاق المسؤولية الاجتماعية.

أما المبحث الثاني بعنوان محاسبة المسؤولية الاجتماعية الذي تضمن بدوره مطلبين هي: عموميات محاسبة المسؤولية الاجتماعية، والقياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية.

الفصل الثاني: تنافسية المؤسسة الاقتصادية، قسم إلى مبحثين، المبحث الأول بعنوان ماهية المؤسسة الاقتصادية، تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب تطرقت فيها إلى: تعريف ومفهوم المؤسسة الاقتصادية، خصائص وأهداف المؤسسة الاقتصادية، وظائف المؤسسة الاقتصادية.

أما المبحث الثاني بعنوان تنافسية المؤسسة الاقتصادية المتضمن مطلبين: مفهوم التنافسية، أهمية التنافسية، أهداف وخصائص التنافسية.

أما الفصل الثالث بعنوان أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تنافسية المؤسسة الاقتصادية قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال فرع المضادات الحيوية.، تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب تطرقت فيها إلى: المطلب الأول تقديم مجمع صيدال، المطلب الثاني تقديم فرع المضادات الحيوية بالمدية، المطلب الثالث خصائص فرع المضادات الحيوية بالمدية وأهدافها.

أما المبحث الثاني بعنوان المبحث الثاني: أثر المسؤولية الاجتماعية لمجمع صيدال فرع أنتيبيوتيكال المتضمن ثلاث مطالب، المطلب الأول المسؤولية الاجتماعية وفق ميثاق الأخلاقيات لصيدال، المطلب الثاني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفق التقارير السنوية من 2015 إلى 2020، المطلب الثالث الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمجمع صيدال وفق النشرات الشهرية من سنة 2013 إلى سنة 2017.

أما المبحث الثالث فجاء بعنوان تحليل مقابلة المجرات في فرع أنتبيوتيكال مجمع صيدال، وانقسم إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول: محاسبة المسؤولية الاجتماعية، المطلب الثاني: أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تنافسية المؤسسة الاقتصادية، المطلب الثالث: الحلول المقترحة لقيام المسؤولية الاجتماعية بزيادة تنافسية المؤسسة الاقتصادية .

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتني صعوبات عديدة عند إعداد هذا البحث سواء في الجانب النظري أو التطبيقي سأذكر منها:

- صعوبة إنجاز البحث بمفردي كونه يتطلب مساعدة أكثر.
- صعوبة الحصول على المراجع المتعلقة بجوهر الموضوع خاصة على مستوى مكتبة جامعة يحي فارس بالمدية.

- أكبر صعوبة واجهتني هي ضيق الوقت للحصول على جميع المعلومات وإتمام الموضوع بشكل أفضل.

الفصل الأول:

محاسبة المسؤولية الإجتماعية

تمهيد

إن مناقشة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية وطبيعة البيئة التي تعمل فيها هذه المؤسسات، من المواضيع المهمة التي أثارت ولا تزال تثير جدلا كبيرا في الأوساط العلمية والأكاديمية، وكذلك بالنسبة لمدراء في المؤسسات، فلم يعد تقييم المؤسسات يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد المؤسسات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم، وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التي أصبحت ضرورة ملحة بعدما كانت نشاطات المؤسسات تقتصر فقط على مصالح مرتبطة مباشرة بالمالكين أو المساهمين، فجاءت المسؤولية الاجتماعية لتنقل هدف المؤسسات إلى البعد الاستراتيجي لتأخذ بعين الاعتبار الاهتمام بالعاملين والمجتمع وكذا البيئة المحيطة بها، من خلال اتخاذ القرارات دون الإضرار بوظائف المؤسسة الرئيسية من جهة ومن جهة أخرى تحقيق الرفاهية للمجتمع.

وكون المحاسبة تلعب دورا محوريا بتزويد الأطراف المختصة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، أصبحت المحاسبة بشكل أو بآخر عاملا أساسيا في السعي لتحقيق الرفاه الاجتماعي لكامل فئات المجتمع، بينما كانت في السابق تهتم أو تقتصر مسؤوليتها على تحقيق الرفاه الاقتصادي لأصحاب المشروع في شكل تعظيم الأرباح، ومنه ظهر مصطلح محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

على ضوء ما سبق تم تقسيم الفصل إلى المباحث الآتية:

- **المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية.**
- **المبحث الثاني: محاسبة المسؤولية الاجتماعية.**

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية

لقد رافق التطور في مسؤوليات المؤسسات اتجاه مجتمعها تصاعداً في تأثيرات المجتمع وضغوطه لأن تتبنى إدارة المؤسسات مزيداً من أهداف المجتمع وتطلعاته، من خلال الالتزام للطلب الاجتماعي سواءً كان مفروضاً بحكم القانون أو المبادرات التي تقوم بها لإرضاع المجتمع، ومنه سنستعرض في هذا المبحث إلى نشأة المسؤولية الاجتماعية وتطورها ثم مفهومها بالإضافة إلى محفزات تطبيقها.

المطلب الأول: نشأة المسؤولية الاجتماعية وتطورها

إن المتتبع لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية يستطيع أن يلمس تغيرات مهمة وإضافات نوعية أدت إلى إثراء هذا المفهوم عبر الزمن، فبالتالي فإننا سنحاول تتبع نضوج مفهوم المسؤولية الاجتماعية على ما هي عليه اليوم.

أولا: مراحل تطور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

إن نشوء فكرة المسؤولية الاجتماعية بمرحلتها الأولى قد ارتبطت مع قيام المشاريع الصناعية (الثورة الصناعية) واعتقاد رجال الأعمال بأنهم يمتلكون هدفا واحدا يسعون إلى تحقيقه، وهو تعظيم الأرباح ولكن الشيء الوحيد الذي يكبح إرادتهم في مطاردة وتحقيق هذا الهدف هو التأثير القانوني الذي يحدد العمليات التي يقومون بها، وهنا يشير آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم) إلى أن رجال الأعمال يسعون لتحقيق منفعتهم الذاتية وتعظيم الربح الذي يحصلون عليه، مفترضا أن وجود السوق التنافسية هي حالة صحية من شأنها أن تقود إلى زيادة إجمالي الثروة القومية والتي تنعكس على تعظيم المنفعة لصلح العام و التي تمثل في جوهرها تحقيقا للمسؤولية الاجتماعية.

وقد ظلت هذه النظرة قائمة خلال القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين، ليس على مستوى الفكر الاقتصادي فحسب بل انسحب إلى القيم والأهداف السائدة في المجتمع، ولكن هذه الأفكار لم تصمد كثيرا أمام الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم في بدايات القرن الحالي، وبشكل خاص حال ندرة الموارد، انخفاض الأجر، أجواء العمل غير الملائمة، الفشل الحاصل في العديد من المنتجات، التأثيرات الحاصلة ، نقابات العمل، قد انعكست بمجملها على إن يكون هنالك منظور آخر للمسؤولية الاجتماعية لا يرتبط بتعظيم الربح كأساس لنا في العمل، وبهذا الصدد يشير Henry L-Gantt وفي عام 1919 إلى أن جمهور المواطنين يكونون على استعداد لخلق أجواء التعارض والتضاد إذا أهملت إدارة الأعمال مسؤوليتها الاجتماعية تجاههم.[1]

أما **المرحلة الثانية** فقد برزت خلال الفترة التي أعقبت عام 1920 كنتيجة للانتقادات الموجهة نحو الهدف الأحادي الذي اعتمدته المؤسسات، والمتمثلة بتعظيمها للأرباح، فقد ظهرت تيارات أخرى تطالب بتأمين السلامة والأمان في العمل، تقليص ساعات العمل، حماية حقوق الأطراف المختلفة وذات الصلة بالمؤسسة،

[1] عبد الرزاق سالم الرحاحلة، **المسؤولية الاجتماعية**، دار الإعصار للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص58.

وبالتالي أن تكون هنالك أهدافا أخرى مضافة إلى هدف الربح الذي تسعى لتحقيقه المؤسسة، وعليه فقد تعالت الأصوات المطالبة بأن تكون المسؤولية الاجتماعية أبعد من ارتباطها بمصلحة المالكين والمستثمرين وسعيها لتحقيق الأرباح فقط، بل يجب أن تمتد إلى تحقيق الموازنة في تلك المسؤولية حيال الأطراف الأخرى والمتمثلة بالمستهلكين، الزبائن، المجهزين،العاملين في المؤسسة، الدائنين، الحكومة، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل ساهمت الجهات العامية والأكاديمية في تعزيز هذا الاتجاه وتطويره فقد عقدت في عام 1948 مؤتمرا علميا تحت عنوان مسؤولية الأعمال كما قامت الجمعية الأمريكية للإدارة في عام 1958 بمسح شمل 700 شركة خلصت إلى نتيجة رئيسة تمثلت بكون معظم الشركات المبحوثة عبرت عن إيمانها وامتلاكها لتصور كاف عن مسؤوليتها تجاه المجتمع. نخلص إلى القول أن هذه المرحلة تمثلت ببروز اتجاه يدعو إلى توسيع مفهوم ومعنى المسؤولية الاجتماعية ليشمل أطرافا أخرى، ولتتجاوز النظرة الضيقة والمحصورة بحدود منفعة المالكين والمستثمرين، وأن تلبية حاجات المجتمع هو معيار مهم في وجود المؤسسة ونجاحها، وبالتالي فإن التغير في أهداف المجتمع يجب أن تنعكس على أنشطة وفعاليات المؤسسة بنفس الوقت سواء كانت اقتصادية أو فنية.

أما **المرحلة الثالثة** فيمكن حصر بدايتها في عام 1960 وما أعقبها من أحداث تجلب بشكل خاص بالتجارب المختلفة التي عاشتها الشعوب، استخدام الأحداث في العمل، المتغيرات الكبيرة في استخدام التكنولوجيا، التلوث البيئي الناجم من أسباب وأفعال مختلفة سواء كانت عرضية أو مقصودة، لكل ذلك أصبحت الضرورة لازمة في انتقال المسؤولية الاجتماعية إلى مرحلة أخرى أكثر استيعابا للبيئة ومتغيراتها الواسعة وأصبحت التسمية لهذه المرحلة تحت عنوان (نوعية الحياة للفرد Q.O.L) وتقديم المزيد من السلع والخدمات وبما يتناسب مع الارتقاء النوعي الحاصل في مستوى الحياة التي يعيشها الأفراد، ولكن يجب إن لا ينصرف التفكير إلى المشكلة في هذا التحول تكمن في تقديم السلع والخدمات فقط بل هو جراء ما تحقق من نتائج مباشرة وغير مباشرة في نجاح النمو الاقتصادي وانعكاسه على جوانب متعددة في المجتمع.

وما تفرزه أيضا من تأثيرات سلبية منها:

- الظلم الذي أصاب المستهلك جراء الغش في البضائع والتلاعب في الأسعار.
- التهديدات التي تنال من صحة وسلامة العاملين جراء العمل أو المواد المستخدم في الإنتاج.
- التلوث البيئي والذي تزايد جراء العمليات الصناعية وما تبقى من فضلات الإنتاج.
- محدودية الاهتمام بالارتقاء لنوعية أجواء العمل والتي تمثلت في ضعف المهارات لدى العاملين.[1]

وبهذا الصدد فقد دعت لجنة التطوير الاقتصادي في أمريكا committee for Economic Development (CED) في عام 1971 المؤسسات في أن تعيد النظر في أفقها الاجتماعي وأن يكون

[1] عبد الرزاق سالم الرحاحلة، **المسؤولية الاجتماعية**، دار الإعصار للنشر والتوزيع، عمان،2011، ص59.

تأسيسها معتمدا على كونها مؤسسة اقتصادية اجتماعية وأن لا يقتصر عملها على مواجهة وتحقيق الأهداف الاقتصادية دون الأهداف الأخرى والتي يواجهها المجتمع بشكل كبير، وان النظرة الحديثة لمديري الأعمال تنصب على كون منظماتهم تمتد وظائفها إلى كامل المجتمع، ولا تقتصر على جزء منه، أو من السوق الذي تعمل فيه، كما أن المجتمع بالاتجاه المقابل يطالب الشركات بالعمل على تحقيق ذلك في مجمل القرارات التي تتخذها، حتى وإن كانت القوانين والأنظمة المعمول بها لا تشير إلى ذلك بشكل مباشر. [1]

بالإضافة إلى ما سبق نشير إلى أن المسؤولية الاجتماعية ظهرت نتيجة تفاعل لعدة عوامل منها:[2]

- تصاعد ضغوطات المجتمع وتناميها مع التوسع في أحجام المؤسسات وتعقد علاقاتها.
- إسهام أكبر المؤسسات في تطوير نوعية الحياة و الارتقاء بها.
- ضرورة إسهام المؤسسات في تعزيز القيم الإنسانية و الاجتماعية.
- أهمية رضا المجتمع وقبوله لأهداف المؤسسات ووسائل عملها.
- التطور في وعي الإنسان وإدراكه لذاته وللمجتمع.
- الاهتمام العالي الذي تبديه الجامعات العالمية الكبرى ومراكز البحوث بتدريس مسائل تخص علاقة الأعمال بالمجتمع.
- تراكم البحوث العلمية النظرية منها والتطبيقية في هذا المجال.

ثانيا: نظريات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

تباينت واختلفت النظريات المفسرة للدور الاجتماعي للمؤسسة من اقتصادي لآخر ومن مدرسة إدارية لأخرى ومن نظرية لأخرى ويدور النقاش لهذه الأفكار حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وفي حقيقة الأمر انحصر بين نظرتين، النظرة الكلاسيكية التي ترفض أي فكرة تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، والنظرة المعاصرة التي تؤيد وتدعم وجود هذه المسؤولية، ومن أهم النظريات الممهدة للتأصيل العلمي لمفهوم والشرح الاصطلاحي المسؤولية الاجتماعية نذكر ما يلي:[3]

1-النظرية النيوكلاسيكية: هي نظرية رافضة لفكرة المسؤولية الاجتماعية أساسها" لا شيء سوى أعلى الأرباح للمالكين" الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ورائد هذه النظرية الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان (Milton Friedman) والذي يشير إلى أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية يكون من خلال القرارات الموجهة

[1] عبد الرزاق سالم الرحاحلة، **مرجع سابق**، ص63.

[2] طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، الطبعة 2، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص48.

[3] نسيبة بوكماش، **المسؤولية الاجتماعية في البنوك التجارية بين النظرية والتطبيق-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR-** مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014، ص6-7.

لتحسين المردودية والربحية لفائدة المساهمين وأن مبدأ تعظيم قيمة المساهم هو الهدف الاجتماعي المناسب للمؤسسات لأنه يعادل تعظيم الثورة الاجتماعية للمؤسسة.

2-نظرية الوكالة: ظهرت نظرية الوكالة بفضل مساهمة الباحثان الأمريكيان في الاقتصاد الأمريكي Michael Jensen و William Meckling اللذان يعتبران المؤسسة سوق حرة وعقد العمل ما هو إلاعقد تجاري، والوكالة معناه أن شخصا يسند مصالحه لشخص آخر كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة عند قيام المساهمين بإسناد مهام التسيير إلى المدراء، وتفسر هذه النظرية العلاقة بين المسيرين والمساهمين في إطار حوكمة المؤسسات، كما يمكن أن تشمل هذه النظرية على مجموع أصحاب المصالح المتعاملين مع المؤسسة حيث تستند مسؤوليتها على المسيرين باعتبارهم وكلاء تربطهم علاقات تعاقدية مع فئات عديدة من الجهات الفاعلة:
المساهمين، الدائنين، الزبائن، المستهلكين، الموردين، المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، وحسب هذه النظرية فإن أصحاب المصالح لهم قدرة التأثير على القرارات الإستراتيجية للمسيرين.

3- نظرية أصحاب المصالح: يعتبر أصحاب المصالح مجالا من المجالات المهمة التي تمارس فيها المؤسسات دورا اجتماعيا وهم الأفراد أو المجموعات أو المنظمات التي تتأثر مباشرة بسلوكيات ووجود المؤسسة ولهم حصة أو فائدة منها أو من أدائها، وحسب هذه النظرية تعتبر المؤسسة نتيجة لعلاقات مختلفة بين مجموع أصحاب المصالح الذين لا ينحصرون فقط في مجموع المساهمين وإنما مجموع الفاعلين المشمولين بنشاطات وقرارات المؤسسة والمسؤولية اتجاه المجتمع تصبح مسؤولية اتجاه أصحاب المصلحة.

ويمكن أن نستنتج ثلاثة اتجاهات مختلفة من هذه النظرية: الاتجاهين الوصفي والفعال حيث يقومان على الرؤية التعاقدية للعلاقة مؤسسة وأصحاب المصلحة، فهي تصف طبيعة هذه العلاقة والفائدة التي تعود على المؤسسة عند انتهاج ردود مصممة خصوصا لتوقعاتهم، أما الاتجاه المعياري فيحدد الالتزامات الأخلاقية للمؤسسة اتجاه أصحاب المصلحة فالأداء الاجتماعي نتيجة لإدارة المسؤوليات المحددة لأصحاب المصلحة.

كما يمكن التمييز بين نوعين من أصحاب المصلحة، النوع الأول لهم علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي ولهم عقد ظاهر مع المؤسسة: المساهمون، المصارف، العاملون، الزبائن والموردون، أما النوع الثاني لهم علاقات طوعية مع المؤسسة في إطار غير قانوني كالسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية، حيث أن نظرية أصحاب المصلحة تبحث عن دمج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة ولكن لا يمكن تطبيقها على المستوى الكلي للتنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق ظهرت نظرية جديدة" المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة" تأخذ بعين الاعتبار السلع الأساسية التي تضمن استمرار وإنتاجية التجمعات البشرية مثل إدارة النفايات...الخ، باختصار ضمان الشروط الملائمة لحياة المجتمعات البشرية مع الأخذ بعين الاعتبار المساهمة في الإنتاج والحفاظ على الموارد العالمية المشتركة (كحماية البيئة، ورفع العمالة).

والشكل الموالي يبرز أصحاب المصالح المتعاملين مع المؤسسة.[1]

الشكل رقم (01): أصحاب المصالح أو المستفيدون من وجود المؤسسات



المصـدر :خيرة عيشـوش، عبد اللطيف كرزابي، "المسـؤولية الاجتماعية تجاه العاملين في إطار أخلاقيات الأعمال"، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 15/14فيفري، 2012 ص7.

المطلب الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

يكون من الصـــعب في كثيرا من الأحيان الاتفاق على تحديد تعريف معين يفي بإعطاء مضـــمون شـــامل وجامع ومتعمق لظاهرة ما، وتزداد هذه الصعوبة أكثر إذا ما اقترنت بالعلوم السلوكية والبحث في المجتمع، وبالرغم من ذلك سـنسـتعرض عدد من التعريفات التي تنطلق من زوايا ووجهات نظر مختلفة تمكننا في النهاية من الإحاطة بشـمولية المعنى للمسـؤولية الاجتماعية، ونشـير أن ماك كلاري قد عرف المسـؤولية الاجتماعية بصـفة عامة على

[1] **نفس المرجع السابق**، ص8.

أنها: "الإحساس بالالتزام أو الإحساس بالصالح العام، الذي يدفع الناس للمشاركة والمساهمة في المجتمع ككل أو في جماعات فرعية من الناس".[1]

أما تعريفات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة جاءت كما يلي:

أولا: تعريف الهيئات الدولية

- عرف البنك الدولي للمسؤولية الاجتماعية على أنها: "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد".[2]
- تعريف المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة: يعرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأنها: "التزام مؤسسات الأعمال المتواصل بالسلوك الأخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية، وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرها فضلا عن المجتمعات المحلية والمجتمع عامة".[3]
- كما عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية على أنها: جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية ، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا ،ولذلك فان المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم.
- كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: على أنها التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف.
- أما تعريف اللجنة الأوروبية جاء كما يلي: "المسؤولية الاجتماعية هو مفهوم يقوم بدمج الانشغالات الاجتماعية، البيئية والاقتصادية في مختلف نشاطات المؤسسة والتفاعل مع مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة بشكل إرادي أو تطوعي.[4]

ثانيا: تعريفات بعض الباحثين والمفكرين

- عرفت المسؤولية الاجتماعية بأنها تعهد والتزام رجال الأعمال في مواصلة السياسات لصنع القرارات ومعالجة الحالات المرغوبة و لتحقيق الأهداف والقيم لعموم المجتمع.[5]

---

[1] نايف محمد عاد المرواني، **التوافق النفسي والمسؤولية الاجتماعية لدى المجرمين**، دار الفكر العربي، مصر، 2009، ص31.

[1] بلال خلف السكارنه، **أخلاقيات العمل**، ط 3،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013،ص162.

[2] Frank Den Hord and all, **Managing corporate social responsibility in action talking corporate social responsibility series publishing company**, USA, 2007, P10.

[4] حسين مصطفى هلالي، **الإبداع المحاسبي في الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية**، الدار المصرية، القاهرة، 2005،ص5.

[5] عبد الرزاق سالم الرحاحلة، **مرجع سبق ذكره**، ص66.

● وهناك من يرى في المسـؤولية الاجتماعية بأنها بمثابة موقف سـلمي نابع من التأثير الايجابي في الإقناع لأحداث التغير المطلوب في الآخرين، وعلى هذا المنظور يمكن تعريفها بأنها "التفكير السـليم للتعايش بود وتعاون جيد مع الآخرين".[1]

● وتعرف بأنها: مسـؤولية الفرد ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها وهي تكوين ذاتي خاص نحو الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، و عبارة مسؤول أمام ذاته تعني في الحقيقة مسؤول عن الجماعة أمام صورة الجماعة المنعكسة في ذاته.[2]

● عرفDurke المسـؤولية الاجتماعية على أنها : "التزام المؤسـسـة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه"، وقد أشـار Holmes إلى أن المسـؤولية الاجتماعية : "ما هي إلا التزام المؤسـسـة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه عن طريق المسـاهمة بمجموعة كبيرة من الأنشـطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر، تحسـين الخدمة ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها".[3]

من التعريفات السـابقة نرى أن كلها تدور حول ذات المعنى، وهي تحمل المؤسـسـات لمسـؤوليتها تجاه أصحاب المصالح من حملة الأسهم والمستهلكين والعملاء والموردين والعاملين والبيئة والمجتمع، ويقصد بهذا المفهوم التزام المؤسسات ليس فقط بتحقيق أرباح لمساهميها، ولا تقتصر المسؤولية الاجتماعية تجاه الاقتصاد القومي فقط، ولكن تمتد لتشمل البيئة والعاملين وأسرهم وفئات أخرى من المجتمع.

وبشـكل عام فإن المسـؤولية الاجتماعية ودرجة تبنيها أو عدم تبنيها من قبل المؤسـسـات يقوم في جوهره على ميل المؤسـسـة للتركيز على الجانب الاقتصـادي أو الجانب الاجتماعي بعناصـرهما المختلفة و الموضـحة في الجدول الموالي.[4]

[1] نفس المرجع السابق، ص66.

[2] محمد حسام الدين، المسؤولية الاجتماعية للصحافة، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003 ص48.

[3] خيرة عيشوش، عبد اللطيف كرزابي، مرجع سبق ذكره، ص5.

[4] طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سبق ذكره، ص54.

الجدول رقم (01) :المسؤولية الاجتماعية والنموذجين الاقتصادي والاجتماعي

النموذج الاقتصادي يركز على الإنتاج. استغلال الموارد الطبيعية. قرارات داخلية قائمة على أساس أوضاع السوق. العائد الاقتصادي (الربح.) مصلحة المؤسسة أو المدير أو المالكين. دور قليل جداً للحكومة	**منطقة وسط بين النموذجين**	النموذج الاجتماعي يركز على نوعية الحياة. المحافظة على الموارد الطبيعية. قرارات قائمة على أساس أوضاع السوق مع رقابة متنوعة من المجتمع. الموازنة بين العائد الاقتصادي و العائد الاجتماعي. مصلحة المؤسسة والمجتمع. دور فاعل للحكومة

المصدر :طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سبق ذكره، ص54.

المطلب الثالث: مبادئ و أبعاد ومجالات المسؤولية الاجتماعية

وهي كما يلي:

أولا: مبادئ المسؤولية الاجتماعية

تستند المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية إلى المبادئ التالية[1]:

1-مبدأ الإدعاء القانوني: أن تلتزم المؤسسة بجميع القوانين واللوائح السرية المحلية والدولية، المكتوبة والمعلنة والمنفذة طبقا لإجراءات راسخة ومحددة والإلمام بها.

2-مبدأ احترام الأعراف الدولية: أن تحترم المؤسسات الاتفاقيات الدولية والحكومية واللوائح التنفيذية والإعانات والمواثيق والقرارات والخطوط الإرشادية عند قيامها بتطوير سياستها وممارستها للمسؤولية الاجتماعية.

[1]مسعود شريفي، كريمة حاجي، **"ثقافة منظمات الأعمال والسلوك الأخلاقي لممارستها"**، الملتقى الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 14و 15فيفري 2012 ص3-4.

3–مبدأ احترام المصالح الأطراف المعنية: أن تقر المؤسسة وتتقبل أن هناك تنوعا بالمصالح للأطراف المعنية وتنوعا في أنشطة ومنتجات المؤسسة وغيرها من العناصر التي قد تؤثر على تلك الأطراف المعنية.

4–مبدأ القابلية للمسـائلة: أن تكشـف المؤسـسـة وبشـكل منتظم الجهات المتحكمة والسـلطات القانونية والأطراف المعنية بطريقة واضـحة وحيادية وأمنية والى حد ملائم السـياسـات والقرارات والإجراءات ومن ضمنها الإجراءات التصحيحية التي تتحمل مسؤوليتها بشكل مباشر، وأيضا الآثار المتوقعة لما سبق على الرفاهية المجتمعية وعلى التنمية المستدامة.

5–مبدأ الشفافية: ان تفصح المؤسسة على نحو واضح ودقيق وتام عن سياساتها وقراراتها وأنشطتها بما فيذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع وأن تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المتأثرين،والمحتمل تأثرهم وبشكل جوهري من قبل المؤسسة.

6–مبدأ احترام الحقوق الأساسية للإنسان: أن تنفذ المؤسسة السياسات والممارسات التي من شأنها احترام الحقوق الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

أما مبادئ المسؤولية الاجتماعية حسب منظمة الأمم المتحدة فجاءت كما يلي:[1]

- الالتزام بتنفيذ إصدارات شهادات الجودة المختلفة مثل الإيزو 14000.
- الالتزام بتنفيذ مدونات قواعد السلوك.
- الالتزام باتخاذ قرارات تأخذ بالاعتبار المسؤولية الاجتماعية.
- تصميم أنشطة المؤسسات بما يتفق مع الحالة الاقتصادية والوضع الثقافي للمجتمع.
- القيام بالمبادرات الخيرية التطوعية.
- تنفيذ الاستراتيجيات التي تحقق الربح للمجتمع والمؤسسة معاً.

ثانيا: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

قد سـعى العديد من المؤلفين والباحثين إلى محاولة تحديد أبعاد المسـؤولية الاجتماعية، حيث تناول كلمنهم تلك الأبعاد من وجهات نظر مختلفة و وضـعوا لها مسـميات متباينة، فكان للباحث Caroll والباحثان Ferrell وPride نفس وجهة النظر حيث حددوا أربعة أبعاد رئيسـية للمسـؤولية الاجتماعية، تتمثل في:[2]

[1] نصر الدين بن مسعود، محمد كنوش، **"واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية"**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 14و 15فيفري ،2012ص4.

[2] فؤاد محمد حسين الحمدي، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك**، أطروحة دكتوراه، تخصص فلسفة إدارة أعمال، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة المستنصرية، اليمن، ،2003ص20.

1-المسؤولية الأخلاقية: بمعنى أن تكون المؤسسة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين باحترامها لأعراف وقيم المجتمع، و تحقيق تكافؤ الفرص في التوظيف والترقية ومراعاة حقوق الإنسان.

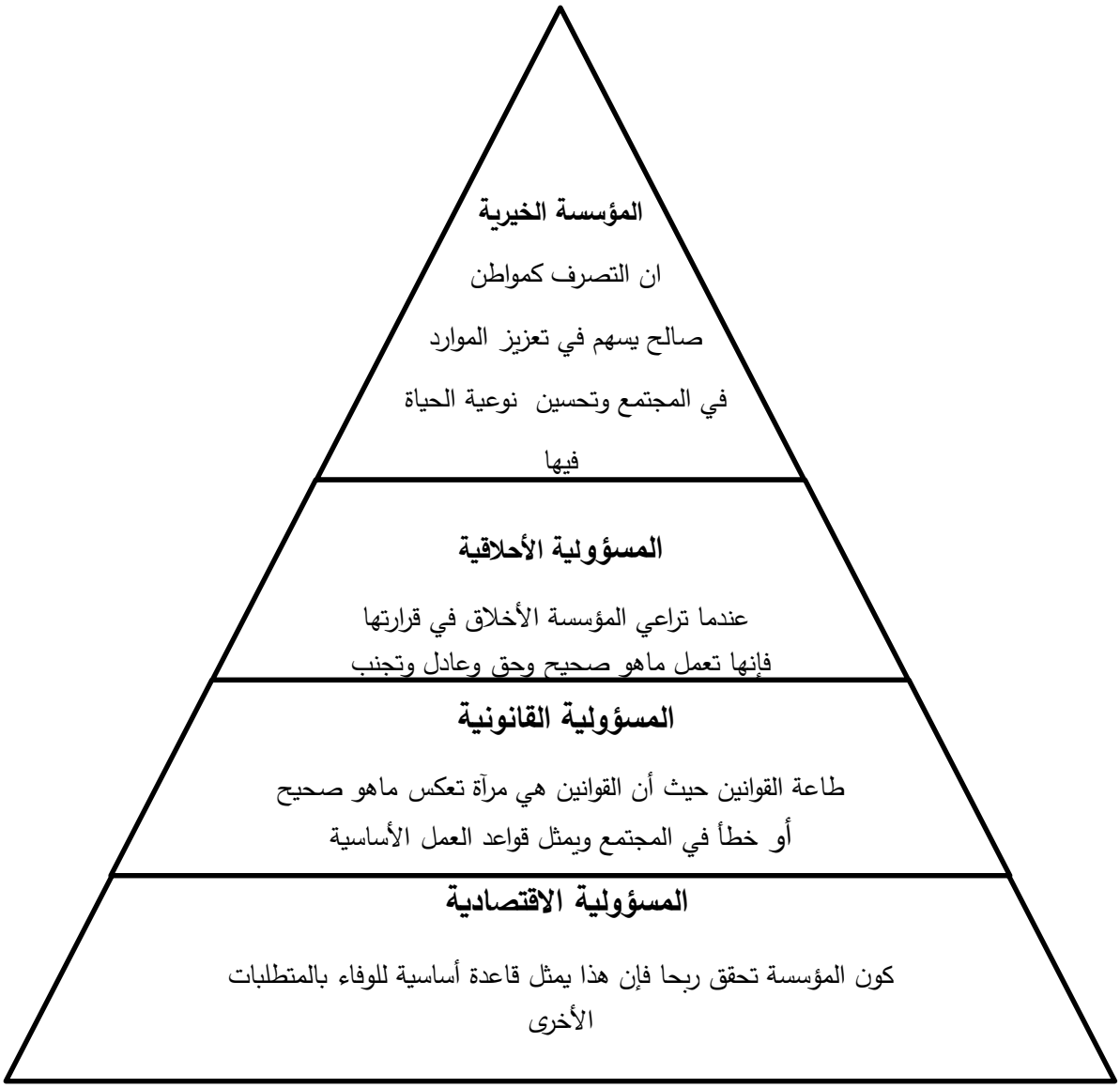
2-المسؤولية الإنسانية (الخبرة): أي أن تكون المؤسسة صالحة، وأن تعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع، و على تحسين نوعية الحياة.

3-المسؤولية القانونية: أي أن المؤسسة يجب أن تلتزم باحترام القوانين و أن تكسب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية و عدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون من خلال احترام مبادئ حماية البيئة والعدالة والسلامة المهنية و قوانين حماية المستهلك.

4-المسؤولية الاقتصادية: يقصد بها أن تكون المؤسسة نافعة ومجدية اقتصاديا، وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين باحترامها قواعد المنافسة العادلة و الاستفادة التامة من التطور التكنولوجي بما لا يلحق ضررا في المجتمع و البيئة[1].

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سبق ذكره، ص83

الشكل رقم (02) : هرم Carroll للمسؤولية الاجتماعية



المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سبق ذكره، ص83.

إن Carroll وظف هذه الأبعاد بشكل هرمي متسلسل لتوضيح الترابط بينها من جانب ومن جانب آخر فإن اســتناد أي بعد على بعد آخر يمثل حالة واقعية فلا يمكن أن تتوقع من المؤســســات مبادرات خيرة ومسؤولية إذا لم تكن هذه المؤسسات قد قطعت شوطا في إطار تحملها لمسؤولياتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها والشكل الموالي يوضح هرم Carroll للمسؤولية الاجتماعية

كما قام Carroll بتطوير مصــفوفة يفصــل فيها الأبعاد من خلال تقديم عناصــرها الأســاســية والفرعية مبينة في الجدول التالي:[1]

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سبق ذكره، ص 82.

الجدول رقم (02) : يبين أبعاد المسؤولية الاجتماعية حسب Carroll

البعد	العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين. -احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين
	التكنولوجيا	-استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي والخدمات التي يمكن أن يوفرها. -استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة
القانوني	حماية قوانين المستهلك	-عدم الاتجار بالمواد الضارة على اختلاف أنواعها. -حماية الأطفال صحيا وثقافيا. -حماية المستهلك من المواد المزورة و المزيفة
	حماية البيئة	-منع تلوث المياه والهواء والتربة. -التخلص من المنتجات بعد استهلاكها -منع الاستخدام التعسفي للموارد. -صيانة الموارد وتنميتها

القانوني	السلامة والعدالة	–منع التمييز على أساس العرق أو الجنس أوالدين. –ظروف العمل ومنع عمل الأحداث وصغر السن. –إصابات العمل. –التقاعد وخطط الضمان الاجتماعي. –عمل المرأة وظروفها الخاصة. –المهاجرين وتشغيل غير القانونيين. –عمل المعوقين
الأخلاقي	المعايير الأخلاقية	مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك. –مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف. –مراعاة حقوق الانسان
	الأعراف والقيم الاجتماعية	–احترام العادات والتقاليد. –مكافحة المخذرات والممارسات اللاأخلاقية
الخير	نوعية الحياة	–نوع التغذية. –الملابس. –الخدمات. –النقل العام. –الذوق العام

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سبق ذكره، ص 82.

ثالثا: مجالات المسؤولية الاجتماعية

تنقسم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة حسب ESTEO كما يلي:[1]

1-مجال المساهمات العامة: ترتبط أنشطة هذا المجال بمساهمات المؤسسة في تدعيم المؤسسات العلمية والثقافية والخيرية والمساعدة في التسهيلات الخاصة بالعناية الصحية وبرامج الحد من الأوبئة والأمراض والعمل على حل المشاكل الإنسانية فيما يتعلق بتوظيف الأقليات والمعوقين والعناية بالطفولة وتوفير وسائل النقل للعاملين مما يؤدي إلى تخفيض الضغط على وسائل النقل العامة والاشتراك في برامج التخطيط الحضاري التي تهدف إلى تخفيف معدل الجرائم والمساعدة في تنفيذ برامج الإسكان التي تختص بإنشاء المساكن وتجددها وفيما يلي أنشطة خاصة بمجال المساهمات العامة:

- **البذل في سبيل الإنسانية:** تدعيم المؤسسات العلمية، تدعيم الهيئات الخاصة بالرعاية الصحية، تدعيم الهيئات التي تقوم بالأنشطة الثقافية.
- **المواصلات والنقل:** توفير وسائل النقل للعاملين.
- **الإسكان:** المساهمة في تنفيذ برامج الإسكان، إنشاء مساكن للعاملين.
- **الخدمات الصحية:** تدعيم البرامج التي تحد من الأوبئة والأمراض، توفير وسائل وإمكانيات وخدمات العناية والرعاية بالصحة.
- **رعاية مجموعة معينة من الأفراد:** المساهمة في رعاية المعوقين أو ذوي العاهات، رعاية الطفولة والمسنين.

2- مجال الموارد البشرية: إعداد برامج تدريب لكل العاملين لزيادة مهاراتهم وإتباع سياسة للترقية وتحقيق رضاهم الوظيفي وإتباع نظام أجور وحوافز يحقق لهم مستوى معيشي مناسب يتفق مع المستويات الموجودة في المؤسسات الأخرى في القطاع، كما يتضمن هذا المجال أنشطة مساهمة المؤسسة في توفير فرص عمل متكافئة لجميع الأفراد دون تفرقة.

أدت التطورات التقنية إلى التأكيد والاهتمام بالناحية النوعية للموارد البشرية لذلك تحضا اعتبارات التدريب والتكيف مع طرق الإنتاج المتغيرة والمقدرة على الابتكار باهتمام خاص من قبل المؤسسات، كما تهتم التشريعات بحماية الموارد البشرية فتحدد سياسات التوظيف وشؤون العاملين، وتنظم معالجة هذه الأمور من حيث

[1] محمد فلاق، قدور بنافلة، **"المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الجزائرية جيزي موبليس نجمة، التحول من العمل الخيري إلى العطاء الذكي"**، مداخلة في محور المشاركة: معايير قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال تجاه أصحاب المصالح، الملتقي الدولي الثالث حول: منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، يومي 16/15فيفري ،2012ص ص6_8.

الشكل والمضمون، كم تستجيب المؤسسات لهذا المجال لما له من نتائج اقتصادية إيجابية، فتحقق سلامة العاملين في النواحي الصحية والنفسية ووقايتهم من أخطار المهنة يؤدي إلى زيادة كفاءتهم الإنتاجية، وفيما يلي أنشطة خاصة بمجال الموارد البشرية:[1]

- **سياسات التوظيف:** توفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع، قبول توظيف الطلاب أثناء العطلة الصيفية، قبول توظيف الأفراد المعوقين.

- **تحقيق الرضا الوظيفي:** منح العاملين أجور ومرتبات تحقق لهم مستوى معيشي مناسب، إتباع سياسة للترقي تعترف بقدرات كل العاملين وتحقق فرص متساوية للترقي، إعداد برامج تدريب لزيادة مهارة العاملين.
- المحافظة على الاستقرار للعمالة بالصيانة المستمرة للمعدات وجدولة الإنتاج بحيث يمكن الحد من البطالة، تهيئة ظروف للعمل تتصف بالأمن.

3-مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية: هذا المجال يعتبر من أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بسبب توسع استغلال الموارد الطبيعية والتقدم التقني وما نتج عنها من زيادة المخلفات الصناعية وتوسع استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الزراعية مما أدى إلى مشاكل بيئية كبيرة على جميع المستويات فضلا عن تأثير هذا المجال على نوعية الحياة فإن أثره يمتد على ما تتحمله ميزانية الدولة من نفقات، إذ تخصص المجالس البلدية 20%من ميزانيتها للتخلص من المخلفات الصلبة خاصة في الدول الصناعية، يتضمن هذا المجال الأنشطة التي تؤدي إلى تخفيف أو منع التدهور البيئي وذلك من خلال ما يلي:

- **الموارد الطبيعية:** الاقتصاد في استخدام الموارد الخام، الاقتصاد في استخدام موارد الطاقة، المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للموارد الخام والطاقة.

- **المساهمات البيئية:** تجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه وإحداث الضوضاء، تصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات، التخلص من المخلفات بطريقة تكفل تخفيض التلوث.

4-مجال مساهمات المنتوج أو الخدمة: تتضمن هذه الأنشطة القيام البحوث التسويقية لتحديد الاحتياجات التي تتلاءم مع المقدرة الاستهلاكية للعملاء وإعلامهم بخصائص السلعة أو الخدمة وبطريقة استخدامها، وبحدود المخاطر ومدة صلاحية الاستخدام، وعلى ضوء ما تقدم يمكن تحديد أهم الأنشطة خاصة بمجال المنتوج الخدمة على النحو التالي:[2]

[1] محمد فلاق، قدور بنافلة، **مرجع سبق ذكره**، ص7.

[2] بلال خلف السكارنة، **مرجع سبق ذكره**، ص176.

● **تحديد وتصميم المنتجات:** القيام بالبحوث التسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين، تعبئة المنتجات بشكل يؤدي إلى التقليل من احتمالات التعرض لأي إصابة عند الاستخدام.

● **تحقيق رضـا المسـتهلكين:** وضـع بيانات على عبوة المنتوج للتعرف بحدود ومخاطر الاسـتخدام وتاريخ عدم الصـلاحية، القيام ببرامج إعلامية تعرف المسـتهلكين بخصـائص المنتوج وطرق ومجالات اسـتخدامه، توفير مراكز خدمة لصيانة واصلاح المنتوج.

المطلب الرابع: عناصر ونطاق المسؤولية الاجتماعية

بعد عرض كل من مبادئ، أبعاد ومجالات المسؤولية الاجتماعية، نستعرض في هذا المطلب عناصر المسؤولية الاجتماعية ونطاقها.

أولا: عناصر المسؤولية الاجتماعية

تتكون المسـؤولية الاجتماعية من ثلاثة عناصـر هي : الاهتمام، والفهم، والمشـاركة، وفيما يلي إيضـاح لتلك العناصر:[1]

1- الاهتمام: يقصـد به الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد، سـواء كانت صـغيرة أو كبيرة مع الحرص على استمرار الجماعة وتماسكها وبلوغ أهدافها، والخوف من أن تصاب بأي عوامل أو ظروف تؤدي إلى ضعفها وتفككها، ويندرج تحت عنصر الاهتمام أربعة مستويات وهي:

♦ **المسـتوى الأول (الانفعال مع الجماعة):** وهو أبسـط صـور الاهتمام بالجماعة وأقلها تقدماً ويقصـد به مسـايرة الفرد انفعالياً بما يحدث في الجماعة بدون قصـد أو اختيار أو إدراك ذاتي من جانب هؤلاء الأفراد، فالفرد في هذا المستوى يساير الجماعة انفعالياً وبصورة لا إرادية.

♦ **المستوى الثاني (الانفعال بالجماعة):** يعتبر هذا المستوى أفضل من المستوى السابق، ويقصد به التعاطف مع الجماعة ويختلف هذا المسـتوى عن المسـتوى السـابق في أن الفرد يدرك ذاته أثناء انفعاله بالجماعة، فهي ليسـت مسايرة تتم بطريقة آلية وبدون إدراك ذاتي كما في المستوى السابق.

♦ **المستوى الثالث (التوحد مع الجماعة):** ويقصد به أن يشعر الفرد أنه والجماعة شيء واحد، وأن خيرها خيره وشرها شره، أي أن وحدة الوجود ووحدة المصير مع الجماعة التي ينتمي إليها.

[1] ياسـر علي محمد عودة، **المشـاركة السـياسـية (الاتجاه والممارسـة) وعلاقتها بالمسـؤولية الاجتماعية وتأثير الأقران لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة**، رسـالة مكملة لمتطلبات الحصـول على درجة الماجسـتير، تخصـص علم النفس الإرشـاد النفسـي، قسـم علم النفس، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2014، ص49-51.

♦ **المستوى الرابع (تعقل الجماعة):** ويقصد به معنيان: الأول استبطان الجماعة ويقصد به أن الجماعة تصبح في فكر وعقل الفرد، أي تنطبع الجماعة في فكر الفرد وتصوره العقلي سواء كانت ضعيفة أو قوية متماسكة أو متفككة، فالفرد في هذا المستوى يستطيع أن يدرك الجماعة ويجعلها موضع نظر وتفكر وتأمل.

أما المعنى الثاني: الاهتمام المتفكر بالجماعة أي الاهتمام المتزن بمشكلات الجماعة ومصيرها ودرجة التناسب بين أنشطتها وأهدافها ونظمها، وهذا المستوى أعلى مستويات الاهتمام بالجماعة.

2-الفهم: وينقسم الفهم إلى قسمين؛ يتمثل الأول في فهم الفرد للجماعة ويقصد به فهم الفرد للجماعة في حالتها الحاضرة من ناحية مؤسساتها ونظمها وعاداتها وتاريخها وقيمها، وكذلك فهم العوامل والظروف التي تؤثر في حاضر هذه الجماعة، وأيضاً فهم تاريخها الذي بدونه لا نستطيع فهم حاضر الجماعة ولا تصور مستقبلها، وليس المقصود بفهم الجماعة هو أن يكون كل فرد من أفراد الجماعة على فهم دقيق وشامل لهذه الجوانب وإنما المقصود هو أن يكون على درجة مناسبة من العلم هذه الجوانب، ويتمثل القسم الثاني في فهم الفرد للمغزى الاجتماعي لأفعاله أي إدراك الفرد لأثار أفعاله وتصرفاته وقراراته على الجماعة، حيث يفهم الفرد القيمة الاجتماعية لأفعاله الصادرة منه.

3-المشاركة: تعني اشتراك الفرد مع الآخرين في الأعمال التي تساعد الجماعة على إشباع حاجتها وحل مشكلاتها والوصول إلى أهدافها والمحافظة على استمرارها، ويندرج تحت هذا العنصر ثلاثة جوانب هي:

- **التقبل:** أي تقبل الفرد لدوره أو أدواره الاجتماعية وما يرتبط بها من توقعات وسلوكيات، ويعد هذا التقبل ضروري حتى لا يشعر الفرد بأنه واقع تحت تأثير الصداع نتيجة عدم تقبله لدور معين أو شعوره بعد ملائمة الدور له.
- **المشاركة المنفذة:** أي العمل الفعلي المشترك مع الجماعة لتنفيذ وانجاز ما تتفق عليه.
- **المشاركة المقوّمة:** وهي مشاركة موجهة تهدف إلى تقويم أعمال وإنجازات الجماعة، والفرد هنا يقوم بدورين، فهو قد يكون منفذاً ومقوماً في وقت واحد، وأن سلامة الجماعة محتاجة إلى كلا النوعين من المشاركة فهي محتاجة للمشاركة المنفذة وكذلك المشاركة المقوّمة بل إن نمو المسؤولية الاجتماعية لا يتم بين أفراد الجماعة إلا إذا توفر لأفرادها هذين النوعين من المشاركة[1].

إن عناصر المسؤولية الاجتماعية الثلاثة: الاهتمام، والفهم، والمشاركة هي عناصر مترابطة ومتكاملة، فهي مترابطة لأن كل عنصر منها ينمي الآخر ويقويه، فنجد مثلاً أن لاهتمام يدفع الفرد إلى فهم الجماعة، وكلما ازداد

[1] شرفي زكريا، **محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية باستخدام طريقة التكاليف على أساس الأنشطة"ABC"**، دراسة حالة مؤسسة PROLIPOSلإنتاج المواد الدسمة"عين مليلة"مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي فالعلوم التجارية، تخصص:محاسبة ومالية،جامعة أم البواقي،إشراف زعبيط نور الدين،سنة 2015/2014.ص 24.

فهم الفرد للجماعة كلما زاد اهتمامه بها، كما نجد أن الاهتمام والفهم معا ضـــروريان للمشـــاركة بنوعيها، وأن المشاركة تزيد الاهتمام وتعمق الفهم، وهكذا تترابط عناصر المسؤولية الاجتماعية، وهي متكاملة بحيث لا يمكن أن تتحقق صورة المسؤولية الاجتماعية عند الفرد إلا بتوفر هذه العناصر الثلاثة.

ثانيا: نطاق المسؤولية الاجتماعية

إن الجوانب التي تساهم المؤسسات في تفعيلها من خلال المسؤولية الاجتماعية تتمثل في:[1]

1- الجانب الثقافي:

- دعم التطور الثقافي والحضاري.
- نشر ثقافة الالتزام بالأنظمة والقوانين في المجتمع.
- تعزيز الثقافة الوطنية والتاريخية.
- التواصل الثقافي العالمي.

2- الجانب الاجتماعي:

- تعزيز القيم الأخلاقية والتكافل الاجتماعي.
- مواجهة الكوارث والأزمات.
- دعم الأنشطة الرياضية والصحية.
- احترام الأنظمة والقوانين والثقافات المختلفة.

3- الجانب البيئي:

- الممارسات البيئية الصحيحة في العملية الإنتاجية.
- تطوير بيئة العمل.
- الالتزام البيئي على المستوى المحلي والعالمي ISO 1400.

[1] صـالح السـحيباني، **المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشـارك القطاع الخاص للتنمية**، المعهد الوطني للتخطيط، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، لبنان، 23- 25مارس، 2009 ص87.

4- الجانب الاقتصادي:

- دعم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
- الالتزام بالأنظمة والقوانين في الممارسة العلمية الاقتصادية "الجانب الأخلاقي".
- الاهتمام بالموظفين من خلال تدريبهم وتطويرهم والتعامل معهم من خلال مبدأ تكافئ الفرص والمساواة.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص90.

المبحث الثاني: محاسبة المسؤولية الاجتماعية

إن المؤسسات اليوم هي أكثر حساسية اتجاه صورتها العامة وأكثر تعرضا من أي وقت مضى للضغط من قبل المستثمرين و للرأي العام عموما، ويعد موضوع محاسبة المسؤولية الاجتماعية من المواضيع التي تزايد الاهتمام به في الآونة الأخيرة من قبل المنظمات المحاسبية المهنية والجهات الأكاديمية، والتي جعلت من محاسبة المسؤولية الاجتماعية جزء لا يتجزأ من محاسبة المؤسسة ككل، كما طالبت المؤسسات بضرورة إظهار معلومات محاسبية في تقاريرها المالية، تتعلق بمساهمتها في التنمية الاجتماعية ومكافحة التلوث، ووصفته بأنه أحد المعايير التي يمكن استخدامها لتقييم كفاءة أداء المؤسسة من وجهة نظر المجتمع.

على ضوء ذلك سنستهل هذا المبحث بعموميات حول محاسبة المسؤولية الاجتماعية ثم سنعرج بعده إلى القياس المحاسبي ومشاكله وفي الأخير الإفصاح المحاسبي الاجتماعي.

المطلب الأول: عموميات عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية

لقد ظهرت محاسبة المسؤولية الاجتماعية كنتيجة للضغوط التي عمت الدول المتقدمة من قبل جمعيات المحافظة على البيئة وجمعيات حقوق الإنسان، وأطلق عليها أسماء عدة منها المحاسبة الاجتماعية للمؤسسات، لكن التسمية الشائعة هي محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

أولا: نشأة محاسبة المسؤولية الاجتماعية[1]

ظهر مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية Accounting Social Responsibility في الفكر المحاسبي في بداية العقد السادس من القرن العشرين، كما يتحدث أغلب الباحثين في أوروبا، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فلم يتم الاهتمام بها إلا بعد أن شكلت الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيينAAA لجنة أوكلت إليها مهام معالجة مشكلة القياس والإفصاح المتعلق بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وكان ذلك في العقد السابع من القرن العشرين.

وفي فترة السبعينات من القرن الماضي نالت المسؤولية الاجتماعية اهتماما ملحوظا، ولاقت كفكرة قبولا واضحا، تلاها خلال الثمانينات والتسعينات إهمالا واضحا، وصل إلى حد التجاهل الكامل من استكمالا لبحث المحاسبي العلمي.

أما المحاسبة البيئية فقد بدأت بدورها أيضا في السبعينات وقد استمر الاهتمام البحثي بها بطيئا، إلا أن لاقت انبعاثا وولادة جديدة خلال التسعينيات، ومع انعطاف القرن الماضي والدخول في الألفية الجديدة، بدأت كل من

[1] نوفان حامد محمد العلمات، **القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2010، ص12 -14.

المحاسبتين الاجتماعية والبيئية تتكاملان معا، وتحوزان اهتمام علم الإدارة والمحاسبة والاجتماع والقانون والأحياء والبيئة، لتصبح تسمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البديل لهما.

ولم يعد الآن البحث الاجتماعي نزوة سياسية أو أمرا متروكا لإدارة المؤسسات، بل أصبح شأنا اجتماعيا عاما محليا، وطنيا وعالميا لا يمكن تجاهله، وبهذا نستطيع تحديد توجهات أساسية أدت إلى ظهور ثلاث مراحل أساسية في التطور التاريخي للمحاسبة إلى أن وصلت إلى ما هي عليه كما يلي[1]:

- **المرحلة الأولى:** مراعاة لمصالح ملاك المشروع، حيث كان الهدف تعظيم الأرباح وقد هيمنت هذه النظرية منذ بداية ظهور المحاسبة، وحتى الثورة الصناعية وانتشار الشركات المساهمة في بداية القرن التاسع عشر.

- **المرحلة الثانية:** مراعاة لمصالح المساهمين والمستثمرين والدائنين، حيث كان التمويل وتحقيق مستوى مرضي من الأرباح والعوائد هو محرك النشاط، وارتبطت هذه المرحلة بظهور شركات المساهمة العامة.
- **المرحلة الثالثة:** مراعاة لمصالح جميع أفراد المجتمع، حيث حظيت باهتمام متزايد مع كبر حجم المؤسسات، وتزايد تأثيراتها البيئية والاجتماعية على المستوى المحلي والقومي وأحيانا الدولي، الأمر الذي أدى إلى تأطير نظرية المؤسسة التي تتسم بتوجه أساسي نحو تقسيم الأداء الاجتماعي للمؤسسة، وتوجه ثانوي نحو تقسيم الأداء الاقتصادي خدمة لمصالح المساهمين والمستثمرين في تحقيق عوائد مرضية. فالتطور الذي حصل في تاريخ المحاسبة ما هو إلا تأكيد على فرضية الاستمرارية للمحاسبة في المؤسسات، والتي مفادها أن المحاسبة وجدت لتتماشى ومستجدات العصر ومتطلباته، وخاصة بعد ازدياد حجم المؤسسات وضخامة رؤوس أموالها واستثماراتها، وما رافق عملها من تأثيرات سلبية على المجتمعات البشرية، وتنوع الأدوار التقليدية للدولة والمؤسسة.

ثانيا: تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية

على الرغم من أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية قد أصبحت حقيقة واقعية من الصعب تجاهلها، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبين والباحثين على تعريف محدد وواضح لها، ويمكن استعراض بعض هذه التعاريف بهدف إظهار وجهات النظر المختلفة كالتالي:

√ عرفت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنها " هي منهج لقياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسؤولياتها الاجتماعية لمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع، بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمشروع".[2]

---

[1] رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص 14-15.

[1] نبيل سلامة، **بحوث في المحاسبة والمراجعة الاجتماعية**، ط 2، مكتبة الجلاء الحديثة، مصر، 1991، ص163.

[2] مؤيد الفضل وأخرون، **المشاكل المحاسبة المعاصرة**، دار المسيرة للنشر، عمان، 2002، ص47.

√ كما أنها "أحد مكونات المحاسبة بمفهومها الواسع والذي ينص على أن المحاسبة هي فن أو علم هدفه قياس وتفسير الأنشطة والظواهر التي لها أساسا طبيعية اجتماعية واقتصادية[1]" ، ويتضح من هذا التعريف بأنه ليس للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تعريف مستقل ولكن تدخل ضمن نطاق التعريف الشامل للمحاسبة.

√ كما عرفت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنها هي "منهج لقياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية لمختلف الأطراف المستفيدة داخل المجتمع بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي لتلك المؤسسة".[2]

√ عرف Linowess محاسبة المسؤولية الاجتماعية على أنها: "نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المؤسسة والبيئة الاجتماعية من حولها ومن ثم الإفصاح عن الآثار التي يترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة، وعليه فإن الهدف الرئيسي لهذا النظام يتمثل في قياس والإفصاح عن التكاليف والفوائد الاجتماعية للمؤسسات".[3]

√ ويرى Ramanathan أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي عملية اختيار متغيرات ومقاييس وإجراءات قياس الأداء الاجتماعي على مستوى المؤسسة، ثم تقديم معلومات بطريقة منتظمة والتي تستخدم في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة، وأخيرًا إيصال هذه المعلومات للأطراف المعنية داخل

المجتمع سواء كانت هذه الأطراف من داخل المؤسسة أو خارجها"[4].

ويعد تعريف Ramanathan من أكثر التعاريف شمولا حيث يبرز هذا التعريف اهتمام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بوظيفتي الأداء الاجتماعي للمشروعات والتقرير والإفصاح عن نتائج القياس بما يكفل إجراء تقييم الأداء الاجتماعي لأي مشروع من خلال متغيرات أو معايير تعد لهذا الغرض، وذلك بخلاف التعاريف السابقة التي ركزت على الجانب المتعلق بقياس الأداء الاجتماعي دون الجانب الآخر المتضمن إيصال نتائج القياس لجميع الأطراف المستفيدة[5].

---

[3]إياد محمد عودة، **قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمات قياس الرفاهية الاجتماعية**، مشروع بحث لغاية استكمال متطلبات تخرج لبرنامج ماجستير المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، بيروت، 2008، ص35.

[4]نوفان حامد محمد العلمات، **مرجع سبق ذكره**، ص.26

[1]مؤيد الفضل وأخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص164

[2]مؤيد الفضل وأخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص164 .

ومن جملة التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تتمحور حول حصر جميع أنشطة المشروع ذات المضمون الاجتماعي ومن ثم قياس أدائها الاجتماعي على مستوى المشروع ككل،وأخيرا الإفصاح والتقرير عن نتائج القياس بصورة تتناسب وتتلاءم مع احتياجات الأطراف ذات العلاقة بنشاط المشروعة والمحاسبة الاجتماعية.

ثالثا: أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية

إن لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية أهداف عديدة منها تقديم المعلومات التي تسمح بتقييم اثر أنشطة المؤسسة في المجتمع، يمكن ملاحظة إن هذا الهدف ينصرف إلى تقييم آثار أعمال المؤسسات في المجتمع، ويهدف أيضا إلى تشجيع المؤسسات للأخذ بنظر الاعتبار تأثير النشاطات الاقتصادية في البيئة الاجتماعية من خلال قياس التأثيرات السلبية والايجابية لهذه النشاطات وعدّها جزءا من اهتمامات المحاسبة والإفصاح عن ذلك في القوائم المالية.[1]

أما جمعية المحاسبة الأمريكية(AAA)*فقد حددت أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالآتي:

- ♦ تطبيق التقدم التكنولوجي وما يشمله من آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية في البيئة؛
- ♦ المشاركة في الموارد وتوزيع الثروة داخل المجتمع.

إلا أن أهم الأهداف لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية هي[2]:

- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة عن طريق مقارنة التكاليف والمنافع الاجتماعية، حيث لا يمكن استخدام الأرباح كمقياس لأداء المشروع ما لم يؤخذ بعين الاعتبار عناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية التي لا تشمل عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية فقط، وإنما أيضا تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية والتي لها تأثير على جميع قطاعات المجتمع.

- المساعدة في تحديد ما إذا كانت إستراتيجية المؤسسة والأنشطة التي لها تأثير مباشر على الموارد ومراكز الأفراد وقطاعات المجتمع، تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من ناحية، والطموح المقبول للأفراد من ناحية أخرى.

- تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة، وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت إستراتيجية المؤسسة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة، ومع طموح المؤسسة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص189.

*AAAهي اختصار لـ American Accounting Association

[2] رضوان حلوة حنان، **بدائل القياس المحاسبي المعاصر (التضخم، تكلفة الاستبدال، القيمة البيعية)**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 295.

جهة أخرى، وتتمثل العلاقة بين أداء المؤسسة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية، ويرتبط هذا الهدف أيضا بوظيفة القياس المحاسبي؛

- توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية لكل أطراف المجتمع، يقصد بالبيانات بالملائمة التي تتعلق باتخاذ القرار فيما يتعلق بالاختيار الاجتماعي وتوزيع الموارد الطبيعية.

- توصيل المعلومات الاجتماعية ونتائج القياس المحاسبي إلى الطوائف الاجتماعية المستفيدة، من خلال قوائم اجتماعية تستحدث لهذا الغرض.

- مساعدة الأجهزة التخطيطية في تحديد أولوية البرامج والأنشطة الاجتماعية التي يجب أن تحظى باهتمام أكبر من الدولة والوحدات الاقتصادية من خلال ما يوفره النظام من بيانات ومعلومات نؤشر نقاط القوة والضعف في مستوى المساهمات الاجتماعية للمؤسسات.

- مساعدة إدارة الوحدة الاقتصادية في وضع البرامج الاجتماعية وتحديد مساهمتها اللازمة في ضوء الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.[1]

المطلب الثاني: القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية

تعتبر عملية القياس ترجمة لعمليات الأداء الاجتماعي للمؤسسات والتي منها يتم تقييم هذا الأداء ومنه يكون أكثر فاعلية في اتخاذ القرارات

أولا: القياس المحاسبي للتكاليف والمنافع الاجتماعية

إن توفير المعلومات الاجتماعية بالشكل الذي يحقق الهدف من استخدامها لا يمكن أن يكون إلا من خلال عملية قياس ما يترتب عن الأنشطة الاجتماعية من تكاليف ومنافع، لذلك فإن المشكلة الحقيقية التي تواجه بناء أي أنموذج للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي مشكلة قياس كل من التكاليف والمنافع للمسؤولية الاجتماعية.

1-قياس التكاليف الاجتماعية: قد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم التكاليف الاجتماعية، فهي في رأي Ramanthan تمثل التضحية (الفائدة) للمجتمع على شكل موارد مستنفذة (مضافة) من قبل الوحدة

[1] شرفي زكريا، **مرجع سبق ذكره**، ص34.

الاقتصـادية نتيجة لتعاملاتها ذات التأثير الاجتماعي [1]،وهناك من يرى أن التكاليف الاجتماعية تمثل ما ينفق (أو مـا ينبغي إنفـاقـه) لإزالـة الضـرر النـاتج عن مزاولـة الوحـدة الاقتصـاديـة لنشـاطهـا مثـل التلوث[2]. تكمن المشـكلة الأسـاسـية التي تواجه المحاسـبة إلى إن هناك اختلاف بين وجهة النظر المحاسـبية ووجهة النظر الاقتصادية في قياس هذا النوع من التكلفة[3] :

- **وجهة النظر المحاسـبية:** تعتبر أن التكلفة الاجتماعية تمثل المبالغ التي تنفقها المؤسـسـة نتيجة اضـطلاعها بمسؤولياتها الاجتماعية بصيغة اختيارية أو إلزامية والتي لا يطالبها نشاطها الاقتصادي بالإضافة إلى عدم حصولها على منفعة أو عائد اقتصادي مقابل هذه التكاليف، نجد أن هذا المفهوم يعتمد التكلفة الفعلية أساسا في القياس.

- **وجهة النظر الاقتصـادية:** تعتبر أن التكلفة الاجتماعية هي قيمة ما يتحمله المجتمع من إضـرار نتيجة لممارسـة المؤسـسـة لنشـاطها الاقتصـادي فهي بذلك تعبر عن قيمة الموارد التي يعني بها المجتمع من اجل إنتاج السـلع والخدمات ونجد إن هذا المفهوم يعتمد تكلفة الفرصة البديلة أساسا في القياس.

إن الأخذ بمفهوم التكلفة الفعلية أساسا في قياس التكاليف الاجتماعية من وجهة النظر المحاسبية لا يعبر عن التكاليف الاجتماعية المتمثلة بالأضرار والآثار السلبية التي تلحقها المؤسسة بالبيئة المحيطة بها وبالمجتمع بسبب تلوث البيئة الناتج عن ممارسة المؤسسة لنشاطها الاقتصادي فهي لا تمثل تكاليف اجتماعية وفقا لهذا المفهوم على اعتبار إن المؤسـسـة لم تدفع مقابلا لهذه الاضـرار ، وهنا نجد ان المفهوم يعاني من القصـور في إيجاد أسـاس ملائم لقياس التكاليف الاجتماعية مما سـبق يتضـح أن لكل من وجهتي النظر المحاسـبية والاقتصـادية تكمل إحداهما الأخرى، وبالتالي لا يمكننا الأخذ بوجهة النظر المحاسبية دون وجهة النظر الاقتصادية والعكس صحيح بل يقضي الأمر الأخذ بوجهتي النظر معا لتلافي القصور في كل منهما.

2- **قياس والمنافع الاجتماعية:** تمثل تلك المزايا أو المردود الذي يحصـل عليه المجتمع نتيجة قيام المؤسـسـات بأنشـطتها الاقتصـادية والاجتماعية من خلال إيفائها بالتزاماتها اتجاه كل من العاملين لديها والمنتفعين من السـلع والخدمات المنتجة من قبلها والبيئة المحيطة والمجتمع بشكل عام.[4]

---

[1]يوسـف بوخلخال، "**المسـؤولية الاجتماعية للشـركات في ظل المحاسـبة الاجتماعية(الإفصـاح المحاسـبي)**"، مداخلة في محور المشـاركة: المحور الخامس: معايير قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال تجاه أصـحاب المصـالح،كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسـيير، جامعة الأغواط،الجزائر، د س، ص17.

[2]وليد ناجي الحيالي، **الإفصـاح المحاسـبي في ظل توسـع المنهج المحاسـبي المعاصـر ليشـمل المحاسـبة الاجتماعية**، الأكاديمية العربية في الدنمارك، بغداد،2009 ،ص14 .

[4]يوسف بوخلخال، **مرجع سبق ذكره**، ص18 .

[1]فضـل كمال سـالم، **مدي أهمية ألقاس والإفصـاح المحاسـبي عن تكلفة المواد البشـرية وأثره علي اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة ماجسـتير غير منشور، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2008، ص96.

فالمنافع الاجتماعية هي الفوائد التي يتحقق معظمها لأطراف خارج المشـــروع والعديد من هذه المنافع يصـــعب قياســـها نقدياً، وقد تعود بعض المنافع للمشـــروع بالذات بشـــكل جزئي، كتحقق انطباع حســـن عن المشـــروع لدى الجمهور، ولا شـــك أن تقدير قيمة نقدية لهذا الانطباع الحســـن صـــعب التحقيق، أما مقدار ما أصـاب المجتمع من أضـرار أو فقدان لموارد طبيعية نتيجة ممارسـة المشـروع لأعماله فيعرف بالتكاليف الاجتماعية.

يعتبر قياس العائد الاجتماعي المشـكلة الجوهرية التي تواجه المحاسـبة الاجتماعية والإفصـاح عنها فمثلا كيف يمكن تقدير قيمة نقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع من جراء قيام المؤسسة بتشجير المنطقة المحيطة بها،وتعود صعوبات القياس للأسباب التالية:[1]

√معظم العوائد الاجتماعية تتحقق لأطراف خارج المؤسـسـة، فالأنشـطة الاجتماعية ينشـأ عنها منافع للمجتمع وليس للمؤسـسـة، والعديد منها يصـعب قياسـها نقدا فمثلا كيف يمكن قياس أو تقدير قيمة نقدية للمنفعة التي يحصـــل عليها آت مع نتيجة الحد من تلوث الهواء الذي تحدثه عمليات التشـــغيل الخاصـــة بالمؤســـســـة.

√حتى ولو تحققت للمؤسسة نتيجة قيامها بالأنشطة الاجتماعية الخارجية والتي تتمثل في قبول المجتمع للمؤسسة اجتماعيا فإن تقدير قيمة نقدية لهذا القبول صـعب التحقق من ناحية، ولا يتفق مع سـياسـة الحيطة والحذر من ناحية ثانية، مثل تحقيق انطباع حسن عن المشروع لدى المجتمع، حيث يكون من الصعب تقدير قيمة نقدية لهذا الانطباع الحسن.

ثانيا: معايير قياس الأداء الاجتماعي ومؤشراته

لابد لعملية قياس الأداء الاجتماعي أن تخضع لمجموعة من المعايير والمؤشرات.

1- معايير قياس الأداء الاجتماعي:

المعايير الاجتماعية المقترحة حســـب المعايير المحاســـبية العامة التي وضـــعتها جمعية المحاســـبين الأمريكية عام 1963ونشرت في عام 1966هي:

- **معيار الصـــلاحية:**حيث أن لا بد أن تكون البيانات والمعلومات المحاسـبية المتعلقة بالنشـاط الاجتماعي وثيقة الصلة والارتباط بالهدف من استخدامه، وأن تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس

[2]وليد ناجي الحيالي، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

[1]شـرفي زكريا، **محاسـبة المسـؤولية الاجتماعية في المؤسـسـة الاقتصـادية باسـتخدام طريقة التكاليف على أسـاس الأنشـطة"ABC"**، دراسـة حالة مؤسـسـة PROLIPOSلإنتاج المواد الدسمة"عين مليلة"مذكرة لنيل شـهادة ماسـتر أكاديمي فالعلوم التجارية، تخصـص:محاسـبة ومالية،جامعة أم البواقي، إشراف زعبيط نور الدين،سنة 2015/2014.ص35.

نتائجها لجميع أصـحاب المصـلحة والأطراف الاجتماعية المسـتفيدة بصـورة حقيقية تبعث على الثقة وفي الوقت المناسب، وبشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد القوائم الاجتماعية الختامية.

- **معيار الخلو من التمييز:** يتبلور مضـــمون هذا المعيار في ضـــرورة تحديد الحقائق والتقارير عنها بنزاهة وتجرد، وبحيث لا تنطوي على أي تحيز بالتضـمين أو استخدام طرق القياس التي يظهر بها التميز واضـحاً، والاعتماد على طريقة موضوعية للقياس المحاسبي سواء للتكاليف أو للعوائد الاجتماعية.

- **معيار الســـببية:** مضـــمون هذا المعيار يكمن في ضـــرورة تبيان أســـباب تحقق أو عدم تحقق الأهداف الاجتماعية، حتى يمكن الوصـول إلى درجة الإقناع العام وإشـباع حاجة طالبي المعلومات الاجتماعية، وكذلك حق المجتمع في أن يعرف النتائج الاجتماعية لنشاط المؤسسة.

- **معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية:** يقابل هذا المعيار (مبدأ التكلفة التاريخية) المتعارف عليه في مجال القياس المحاسبي للنشاط الاقتصادي، وبالرغم من تعرضه للنقد الشديد، إلا أنه في ظل القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي يتوقع أن تزداد أهمية هذا المعيار لما يتحقق عنه قدر ليس بالقليل من الموضوعية والقابلية للمقارنة.

- **معيار العائد الاجتماعي:** ويمكن أن يحل هذا المعيار في مجال المحاسـبة الاجتماعية بدلاً من (مبدأ تحققا لإيراد) في مجال المحاسبة المالية، لأنه يتسع ليشمل العوائد الاجتماعية غير القابلة للقياس النقدي المباشر ولا يوجد لها سعر في السوق.[1]

- **معيار مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف المسببة لها:** يقابل هذا المعيار (مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف) في حالة المحاسبة المالية، يعني مقابلة العوائد الاجتماعية لكل نشاط اجتماعي تحت كل مجال من مجالات المسئولية الاجتماعية بالتكلفة التي أحدثت هذا العائد، ويتسـع ليشـمل الأسـاليب المسـتحدثة في القياس للعائد الاجتماعي أو التكاليف الاجتماعية.

2- مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي:

وهناك أربع مؤشرات أساسية هي كالتالي:[2]

- **مؤشـر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسـسـة:** ويشـمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأسـاسـي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم وتقوم المؤسسة بالالتزام

[1] شرفي زكريا، **مرجع سابق**،ص38.

[1] عبد الحميد لخديمي، عبد اللطيف أولاد حيمودة، **مرجع سبق ذكره**، ص5.

بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية وتكوينهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما إلى ذلك.

- **مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:** ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحى بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلى ذلك.

- **مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع:** ويتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتكوين الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.
- **مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج:** وتشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتكوين وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين.

المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية

من أهم أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية الإفصاح والتقرير عن المعلومات والبيانات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمشروع، ويعد الإفصاح المحاسبي أحد أهم مبادئ المحاسبة الأساسية، وقد أوصت العديد من الجمعيات والمنظمات المهنية بإلزام المشروعات بالإفصاح والتقرير عن أنشطتها المرتبطة بالمجتمع.

أولا: الإفصاح المحاسبي

قبل التطرق إلى الإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية، نتطرق في هذا العنصر إلى الإفصاح المحاسبي بصفة عامة.

1- تعريف الإفصاح المحاسبي: يلعب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وغيرها دورا هاما في دنيا الأعمال حيث يمد كافة المستثمرين بالمعلومات اللازمة لهم لاتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، كما يعتبر الإفصاح المحاسبي الإجراء الذي يستطيع من خلاله المحاسبون التعبير عن جهودهم في توفير المعلومات المحاسبية، ويوجد اتفاق في التعريفات المختلفة للباحثين لمفهوم الإفصاح المحاسبي حول نقطة واحدة هي تقديم المعلومات المحاسبية التي تساعد

في اتخاذ القرارات بينما اختلفوا حول مدى ونوع وكمية المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها وقد تم تصنيف الإفصاح إلى ثلاث طرق كما يلي:[1]

- **الإفصاح العادل:** يعني التطبيق الكامل لكل المتطلبات الجوهرية لمعايير المحاسبة التي تطبيقها الشركات وتتطلب:

♦ اختيار وتطبيق السياسة المحاسبية.

♦ عرض المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بأسلوب يوفر معلومات ملاءمة وموثوق فيها وسهلة الفهم يمكن استخدامها لأغراض المقارنات.

♦ عرض إفصاح إضافي عندما تكون المتطلبات الواردة في المعايير المطبقة غير كافية لتمكين مستخدميها منفهم تأثير معاملات معينة أو أحداث معينة عن المركز المالي للشركة وأدائها المالي.

- **الإفصاح الكافي:** هو أن تحتوي التقارير المالية على جميع البيانات والمعلومات والحقائق ذات الأهمية النسبية اللازمة لإعطاء صورة واضحة عن نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي ، ويمكن أن يكون عن طريق القوائم المالية أو الملاحظات الملحقة بها ومثل هذا الإفصاح سوف يجعل القوائم المالية أكثر فائدة وأقل عرضة لسوء الفهم.

- **الإفصاح الكامل:** هو إظهار جميع الحقائق الهامة المالية وغير المالية بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها، بصورة شاملة لإعطاء مستخدميها صورة واضحة وحقيقية عن الشركة والتي من شأنها أن تؤثر على ما يتخذه قارئ القوائم المالية من تفسيرات وقرارات.

وعليه فإن الإفصاح المحاسبي يقضي بأن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية لابد أن تضيف إلى متخذي القرار رؤية واضحة حول البدائل المتاحة سواء من خلال توفير قيمة رقابية في الوقت المناسب ويكون من الصعب الحصول عليها من مصادر المعلومات الأخرى مما يبرر معه تكلفة توفير المعلومات.

2-المعلومات الواجب الإفصاح عنها: ويمكن تصنيف المعلومات الواجب الإفصاح عنها كما يلي:[2]

- **معلومات كمية (مالية):** يمكن تحديد أربعة مجالات أساسية يتم خلالها الإفصاح عن المعلومات الكمية ممثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، حيث يتم تضمين هذه

[1] مهاوات لعبيدي، **القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والافصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، منشورة، 2014، ص86.

[2] يوسف بوخلخال، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

القوائم بأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها المؤسسة، ومن الملاحظ أن هذا الجانب من الإفصاح يلقي استجابة دائمة من قبل المستفيدين من القوائم المالية المنشورة.

- **المعلومات غير الكمية (غير المالية):** يتم الإفصاح عن هذا الجانب في التقارير المحاسبية بشكل صفي منشأنه أن يزيد من فهم المســـتخدم وثقته بالمبالغ النقدية الظاهرة في القوائم المالية إذ أن هذه المعلومات غالبا ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية، ويتم الإفصـاح عن المعلومات غير الكمية من خلال القوائم المالية الرئيسـية ومن خلال قوائم مالية ملحقة أو الملاحظات الهامشية بالإضافة إلى تقرير الإدارة،كما أن "هندركسون" يشير في كتابه إلى أن المعلومات غير الكمية تعتبر ملائمة والإفصاح عنها مثمراً إذا كانت مفيدة في عملية اتخاذ القرارات.

ثانيا: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

1- تعريف الإفصاح المحاسبي:

√الإفصاح المحاسبي هو تزويد جميع الفئات بالمعلومات التي تعتبر مفيدة وغير مظلله عند اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشـيدة المختلفة، وعلى أن يتوفر بالقوائم المالية الصـفات النوعية للمحاسـبة المالية، وتكون ملائمة، وبعيدة عن التحيز وقابلة للفهم، والمقارنة، وتوقيت المعلومات والشمولية.[1]

√عرفBurke "الإفصـــاح الاجتماعي على أنه "عرض البيانات المتعلقة بالنشـــاط الاجتماعي للوحدة الاقتصادية بشكل يمكن من تقويم الأداء الاجتماعي للمؤسسة".[2]

نتيجة للضـــغوط الاجتماعية المفروضـــة على المشـــروع، أصـــبح يلاحظ إلزام معظم أســـواق المال العالمية المشروعات بعرض نتائج أنشطتها الاجتماعية ضمن التقارير المنشورة وكذلك دورها وأنشطتها المستقبلية في هذا المضـمار، ويتضـح أيضـا زيادة الإفصـاح الاجتماعي في التقارير المالية للمشـروعات في الفترات الأخيرة على الرغم من كونه اختيارياً في معظم الحالات.[3]

2-مبررات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: انعكس الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على اهتمام المحاسبة بهذا الموضوع الحديث نسبياً، والتي تبلورت في المطالبة المتزايدة من جانب الهيئات المحاسبية العلمية والمهنية

---

[2]Gray, R.H, "**Accounting And Environments** :**An Exploration Of The Challenge Of Gently Accounting For Accountability**, Transparency, And Sustainability, "Accounting, Organizations And Society," Vol.17 ,1992 ,P399

[2]يوسف بوخلخال، **مرجع سبق ذكره**، ص19.

[3]محمد سـالم اللولو، **مدى إمكانية تطبيق المحاسـبة عن المسـؤولية الاجتماعية من قبل الشـركات المسـاهمة العامة**، دراسـة تطبيقية على الشـركات المسـاهمة المدرجة في سـوق فلسـطين للأوراق المالية، دراسـة مقدمة كمتطلب تكميلي للحصـول على درجة الماجسـتير في المحاسـبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2009،ص64 .

بقيام المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات الاجتماعية، كما ظهرت دراسات محاسبية عديدة تؤكد على أهمية هذا الاتجاه، وهناك العديد من المبررات التي تؤيد الإفصاح عن آثار الأنشطة الاجتماعية للشركات المساهمة العامة في تقاريرها المالية والتي من أهمها:[1]

- تأثير العمليات الصناعية على البيئة المحيطة وعلى المجتمع كالتلوث.
- الاهتمام المتزايد من جانب الحكومات اتجاه الحاجة إلى تنظيم سلوك الوحدات الاقتصادية بما يحقق مصلحة المجتمع.
- حماية حقوق العاملين، حيث أصبحت الوحدات الاقتصادية مطالبة بتوفير ظروف عمل جيدة للعاملين بها، إلى الحد الذي أدى إلى ظهور اتجاه باعتبار العاملين موارد بشرية وضرورة الإفصاح عن ذلك في القوائم المالية.
- التأثير المتزايد للعوامل الاجتماعية على عملية اتخاذ القرارات، خاصة في ظل الميل المتزايد لسلوك المستثمر بتجنب الاستثمار في مجالات تحدث أضراراً بيئية.

3-أساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: تميز عقد السبعينيات من القرن الماضي بعدد من المحاولات النظرية والعملية للإفصاح عن البعد الاجتماعي للمؤسسات، بحيث تعددت وجهات النظر بين الباحثين فيما يتعلق بأساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ومن بين الأساليب المقترحة للإفصاح عن النشاطات الاجتماعية التالي:[2]

- أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية في تقرير منفصل عن التقارير المالية، ويتضمن المبالغ التي أنفقت على كل نشاط من الأنشطة الاجتماعية، ويعرض متزامنا مع القوائم المالية، ولا يتضمن المنافع التي حققتها تلك النشاطات.
- أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية دون الاعتماد على تحليل التكاليف والمنافع من هذه الأنشطة، ويتخذ هذا التقرير شكل وصفي لا يحتوي على قيم مالية، ومن ثم تبوب النشاطات الاجتماعية في هذا الأسلوب إلى أربع مجموعات، العاملين أو الموارد البشرية، البيئة،المجتمع، والمستهلكين.
- أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية مع إظهار جميع المبالغ التي أنفقت على كل نشاط، ويعتمد هذا الأسلوب على الإفصاح عن المعلومات الكمية والنشاطات المنجزة وعن قياس المنفعة من هذه النشاطات بما يتناسب مع قيمة ما أنفق.

---

[1] حامد أحمد صالح أبو سمرة، **معوقات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، بحث مكمل لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009،ص44.

[2] محمد سالم اللولو، مرجع سبق ذكره، ص68.

● أسلوب عرض الأنشطة الاجتماعية بشكل منفصل عن القوائم المالية متضمنة التكاليف والمنافع الأنشطة الاجتماعية، وتطلق عليها اسم قائمة التأثير الاجتماعي، وفيها يتم الإفصاح عن كل المنافع والتكاليف وصافي العجز أو الفائض الاجتماعي الذي تحقق للمجتمع.

4-مزايا الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية ومعوقاته: يوفر الإفصاح المحاسبي الاجتماعي مزايا متعددة من وجهة نظر المجتمع والمؤسسة كما أن هناك بعض المعوقات التي تحد من تطبيقه.

● **مزايا الإفصاح المحاسبي الاجتماعي** :تتمثل هذه المزايا فيما يلي:[1]

♦ تحسين سمعة المؤسسة وصورتها، وقيمتها في السوق.

♦ زيادة رضا الموظفين، وبالتالي إخلاصهم واندماجهم مع المؤسسة.

♦ قلة الدعاوي المدنية والجنائية ضد المؤسسة الملتزمة بالأداء الاجتماعي.

♦ عد خسارة العقود والصفقات العمومية، مثل :صفقات البنك العالمي، والبنك الإسلامي للتنمية، والاتحاد الأوروبي، البنك الأوروبي للتعمير والتنمية.

♦ يوفر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية الفرصة لإدخالها البعد أو العامل البيئي في أنظمة السياسات القومية، وهذا يوفر ميزتين هامتين هما:

– توفير معلومات على قدر كبير من الأهمية تستخدمها الجهات المختصة بوضع الخطط التنموية على المستوى القومي.

– توفير الفرصة لتحسين الأُسس والأساليب المتبعة في قياس الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك معدلات النمو المحققة فيه، وذلك يتماشى مع النظام المعد بيئيا لقياس هذا الناتج والذي اقترحته الأمم المتحدة في عام 1993.

● **معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:** هناك بعض العوامل التي من الممكن أن تؤثر على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة، والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين على النحو التالي[2]:

الأول: عوامل داخلية يمكن السيطرة عليها وتذليلها مثل الثقافة السائدة داخل المؤسسة والكيفية التي يتم التعاطي بها مع المسؤولية والتكاليف الاجتماعية والبيئية وإدراك إدارة المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية والقيام بواجبها اتجاه ذوي المصالح من مستثمرين وموردين ودائنين وموارد بشرية ومستهلكين ومجتمع محلي.

الثاني: عوامل خارجية ناتجة عن البيئة والظروف التي تعمل من خلالها هذه المؤسسة، مثل التشريعات

[1] مهاوات لعبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص11 .

[2] حامد أحمد صالح أبو سمرة، مرجع سبق ذكره، ص.53

والقوانين السـارية وأجهزة الرقابة داخل المجتمع، والدور الذي قد تلعبه الحكومة في تشـجيع المحاسـبة والإفصـاح عن المعلومات ذات الدلالات الاجتماعية، ومدى قيام الشـركات المنافسـة بدورها الاجتماعي والبيئي، ومنها ما يعود إلى الجمعيات المهنية ومهنة المحاسبة نظريا وتطبيقيا.

ومن أجل التغلب على معوقات الإفصاح يجب أخذ العوامل التالية بالاعتبار:[1]

- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية.
- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.
- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

[1] نفس المرجع السابق، ص54.

خلاصة الفصل

لقد فرضت مسألة المسؤولية الاجتماعية نفسها بقوة مؤخرا في محيط العلاقات الاقتصادية سواء الوطنية منها أو الدولية، بصفتها أداة تستخدمها المؤسسات وتوظف مخرجاتها في ترشيد اتخاذ القرارات التي تعظم المنفعة العائدة عليها وعلى المجتمع بشكل عام، ومن المعلوم أن الثورة الصناعية بأوروبا قد أثرت على التطورات في الأنظمة الاقتصادية بشكل متتالي ومهم لدول العالم الصناعي، وما كان لها من نتائج على اقتصاديات العالم من خلال توسع نشاط المشروعات على الصعيد المحلي والدولي، وهو ما يعني الانتشار والنمو وكثرة الفروع، الأمر الذي أدى إلى زيادة التأثير على المجتمع سواء كان التأثير ايجابياً أو سلبياً.

في الآونة الأخيرة من القرن العشرين تزايد الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية حيث تسعى دول العالم إلى محاولة الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتاحة دون الإضرار بالبيئة، وقد لقيت محاسبة المسؤولية الاجتماعية اهتماماً من قبل العديد من المؤسسات والهيئات الدولية، باعتبارها مصدر للمعلومات اللازمة، إلى أن القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية لم يجد الاهتمام الكافي لإرساء أسس لقياسها والتقرير عنها بالرغم من الاتفاق على أهمية قياسها، وعلى العموم يمكن للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة أن تُقاس على أساس تكاليف أنشطتها الاجتماعية.

إن اهتمام المجتمع والدولة بالآثار الاجتماعية عن طريق القياس والإفصاح المحاسبي لمحاولة التعبير عن تلك الآثار الاجتماعية انسجاماً مع الدور الاجتماعي والاقتصادي الشامل الذي تقوم به المحاسبة، ويعد الإفصاح المحاسبي أحد أهم مبادئ المحاسبة الأساسية، وقد أوصت العديد من الجمعيات والمنظمات المهنية بإلزام المشروعات بالإفصاح والتقرير عن أنشطتها المرتبطة بالمجتمع.

الفصل الثاني:

تنافسية المؤسسة الإقتصادية

تمهيد

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الأساسية والمحور الأساسي الذي يدور حوله أي اقتصاد حيث تعمل من خلال وظائفها المختلفة إلى بلوغ وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة، ومن اجل ذلك فان التسيير الحسن للمؤسسة يفترض إيجاد التنظيم المناسب من خلال اختيار الهيكلة المناسبة التي تسمح بتحديد المسؤوليات والواجبات لكل فرد داخل المؤسسة، مع تصميم نظام معلوماتي يسمح باتخاذ القرارات الرشيدة والاتصال وتسمح بتحديد سياسة عامة للمؤسسة و إستراتيجية مكيفة مع البيئة الداخلية والخارجية، خاصة وان منذ فترة كان العالم الاقتصادي مسرحا للتحولات العميقة ساهمت في تحويل معطيات المنافسة ومتطلباتها في مجال تنافسية المؤسسات فيما بينها.

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

سنحاول في هذا البحث التطرق إلى مفهوم المؤسسة الاقتصادية والتعرف على مستويات تصنيفها الثلاث وتوضيح ماهية تنافسية المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف ومفهوم المؤسسة الاقتصادية

أولا: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

يمكن القول بأن تعريف المؤسسة عرف تطور منذ ما يقارب ثلاثة قرون بعد ما كانت المؤسسات تتميز بعمليات السوق إذ عرفت كمؤسسة تسويقية لإنتاج السلع والخدمات، وكانت المؤسسات الأولى تعرف كمنظمات فلاحية صغيرة حيث تتميز بصغر حجمها وبقدرة تكنولوجية بسيطة وبعلاقات مباشرة وشخصية بين صاحب المؤسسة والعمال وتطور هذا الوضع حسب (كوتا) إلى ثلاث اتجاهات وهي:[1]

- اتساع الحجم.
- كثرة المنازعات الاجتماعية.
- تعقد أنماط التسيير (أقل تكلفة، تسيير الموارد البشرية، تحليل الأسواق...)

بالإضافة إلى العوامل التالية:[2]

- التطور المستمر الذي تشهده المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها وفي أشكالها القانونية منذ ظهورها وخاصة في القرن 20.

- تشعب واتساع نشاط المؤسسات الاقتصادية، سواء الخدمية منها أو الإنتاجية، وقد ظهرت عدة مؤسسات تقوم بعدة أنواع من النشاطات في نفس الوقت وفي أمكنة مختلفة مثل المؤسسات متعددة الجنسية.
- اختلاف الاتجاهات الاقتصادية والأيدلوجية (اشتراكية، ليبيرالية)

وبصفة عامة يمكن اعتبار كل الأعوان الاقتصاديين المساهمين في النشاط الاقتصادي ما عدى المستهلكين كالمؤسسات (البنوك، شركات التأمين، صناع السيارات، الموزعين....) ، كما أنها عبارة عن تجمع الأشخاص مهيكلين ومنظمين ولديهم غايات اقتصادية ويسعون إلى تحقيق أهداف معينة (الربح، النمو، تنمية سمعة المؤسسة....)

[1] ناصر دادي عدون، اقتصاد مؤسسة، دار المحمدية العامة الجزائر، الطبعة الثانية ،1998ص08.

[2] عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير مؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000ص24.

ثانيا: تعريف المؤسسة الاقتصادية

ومن خلال ما سبق يمكن سرد بعض التعاريف المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية:

* المؤسسة هي مجموعه أشخاص مهيكلين على شكل هرمي، بهدف إنتاج السلع والخدمات القابلة للمتاجرة، بهدف تحقيق أقصى ربح.[1]

* وعرفت المؤسسة على أنها: الوحدة التي تجمع فيها وتنسق العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصادي[2].

* وعرفت أيضا بأنها "منظمة تجمع أشخاصا ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال وقدرات من أجل إنتاج سلعه ما، والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى من سعر تكلفتها.[3]

* ويمكن أن تعرف أيضا على أنها "منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، المادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني ومكاني.[4]

* كما عرفها شمبتر بأنها: مركز للإبداع ومركز للإنتاج.[5]

نستنتج في نهاية تعريفنا للمؤسسة بانه ليس هناك تعريف موحد ومتفق عليه، وبغية تبسيط وتوضيح مفهوم المؤسسة، سوف نعتمد على ثلاثة محاور للمقاربة، وهي:[6]

-المؤسسة بصفتها عون اقتصادي – المؤسسة منظمة اجتماعية – المؤسسة كنظام.

أ– المؤسسة بصفتها عون اقتصادي: حسب هذا الاقتراب يمكن تعريف المؤسسة على انها "تنسق بين عوامل الإنتاج (رأس المال، العمل، الطبيعة) بغية إنتاج سلع أو خدمات موجهة للسوق ومنه الوصول إلى تلبية الاحتياجات(الطلب).

المحور الرئيسي لهذه النظرة يتمثل في الحصول على إنتاج مع تواجد مركز للقرار في المؤسسة متمثلا في سلطة الإدارة وقدراتها التسييرية، من حيث تنظيم عملية الإنتاج بحسب إمكانيات المؤسسة والمتغيرات البيئية الخارجية.

[1] صمويل عبود، اقتصاد مؤسسة، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الطبعة الثانية ، 1982، ص58.

[2] ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص09.

[3] عبد الرزاق بن حبيب، **مرجع سابق**، ص 24 .

[4] ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص10.

[5] عبد الرزاق بن حبيب، **مرجع سابق**، ص25.

[6] غول فرحات، **الوجيز في اقتصاد مؤسسة**، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الاولى 2008، ص08 .

ب– المؤسسة منظمة اجتماعية: حسب هذا الاقتراب يمكن تعريف المؤسسة على أنها "مجموعة من الأفراد يشاركون وينسقون جماعيا في منظمة مهيكلة (داخل تنظيم مهيكل) لإنتاج السلع والخدمات ومحور التعريف يركز على منظمة مهيكلة، فالمؤسسة لم يعد ينظر إليها من زاوية ميكانكية لعملية الإنتاج ولكنك منظمة اجتماعية، وعليه يتم دراستها من خلال تنظيم السلطات، توزيع المهام، اتخاذ القرار، مواقف وتصرفات الافراد...

ج– المؤسسة كنظام: حيث تسمح لنا هذه النظرة بإثراء الفهم الحقيقي لسير المؤسسة، يركز مفهوم النظام على تواجد عدة عناصر مترابطة فيما بينها عن طريق ارتباطات (علاقات)، مع بقاء الكل منظم ومتساند بغية تحقيق هدف موحد.

وعليه فإن المؤسسة ماهي إلا مجموعه من الأنظمة الفرعية المترابطة فيما بينها بالعديد من العلاقات التبادلية نظام الموارد البشرية، نظام الإنتاج، النظام التسويق، النظام المالي، نظام المعلومات، فضلا عن ضرورة الإلمام بجزء مهم من النظام الكلي للمؤسسة وهو البيئة الخارجية للمؤسسة التي تعتبر مهما من عناصر النظام.[1]

المطلب الثاني: خصائص وأهداف وأهمية المؤسسة الاقتصادية

أولا: خصائص المؤسسة الاقتصادية:[2]

تتميز المؤسسات الاقتصادية بمجموعة من الخصائص من بينها:

المؤسسة مركز لتحويل: إن المؤسسة هي ذلك المكان التي يتم فيها تحويل الموارد (المدخلات) إلى منتجات تامة الصنع (سلع وخدمات) وتتمثل الموارد في المواد الاولية، رؤوس الأموال، المعلومات، الافراد.
أ– المؤسسة مركز للتوزيع :تعتبر المؤسسة المكان الذي يتم فيه تقسيم وتوزيع الأموال المتأتية من بيع السلع والخدمات، وذلك تحت أشكال مختلفة ليستفيد منها مختلف الأعوان الاقتصادية التي ساهمت في العملية الإنتاجية مثل:

- الأجور التي توزع على العمال الأجراء.
- الأرباح ومداخيل أخرى التي توزع على الملاك الذين خاطرو برؤوس أموالهم سابقا.
- مستحقات الإيجار الخاص بالمقرات والمعدات الخاصة بالمؤسسة.
- الفوائد التي تدفعها المؤسسة للبنوك تعويضا لأموال المقترضة.

[1] غول فرحات، مرجع سابق، ص09 .

[2] حسين حريم، ادارة المنظمات: منظور كلي، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى، 2003، عمان الاردن ، ص76.

- دفع مستحقات الموردين.
- تسديد الضرائب والاشتراكات في الضمان الاجتماعي.

ب- المؤسسة مركز للحياة الاجتماعية: تعتبر المؤسسة مكان يتم فيه العمل جماعيا (رجال ونساء) من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة وذلك بالتعاون والتنسيق في إطار احترام القواعد وقيم المؤسسة، حيث يقضي اغلبية العمال ثلث أو أكثر من حياتهم في المؤسسة مما يؤدي إلى ترسيخ العديد من المظاهر بين العمال: صراعات، محبة، خيبة أمل، رضاء وعليه فإن المسير في المؤسسة يحاول التكيف مع الاختلافات في اتجاهات العمال وأفكارهم وأيديولوجياتهم أهداف تواجدهم في المؤسسة، وذلك من أجل تحقيق أهداف المؤسسة بأكبر فعالية.

ج- المؤسسة مركز القرارات الاقتصادية: تلعب المؤسسة دورا مهما في الاقتصاد باعتبارها مركزا للقرارات الاقتصادية التي تخص: نوع المنتوجات، كمية المنتوجات، الأسعار، التوزيع، التصدير، الاتصال، تتمثل هذه القرارات في الاختيارات في استعمال الوسائل المحددة للوصول بأكثر فعالية للأهداف المسطرة، وذلك لأن المؤسسة عند قيامها بمختلف نشاطاتها تجد نفسها مجبورة على اتخاذ قرارات متعددة على مختلف المستويات وفي فترات مختلفة (قصيرة،متوسطة، طويلة) وحسب درجة أهميتها (إستراتيجية، تكتيكية، عملية) إن اتخاذ القرارات من مسؤوليات الإدارة في المؤسسة ويترتب عليها نتائج مختلفة، وعليها لابد من مراعاة العوامل التي قد تأثر على عملية اتخاذ القرار (المؤهلات، الأهداف، الموارد، البيئة) حتى تتمكن المؤسسة من اتخاذ القرار السليم الذي يسمح لها التقليل من حالات عدم التأكد ويزيد من فرص النجاح، وذلك في ظل ضغط المنافسة والمساهمين والمستهلكين والأجراء.

د- المؤسسة شبكة المعلومات: إن اتخاذ القرارات الرشيدة يتطلب معلومات من مصادر مختلفة (داخلية وخارجية عن المؤسسة)، وبالتالي يتحتم على المؤسسة إعداد أنظمة قادرة على إنتاج المعلومات أو ما يسمى بنظام المعلومات وتحويلها إلى المقررين (نظام الاتصالات) من أجل إنجاز المهام المنوطة بهم على أكمل وجه، وتعتبر الشبكة المعلوماتية والاتصالية بمثابة العنصر الحيوي للمؤسسة.[1]

هـ- المؤسسة مركز للمخاطرة:

إن المؤسسة معرضة للخطر لاستمرار، حيث يمكن أن تخسر جزء أو كل تسبيقاتها المالية والمادية في حالة الفشل، وترتبط هذه المخاطرة بصعوبات التسيير وضغط المنافسين ومتطلبات الزبائن، ولهذا تجد بأن رأسمال

[1] غول فرحات، **مرجع سابق**، ص10.

المؤسسة يشارك فيه عدة أشخاص أو مؤسسات من اجل جمع مبالغ مالية معتبرة من جهة ومن جهة ثانية تقليل المخاطر والخسائر في حالة الفشل.[1]

ثانيا: أهداف المؤسسة الاقتصادية

هناك العديد من الأهداف تسعى المؤسسات الاقتصادية الوصول إليها من خلال القيام بنشاطاتها سواء كانت عامة أو خاصة وتختلف هذه الأهداف باختلاف نشاط المؤسسة ونوعها وحجمها وتتلخص أهم الأهداف في العناصر التالية:

أ- الأهداف الاقتصادية :وتتمثل فيما يلي[2]:

* **تحقيق الربح**: حيث يعتبر من أهم المعايير الدالة على صحة المؤسسة اقتصاديا، نظرا لحاجة المؤسسة إلى الأموال من أجل تحقيق الاستمرارية في النشاط والنمو، حيث ان تحقيق الربح يسمح بتوسيع نشاطات المؤسسة وطبعا تختلف درجة الاهتمام بالأرباح بين المؤسسة العمومية والمؤسسة الخاصة.

***تحقيق متطلبات المجتمع** : إن تحقيق المؤسسة للنتائج المسطرة يمر حتما عبر بيع الإنتاج المادي وتغطية تكاليفها فهي بذلك تحقق طلبات المستهلكين.

ويجب أن يحقق الإنتاج مايلي:

- مستوى عالي من المرونة.

- أن يتم الإنتاج في وقته المحدد دون تقديم أو تأخير.

- أن يتم تسليمه لطالبيه في الوقت المحدد.[3]

* **عقلنة الإنتاج**: ويتم ذلك من خلال الاستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج، ورفع إنتاجها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط والبرامج.

ب- الأهداف الاجتماعية: وتتمثل في مايلي:

* **ضمان مستوى مقبول من الأجور**: يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونا وشرعا وعرفا، إذ يعتبر العمال

[1]غول فرحات، **مرجع سابق**، ص11.

[2] ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص19 .

[3]عمار زيتوني، **مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 09مارس ،2006ص، 43.

العنصر الحيوي والحي في المؤسسة إلا أن مستوى وحجم هذه الأجور تتراوح بين الانخفاض والارتفاع حسب طبيعة المؤسسة وطبيعة النظام الاقتصادي ومستوى المعيشي.

* **توفي التأمينات والمرافق للعمال:** تعمل المؤسسات على توفير التأمينات للعمال والمتمثلة في: التأمين الصحي والتأمين ضد الحوادث، التقاعد...الخ، فضلا عن المرافق العامة مثل التعاونيات الاستهلاكية والمطاعم.[1]

* **تأهيل العمال:** حيث يتم تدريب وتطوير العاملين ورفع مستويات مهاراتهم المهنية، وهذا عن طريق إخضاع العمال إلى دورات تكوين وتدريب من أجل رفع المستوى المهني، والتخصص حسب القدرة المهنية للعمال.

* **تحسين مستوى معيشة العمال:** إن التطور السريع الذي شهدته المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار بظهور منتوجات جديدة بإضافة إلى التطور الحضاري لهم[2].

ج- الأهداف التكنولوجية:

من بين الأهداف التكنولوجية التي تؤديها المؤسسة:

***البحث والتنمية:** حيث مع تطور المؤسسات عملت على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا، وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح، ويمثل هذا البحث نسبا عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة، وخاصة في السنوات الأخيرة، إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة، تؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية في المؤسسة.

كما أن المؤسسة الاقتصادية تؤدي دورا مساندا للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث والتطور التكنولوجي نظرا لما تمثله من وزن في مجموعها وخاصة الضخمة منها من خلال الخطة التنموية العامة للدولة المتوسطة الأجل، التييتم من خلالها التنسيق بين العديد من الجهات ابتداء من مؤسسات البحث العلمي، والجامعات والمؤسسات الاقتصادية[3].

بينما صنف الكاتب جريني: أهداف المؤسسة إلى أربع مجموعات رئيسية[4]:

---

[1] ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص19.

[2] عبد الغفور عبد السلام وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء لنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2001ص 24 .

[3] ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**،ص21.

[4] حسين حريم، **مرجع سابق**، ص79-80.

أ- **الأهداف التوجيهية:** تتمثل فيما يلي:

قيادة السوق: وتقاس بـ: - الوضع التنافسي، درجة الإبداع، التقدم التقني.

الانتشار السوقي: ويقاس بـ: عدد الأسواق، عدد الجماعات الاستهلاكية، عدد الصناعات، عدد البلدان.

خدمة المنتفعين: وتقاس بـ: فائدة (قيمة) المنتوج، جودة المنتوج، موثوقية المنتوج .

ب- أهداف أدائية: وتتمثل فيما يلي:

النمو (التوسع): ويقاس ب: عائدات المبيعات، حجم الإنتاج، هامش الربح.

الربحية: وتقاس بـــ: العائد على رأس المال، العائد على الموجودات، هامش الربح على عائد البيع، العائد على أموال المساهمين.

ج - الأهداف الداخلية :تتمثل فيما يلي:

***الكفاءة:** وتقاس ب: المبيعات على مجموع الموجودات، -دوران المخزون ،-فترة الائتمان ،-السيولة.
***شؤون العاملين:** وتقاس بـــ: -علاقات العاملين ومعنوياتهم ،-النمو الشخصي ،معدل راتب العامل عائدات البيع لكل عامل.

د- أهداف خارجية :تتمثل في لعناصر التالية:

***المسؤولية الاجتماعية:** وتقاس ب: صورة المؤسسة، العلاقة بين السعر والربح، استخدام الموارد، النشاط العام، رفاه المجتمع المحلي.

في الأخير يمكن القول بان هناك تباين بين أراء المفكرين فيما يتعلق بالهدف المؤسسة، فمنهم من يرى بان الهدف الوحيد للمؤسسة هو تعظيم الربح، وهذا طبعا باختلاف النظام الاقتصادي السائد في البلد (اشتراكي، ليبرالي)، كما نجد بعض المؤسسات في حالات معينة تفضل البقاء على تحقيق الربح وذلك من اجل ضمان استمرارها، كما أن الوقت الراهن وفي ضل ازدياد الاهتمام بالبيئة وما يسمى بالتنمية المستدامة، فما على المؤسسة إلا وضع أهداف واضحة تبين اهتمامها بالبيئة وحمايتها لها...

بناء على ما سبق يتحتم على المؤسسة وضع سلم للأهداف أو أوليات حسب إمكانيات المؤسسة الداخلية والعوامل البيئية المؤثرة عليها والعمل على تحقيقها تدريجيا.

المطلب الثالث: وظائف المؤسسة الاقتصادية

للمؤسسة عدة وظائف تمكنها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي:

أ- الوظيفة المالية:[1]

تعتبر الوظيفة المالية من أهم الوظائف في المؤسسة، فالمؤسسة لا تقوم بنشاطها من إنتاج وتسويق دون توافر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المختلفة وأوجه الإنفاق. وتعرف الوظيفة المالية على أنها مجموعة من المهام والعمليات، التي تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة، بعد تحديد الحاجات التي تريدها من الأموال من خلال برامجها وخططها الاستثمارية.

ب- وظيفة التموين:[2]

التموين كمجموعة من مهام والعمليات، يعني العمل على توفير مختلف عناصر المخزون المحصل عليا من خارج المؤسسة، بكميات وتكاليف ونوعيات مناسبة طبقا لبرامج وخطط المؤسسة. ومن هذا التعريف يتضح لنا أن وظيفة التموين تنقسم إلى مهمتين فرعيتين: مهمة الشراء ومهمة التخزين.

*** مهمة الشراء:**

هي مجموعة من الأنشطة التي تختص بتوفير مستلزمات النشاط من خارج المؤسسة بالكمية والجودة والأسعار المناسبة، وفي التوقيت والمصدر المناسبين.

*** مهمة التخزين:**

هي مجموعة من الإجراءات والأعمال التي تقوم بها المؤسسة على أساس أنظمة محكمة، ووفق صيغ معينة وعبر أجهزة مختصة، لتأمين الإمداد المستمر بالمستلزمات السلعية لعمليات التشغيل في الزمن المحدد وبالكمية والنوعية المطلوبتين.

[1] ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص 263.

[2] علي الشرقاوي، **المشتريات وإدارة المخازن، الدار الجامعية**، بيروت، ،1995، ص20.

ج – وظيفة الانتاج:[1]

يعتبر الإنتاج الوظيفة الأساسية للمؤسسات الإنتاجية فهو المبرر لوجودها والحافز على استمرارها وبقاءها كون الإنتاج يرتبط بإشباع الحاجات الإنسانية وبالتالي فإنه يستمر ما دامت الحاجة الإنسانية قائمة.

ويمكن تعريفها بأنها" عملية إنتاج المنفعة أو المنافع التي يقام العمل من أجل خلقها وبيعها كوسيلة لتحقيق الربح

د– وظيفة التسويق:[2]

يعد التسويق من المفاهيم التي استقطبت انتباه واهتمام العديد من الاقتصاديين والباحثين خلال العقود الأربعة الأخيرة وتركز هذا الاهتمام حول كيفية تعريف مفهوم التسويق.

ويعرف التسويق على أنه مجموع العمليات و المجهودات التي تبذلها المؤسسة من اجل معرفة أكثر لمتطلبات السوق،وما يجب إنجازه في مجال مواصفات المنتوج الشكلية والتقنية حتى تستجيب أكثر لهذه المتطلبات من جهة، وكل ما يبذل من جهود في عملية ترويج وتوفير المنتوج للمستهلك في الوقت المناسب وبالطريقة الملائمة حتى تبيع أكبر كمية ممكنة منه وبأسعار ملائمة تحقق أكثر أرباحا لها.

و– وظيفة الموارد البشرية:

تحتل وظيفة الموارد البشرية مكانة هامة في المؤسسة، فهذه الأخيرة لها أموال، زبائن، تكنولوجيا، أسواق...ولتشغيل كل هذا فهي بحاجة إلى محرك أساسي وهو الأفراد.

وتعرف وظيفة الموارد البشرية على أنها مجموعة النشاطات المتعلقة بحصول المؤسسة على احتياجاتها من الموارد البشرية، وتطويرها وتحفيزها والحفاظ عليها، بما يمكن من تحقيق الأهداف بأعلى مستويات الكفاءة والفعالية[3].

[1]أحمد طرطار، **الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ، 1993ص7.

[2]ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص327.

[3]جمال الدين محمد المرسى، **الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ، 2003، ص36.

المبحث الثاني: تنافسية المؤسسة الاقتصادية

نظرا لحداثة المصـــطلح لا يوجد إجماع على تعريفه لذلك تعددت التعاريف واختلفت، فمفهوم تنافســـية المؤسسة يختلف عن مفهوم تنافسية القطاع وكذلك مفهوم تنافسية الدولة.

المطلب الأول: مفهوم التنافسية

يتميز مفهوم التنافسية بالحداثة، ولا يخضع لنظرية اقتصادية عامة، وأول ظهور له كان خلال فترة 1981- 1987 من هذا العجز يرجع إلى تبادلها مع اليابان، إضافة إلى زيادة حجم الديون الخارجية، وظهر الاهتمام مجددا بمفهوم التنافســية مع بداية التســعينات كنتاج للنظام الاقتصــادي العالمي الجديد وبروز ظاهرة العولمة، وكذا التوجه العام لتطبيق اقتصاد السوق، وقبل التطرق الى أهم تعاريف يمكن سرد أسباب الأهتمام بالتنافسية على كافة الاصعدة، وهي كمايلي:[1]

1- التغيرات الحاصلة على الصعيد البشري، في مختلف جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد شهد العالم في العقود الاخيرة تطورات كبيرة في الفكر الاقتصـــادي تتعلق بمحددات القدرة التنافســـية، مثل تطور نظريات النمو والتجارة، والتغيرات الحاصلة في نظرية ادارة الانتاج، التوزيع، التخزين، وظهور نظرية (ادارة الجودة الشاملة) TQM، والتنافسية عوض المنافسة.

2- التطورات الحاصلة على مستوى العلمي والتقني، فلم تعد الصناعات مرتبطة بالضرورة بكثافة رأس المال بقدر ارتباطها بالمعرفة ومهارات العاملين والادارة الكفئة.

3- التطورات السياسية والتوجهات الجديدة وظهور عالم القطب الواحد، وتعزيز دور المؤسسات الدولية، مما يؤدي الى انعكاسات على مختلف الأنشطة مثل الانتاج والحكومة والمشاركة ومنظومة القيم.

4- يدعم التاريخ الاقتصادي افتراض أن العولمة ستمكن الاقتصاد العالمي في تحقيق نمو اقتصادي أعلى، فقد أوضـــح ادم سميث في كتابه "ثروة الامم" هذه الفرضـــية، وبين أن مســـتويات الإنتاجية والنمو يعتمدان على التخصيص، وهو بدوره يعتمد على اتساع السوق، وأنَّ السوق الدولية للسلع تسمح بزيادة التخصيص، وتحقيق عائدات أعلى وزيادة مستويات الإنتاجية ومعدلات النمو.

[1] المرصد الوطني للتنافسية، **التنافسية في الفكر الإقتصادي**، مصر، 2011، ص2-3، على الخط
www.ncosyria.com/assets/files/rep1.pdf . Consulté le 22/06/2013.

بما أن التنافســـية هي مفهوم حديث الظهور، فإننا نلاحظ أن هناك اختلافا كبيرا في التعاريف المقدمة وذلك راجع إلى الاختلاف في وجهات النظر وتجربة الممارسـين في الميدان، وسـنحاول فيما يلي التطرق لبعض التعاريف:عرفها مايكل بورتر بأنها " العنصـر الحرج الذي يقدم فرصـة جوهرية لكي تحقق المؤسـسـة ربحية دائمة مقارنة بمنافسيها[1]."

كما عرفت " التنافسـية للمؤسـسـات هي قدرتها على تلبية رغبات المسـتهلكين المختلفة وذلك بتوفير سـلع وخـدمـات ذات نـوعيـة جيـدة تسـتـطيـع من خـلالهـا النـفـاذ إلى الأسـواق الـدوليـة[2]." فالتعريف البريطاني للتنافســية ينص على أنها "القدرة على إنتاج الســلع والخدمات بالنوعية الجيدة والســعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى[3]".

وعرفت أيضا بأنها " القدرة على تلبية الرغبات المختلفة والمتنوعة للمستهلكين وذلك بتوفير منتجات وخدمات ذات جودة معينة وبسعر معين، بشكل أكثر كفاءة من المنافسين الآخرين في السوق ويستطيع المشتري شراءها من جميع إنحاء العالم مما يحقق نجاحا مسـتمرا للشـركات على الصـعيد العالمي والصـعيد المحلي ،في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة ،وذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج المسـتخدمة، تكاليف التشـغيل، التنظيم، الإنتاج،التسـويق، تثمين تنظيم العمل وكفاءات المؤسـسـة والتكيف السـريع مع تغيرات السـوق واليقظة بتجديد نظام مواردها حسب توقعات وتطورات المحيط[4].

التنافسية هي قدرة المؤسسة على تصميم، إنتاج أو تسويق منتجات أحسن مما يقدمه المنافسون مع الأخذ بعين الاعتبار السـعر والصـفات غير السـعرية فالعمليات التنافسـية هي تلك العمليات التي تسـاعد في تحديد أهمية العمليات الأسـاسـية وأداءها الحالي مثل: عمليات التسـيير الاسـتراتيجي، عمليات الموارد البشـرية، تسيير العمليات، عمليات تسيير التكنولوجيا، وتعزيز قدرة المؤسسة على المنافسة بفعالية .

ومصـادر التنافسـية هي الأصـول والعمليات داخل المؤسـسـة التي توفر الميزة التنافسـية، هذه المصـادر قد تكون ملموسة أو غير ملموسة.[5]

---

[1] منير نوري، **تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الرابع، جامعة الشلف، الجزائر، ص24.

[2] كبيري فتيحة، **فعالية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع تنافسية المؤسسات**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتنمية 2018- 2017 ، ص17 .

[3] محمد عدنان وديع، **محددات القدرة التنافسية للاقطار العربية في الاسواق الدولية**، بحوث ومناقشات ،تونس 19-20جوان ،2001ص59

[4] فريد النجار، **المنافسة والترويج التطبيقي: اليات الشركات لتحسين المراكز التنافسية**، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر، 2000، ص11 .

[5] محسن أحمد الخضيري، **صناعة المزايا التنافسية**، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر،2004، ص86.

التنافسية هي القدرة على إنتاج سلع وخدمات مناسبة بالسعر المناسب وفي الوقت المناسب، بمعنى الاستجابة لحاجات المستهلكين بأكثر كفاءة وفعالية من باقي المنافسين[1].

إن التنافسية على مستوى المؤسسة تركز على سلوك المؤسسة وأداءها، وهي تقترح أفضل توليفة جودة وسعر لمنتجاتها، مما يسمح لها بتموضع أحسن على مستوى الأسواق المرجعية، وهو استنتاج مبني على فكرة حساسية سعر الطلب، فالتنافسية دائما مرتبطة بأثر السعر لكن الوضعية التنافسية لا يمكن ربطها بمتغير واحد .فالتنافسية على مستوى المؤسسة مرتبطة بأداء السوق مع إنتاجية عالية وتكاليف منخفضة لتصبح عوامل نجاح .ويوجد اتفاق على جانبين مهمين في التنافسية على مستوى المؤسسة[2].

تنافسية المؤسسات لا يمكن فصلها على تنافسية المنتجات والخدمات المقدمة من قبل المؤسسة والتي تتأثر بالعوامل السعرية والعوامل غير السعرية.

التنافسية هي تجمع لعدد من العوامل لا يتم اختبارها في لحظة معينة وإنما يجب تقييمها بشكل ديناميكي مع التنافسية هي تجمع لعدد من العوامل لا يتم اختبارها في لحظة معينة وإنما يجب تقييمها بشكل ديناميكي مع الأخذ بعين الاعتبار توجهات التغيرات.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف تنافسية المؤسسة

اولا: خصائص تنافسية المؤسسة

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أهم خصوصيات التنافسية والمتمثلة في مايلي[3]:

- تمحور التنافسية حول محورين رئيسيين هما جودة المنتج وسعره.
- سوق المنافسة هي السوق العالمية، الأمر الذي يلغي الحدود الجغرافية للتنافسية.

- بالمفهوم المعاكس لا يمكن التكلم عن تنافسية مؤسسة دوليا، ما لم تكن تملك تنافسية محليا.
- بالإضافة إلى الإتاحة المكانية التي تتطلبها تنافسية المؤسسة، هناك مطلب أخر يجب أن توفره في إطار استراتيجياتها التنافسية، وهو الإتاحة الزمانية. فلا يمكن الكلام عن التنافسية بدون إعطاء الأهمية الكافية للبعد الزمني في توفير السلع والخدمات.

[1] حنان جودي، **مرجع سبق ذكره**، ص25 .

[3] علاء فرحان طالب الدعمي، **"دور إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة"**، بحث استطلاعي في شركة التأمين العراقية، العامة، مجلة دراسات محاسبية ومالية – المجلد السابع – العدد 2010،ص64 .

[3] محسن احمد الخضيري، **مرجع سبق ذكره**، ص72.

ثانيا: أهمية تنافسية المؤسسة

مما سبق يمكن استنتاج أهمية التنافسية مما يلي:

1. استباق المنافسة بتطوير المنتجات والخدمات والأساليب المستخدمة سعيا إلى كسب ثقة وولاء العملاء، ومن ثم الاهتمام بالبحوث والتطوير واستثمار الطاقات الفكرية والإبداعية للموارد البشرية كإحدى أهم الركائز للمؤسسات في عملياتها التنافسية .
2. تنمية واستثمار القدرات التنافسية للمؤسسة، في كل ما يميزها عن المنافسين من وجهة نظر العملاء الحاليين والمرتقبين.
3. يشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن التنافسية تعطي فرصة للدول الصغيرة للخروج من محدودية السوق إلى رحابة السوق العالمي.
4. ضخامة وتعدد الفرص في السوق العالمية بعد حركة انفتاح الأسواق.[1]
5. التنافسية أدت إلى ارتفاع مستويات الجودة والنوعية لتلبية رغبات وحاجيات العملاء.
6. التنافسية تؤدي إلى تقوية الاندماج في الاقتصاد العالمي التي تسهم في المحافظة على مستوى معيشي مرتفع.
7. التنافسية تؤدي إلى دعم الموارد البشرية من أجل خلق معارف جديدة مما يسهم في التنمية الاقتصادية .
8. التنافسية تؤدي إلى الرخاء والازدهار اللذان ينعكسان بدورهما على الاقتصاد .
9. تساعد على ترك العمل بأساليب نمطية وتقليدية والانتقال إلى أساليب مرنة ومتطورة تتواكب مع الأساليب المعتمدة من قبل المنافسين .
10. الانتقال من الخبرات الماضية المكتسبة والسعي نحو خبرات حديثة .[2]

ثالثا: أهداف تنافسية المؤسسة

تهدف التنافسية الى تحقيق عدة اهداف[3]:

***تحقيق درجة عالية من الكفاية** :بمعنى ان تحقق المؤسسة نشاطها واعمالها باقل مستوى ممكن من التكاليف وفي ظل التطور التكنولوجي المسموح به، فالتنافسية تساهم في بقاء المؤسسات الاكثر كفاءة.

***التطور والتحسن المستمر للأداء** :من خلال التركيز على تحقيق الابداعات التكنولوجية والابتكارات والتي تكون تكلفتها مرتفعة نسبيا، الا انها صعبة المحاكاة من قبل المؤسسات المنافسة.

---

[1] رزوخي فيروز، سكر فاطمة الزهراء، **الملتقى الدولي الرابع حول:المنافسة والاستراتيجية التنافسية في المؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية**،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة شلف،8-9نوفمبر،2010،ص6.

[2] رزوخي فيروز،سكر فاطمة الزهراء، **المرجع السابق**، ص6.

[3]حنان جودي، **المرجع السابق**، ص34.

***الحصـــول على نمط مفيد للأرباح** :إذ تتمكن المؤســـســـات ذات الكفاءة الأعلى والأكثر تطورا من تعظيم أرباحها،فالأرباح تعد مكافأة المؤسسة عن تميزها وتفوقها في أدائها.

المطلب الثالث: أنواع ومستويات تنافسية المؤسسة

تميز العديد من الكتابات بين عدة أنواع من التنافسية هي: [1]

أ- التنافسية السعرية

يتمكن اقتصـاد ما من تحقيق تنافسـية سـعرية من خلال قدرته على انتاج سـلع وخدمات بأقل تكاليف ممكنة، الامرالذي يتيح له اغراق السوق العالمية بمنتجاته، الامر الذي يحصل مع الاقتصاد الصيني خاليا ومنذ وهلة.

ب- التنافسية غير السعرية

وهي التنافســـية المقاســـة والمســـتندة على أســـس عدا الســـعر والتكلفة وبدورها تنقســـم إلى:

* **التنافســية نوعية:** هي قدرة البلد على إنتاج سـلعة أو خدمة ذات سمعة عالية في السـوق، نتيجة للصـورة الذهنية التي يستطيع من احتلالها في أذهان المستهلكين. ومثال ذلك مختلف العلامات والماركات العالمية ،وأيضا سمعة منتجات دولة ما مثل المنتج الياباني.

* **التنافسية التقنية:** ويكون اقتصاد ما تنافسيا، تنافسية تقنية عند تمتعه بمستوى عالي من الامتلاك، التحكم والتفوق التكنولوجي.

ج- التنافسـية الجارية (الظرفية): وتعرف بالتنافسـية الأسـاسـية أو الآنية وهي التي تسـتند الى مناخ الاعمال وعمليات الشركة واستراتيجياتها.

د- التنافسـية الكامنة (المسـتدامة): وهي التي ترتكز على اسـتدامة التنافسـية والتي تعتمد على الاسـتثمارات طويلة الاجل، على غرار الاستثمار في راس المال البشري، الابداع والابتكار، والابتكار، البنية.

فيما تكمن مستويات تنافسية المؤسسة في:

[3] محمد وديع عدنان، **"القدرة التنافسية و قياسها"**، **سلسلة جسر التنمية**، العدد ،61 ديسمبر، 2016، الكويت، ص 49 .

أولاً: على مستوى الدولة

نجد اختلافا في التعريف حسب درجة التطور في الإقتصاد إذ أنَّ:[1]

أ– الدولة المتقدمة: تعني التنافسية قدرة الدولة ومحافظتها على موقعها الريادي في الإقتصاد العالمي من خلال الإبداع والابتكار، وذلك بعد استخدامها الأمثل لعوامل ولوسائل الإنتاج، اي وصولها الى مستوى مرتفع من الإنتاجية، ولم يتبق أمامها في تحقيق النمو المستدام إلا الإعتماد على الإبتكار.

ب– الدولة النامية: فتعني قدرتها على النمو والحصول على حصة سوقية في المجالات التي تتوفر فيها الفرص لتحويل الميزات النسبية التي تمتلكها الى مزايا تنافسية، بالإضافة الى إيجاد المزيد من المزايا التنافسية، عبر تبني مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والسياسات الإقتصادية المناسبة.

ثانيا: على مستوى القطاع

فتعرف بأنها: قدرة القطاع على تحقيق قيمة المضافة العالية ضمن بيئة الأعمال ذات تشريعات مرنة وناظمة لها، تتماشى مع التطورات الإقتصادية وضمن أليات فعالة لقوى السوق من ناحية الموردين والمستهلكين، بالإضافة إلى حرية الدخول إلى سوق العمل والخروج منها.[2]

ويمكن تعريف القطاع الصناعي على أنه:"مجموعة من المؤسسات المشتركة في نفس النشاط الرئيسي[3]

فنقول أن هناك قطاع صناعة السيارات وقطاع صناعة الكيمياويات وقطاع صناعة المنسوجات...الخ. وتقاس التنافسية على مستوى القطاع الصناعي أو النشاط الممارس من حيث تفوقه على الأنشطة الأخرى في المجالات التالية:[4]

- الجودة الأفضل والمواصفات القياسية الأفضل.
- قدرة المنتجات على إشباع الحاجات المتناهية.
- التكنولوجيات المستخدمة وخدمات مابعد البيع.

---

[1]المرصد الوطني للتنافسية، **التقرير الوطني لتنافسية الإقتصاد السوري لسنة 2007**، مشروع دعم الجاهزية التنافسية، هيئة تخطيط الدولة، سوريا، 2008، ص24 على الخط

www.ncosyria.com/assets/files/2011/UNDP_NCR_2007.pdf

[2]:المرصد الوطني، **التنافسية في الفكر الإقتصادي**، مصر، 2011، ص 23.

[3]عبد الرؤوف حجاج، **الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية ودور الابداع التكنولوجي في تنميتها**، مذكرة شهادة ماجيستر غير منشورة في إقتصاد وتسيير المؤسسات،جامعة 20أوت سكيكدة، الجزائر، 2006-2007، ص09

[4]**المرجع السابق**، ص10.

- الربحية الكلية للقطاع.

- الميزان التجاري للقطاع.

كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى انطلاق الصناعة إلى مستويات ربحية وافاق سوقية كبيرة.

ثالثا: على مستوى المؤسسة

فتتمحور جل تعريفات تنافسية المؤسسات حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ الى الأسواق الدولية، فحسب المجلس البريطاني للتنافسية تعرف التنافسية المؤسسة على أنها: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب والوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى[1]

المطلب الرابع: مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة [2]

إن مفهوم التنافسية الأكثر وضوحا يبدو على مستوى المؤسسة، فالمؤسسة قليلة الربحية ليست تنافسية،وحسب النموذج النظري للمزاحمة الكاملة فإن المؤسسة لا تكون تنافسية عندما تكون تكلفة إنتاجها المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في السوق، وهذا يعني أن موارد المؤسسة يساء تخصيصها وأن ثروتها تتضاءل أو تتبدد، وضمن فرع نشاط معين ذي منتجات متجانسة يمكن للمؤسسة أن تكون قليلة الربحية لأن تكلفة إنتاجها المتوسطة أعلى من تكلفة منافسيها، وقد يعود ذلك إلى أن إنتاجية منتجات مؤسسة ما، يمكن أن تعكس الفاعلية في استعمال الموارد وعلى الأخص في مجال البحث والتطوير أو الدعاية، لهذا فإن الربحية وتكلفة الصنع والإنتاجية والحصة من السوق تشكل جميعا مؤشرات للتنافسية على مستوى المؤسسة.

* **الربحية**[3]:

تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية، وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشرا على التنافسية إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصتها من السوق، ولكن يمكن أنتكون تنافسية في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع، وبذلك فإن تنافسيتها الحالية لن تكون ضامنة لربحيتها المستقبلية، وإذا كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن، فإن القيمة

[1]كمال رزيق، فارس مسدور، مفهوم التنافسية، الملتقى الوطني حول تنافسية المؤسسات الأقتصادية وتحولات المحيط، جامعة محمد خيضر،بسكرة، الجزائر، اكتوبر2002، ص105.

[3]محمد وديع عدنان، "**القدرة التنافسية و قياسها**"، سلسلة جسر التنمية، العدد ،61 ديسمبر، 2016الكويت، ص 49 .

[3] محمد وديع عدنان ،المرجع السابق ،ص50 .

الحالية لأرباح المؤسسة تتعلق بالقيمة السوقية لها تعتمد المنافع المستقبلية للمؤسسة على إنتاجيتها النسبية وتكلفة عوامل إنتاجها وكذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاتها على امتداد فترة طويلة وعلى إنفاقها الحالي على البحث والتطوير أو براءات الاختراع التي تتحصل عليها إضافة إلى العديد من العناصر الأخرى، إن النوعية عنصر هام لإكتساب الجاذبية ومن ثم النفاذ إلى الأسواق والمحافظة عليها.

*** تكلفة الصنع[1]:**

تكون المؤسسة غير تنافسية حسب النموذج النظري للمنافسة النزيهة إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق، ويعنى ذلك إما لانخفاض إنتاجيتها أو عوامل الإنتاج مكلفة كثيرا، أو السببين السابقين معا، وإنتاجية ضعيفة يمكن أن تفسر على أنها تسيير غير فعال، كل هذا في حالة قطاع نشاط ذو منتجات متنوعة، أما إذا كان قطاع النشاط ذو منتجات متجانسة فيمكن أن يعزز ذلك إلى كون تكلفة الصنع المتوسطة ضعيفة مقارنة بالمنافسين.

إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشرا كافيا عن التنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع، ويمكن لتكلفة وحدة العمل أنتمثل بديلا جيدا عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكون تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية، ولكن هذه الوضعية يتناقص وجودها.

*** الإنتاجية الكلية للعوامل[2]:**

الفاعلية التي تقيس الإنتاجية الكلية للعوامل تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج، كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية مثل أطنان من الورق أو أعداد من السيارات، فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئا حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المؤسسة.

من الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مؤسسات على المستويات المحلية والدولية، ويمكن إرجاع نموها سواء إلى التغيرات التقنية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل، أو إلى تحقيق و فورات الحجم، كما يتأثر دليلا لنمو بالفروقات عن الأسعار المستندة إلى التكلفة الحدية، ويمكن تفسير الإنتاجية الضعيفة بإدارة أقل فاعلية، أو بدرجة من الاستثمار غير فاعلة أو بكليهما معا.

---

[1] عائشة عميش وعلي حدادو، **مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية**، جامعة الشلف ،الجزائر ،27و28نوفمبر ،2007ص7 .

[2] **المرجع نفسه** ،ص8 .

*** الحصة من السوق[1]**

من الممكن لمؤسسة ما أن تكون مربحة وتستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلي محمية بعوائق تجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمؤسسات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة عند تحرير التجارة أو بسبب أفول السوق، ولتقدير الاحتمال لهذا الحدث يجب مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها المحتملين.

عندما يكون هناك حالة توازن تعظم المنافع ضمن قطاع نشاط ما ذي إنتاج متجانس، فإنه كلما كانت التكلفة الحدية للمؤسسة ضعيفة بالقياس إلى تكاليف منافسيها، كلما كانت حصتها من السوق أكبر وكانت المؤسسة أكثر ربحية مع افتراض تساوي الأمور الأخرى، فالحصة من السوق تترجم المزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج.

وفي قطاع نشاط ذي إنتاج غير متجانس، فإن ضعف ربحية المؤسسة يمكن أن يفسر بالأسباب أعلاه ولكن يضاف إليها سبب آخر هو أن المنتجات التي تقدمها قد تكون أقل جاذبية من منتجات المنافسين بافتراض تساوي الأمور الأخرى أيضا، إذ كلما كانت المنتجات التي تقدمها. المؤسسة أقل جاذبية كلما حصتها، من السوق ذات التوازن.

[1] عائشة عميش وعلي حدادو، **المرجع السابق**، ص9 .

خلاصة الفصل

مما سبق يتضح لنا ان التنافسية من أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات وهي كسب مكانة بين الاقوياء في السوق، مما يدفع بهذه الاخيرة الى السعي وراء اكتساب قدرات وميزات تنافسية تنشأ بمجرد اكتشاف مصادر اكثر كفاءة وفعالية وادراك العوامل التي من شأنها أن تأثر فيها وذلك لضمان وولاء عملاءها وتقييمها في ظل جو تنافسي مما يأهلها الى تحقيق التميز في المحيط التنافسي.

كما أن حث المؤسسات على تبني المسؤولية الاجتماعية يقودها الى تحقيق التزاماتها مما يعكس ايجابيا على تنافيستها .

الفصل الثالث:

أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تنافسية المؤسسة الاقتصادية

تمهيد

تحقيقا لأهداف الدراسة في التعرف على أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعبة على تنافسية المؤسسة الاقتصادية، وطبيعة العلاقة بين تجسيد محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأثرها على تنافسية، فقد حاولت اسقاط الجانب النظري على الواقع الذي تعيشه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأخذ مجمع صيدال فرع الانتيبيوتكال كعينة لهذه المؤسسات معتمدة في ذلك على مايلي:

- مقابلة المسؤولين على مستوى ادارة الفرع.
- الاعتماد على الوثائق الداخلية للمجمع (ميثاق الأخلقيات، التقارير السنوية، النشرات الشهرية).
- القيام بمقابلة من اجل معرفة مدى امكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الأجتماعية في الفرع.

المبحث الأول: تقييم عام لمجمع صيدال فرع المضادات الحيوية.

يعد مجمع صيدال من المؤسسات الاقتصادية المتخصصة في مجال الصناعة الصيدلانية ومن فرع المضادات الحيوية، حيث أنه يحظى بواجد منافسين خواص وأجانب مستثمرين في هذا المجال رغم ذلك مازالت قائمة، وهذا راجع إلى ماتبذله القيادات الإدارية والعمال في مجمع صيدال وفرع المضادات الحيوية للبقاء و الاستمرار في فرض مكانتها في السوق رغم منافسة المجال.

المطلب الأول: تقديم مجمع صيدال

سنقوم بتقديم مجمع صيدال من خلال نشأته وهيكله التنظيمي على النحو التالي[1]:

أولا: نشأة مجمع صيدال

مر مجمع صيدال بعدة مراحل أو محطات أهمها:

– في 1963/04/10 تأسست الصيدلية المركزية الجزائرية PCA وتم المصادقة على قانونها الأساسي بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 6/77 المؤرخ في 01/23/ 1977 الذي أقر على ضمان احتكار الدولة الاستيراد وإنتاج وتوزيع المنتجات الصيدلانية لاستعمال البشري، وكذلك إنشاء وحدة إنتاج بالحراش، واسترجاع وحدة بيوتيك (Botic) سنة 1971 واسترجاع فرمال Pharmal سنة 1975.

– في 1982 تحويل اسم الصيدلية المركزية الجزائرية إلى المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني (ENPP) وبعدها تحت اسم مؤسسة صيدال.

– وفي 1989 في إطار إعادة هيكلية المؤسسات أصبحت مؤسسة صيدال مؤسسة عمومية اقتصادية ذات استقلالية في التسيير وفي سنة 1993 تم إجراء بعض التعديلات على طابعها القانوني.

– وفي 1997 خضعت مؤسسة صيدال لموجب إعادة الهيكلة الصناعية التي تنتج عنها تحويل إلى مجمع صناعي .

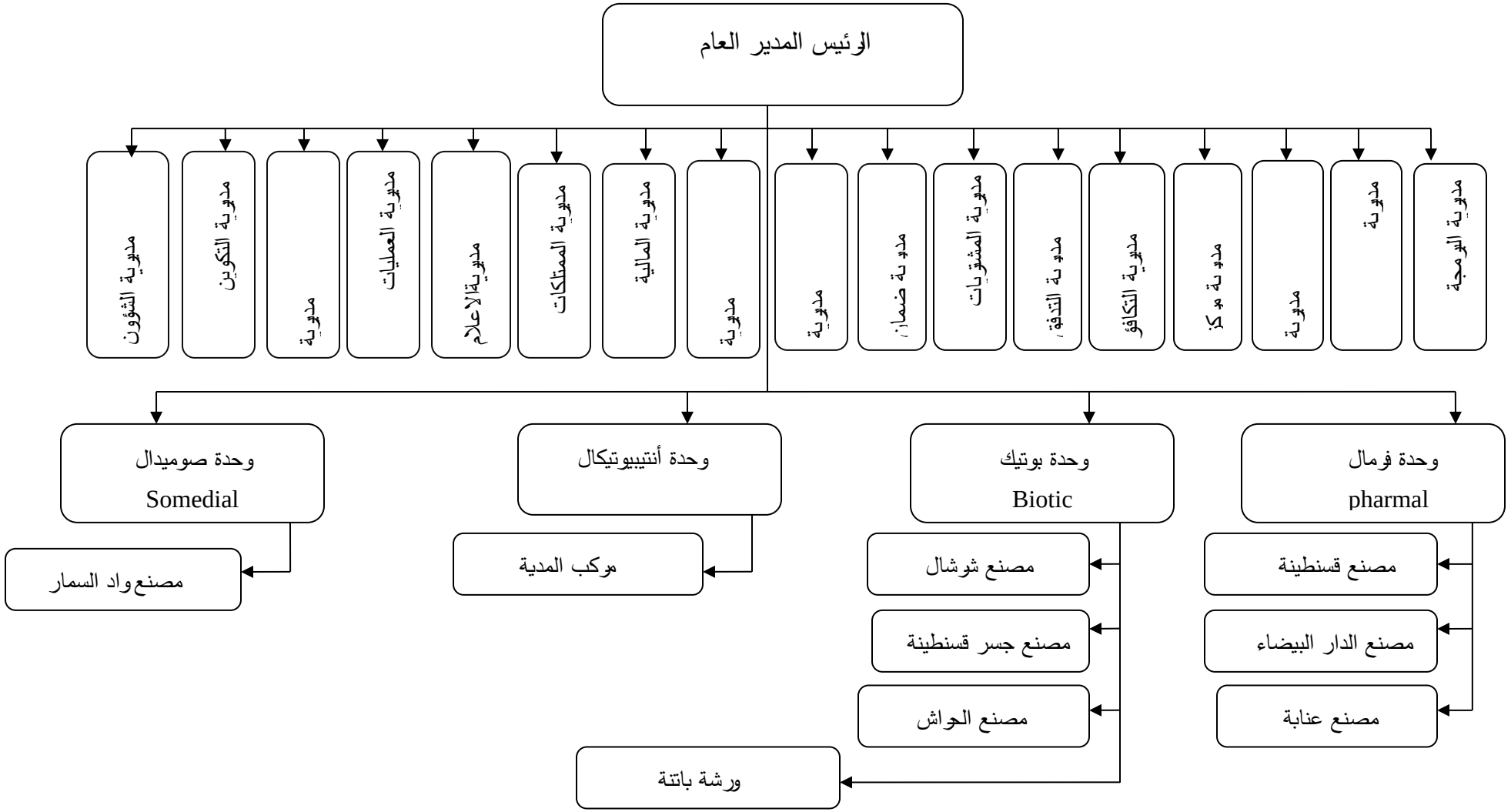
– وفي1999 دخل مجمع صيدال إلى بورصة الجزائر.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

[1] مقابلة مع السيد: **فهيس محمد رئيس مصلحة مركز الإعلام والتوثيق**، مجمع صيدال، فرع المضادات الحيوية بالمدية،2022/04/10 على الساعة 13.00.

تقدم الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال بعدة تغييرات آخرها استحدثت سنة 2014 الذي يشمل على 18 مديرية عامة كما في الشكل التالي:

الشكل(3):الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال



المصدر:مركز الإعلام والتوثيق لفرع المضادات الحيوية

الهيكل التنظيمي السابق يوضح 18 مديرية عامة كما يلي:

1.الرئيس المدير العام: يمثل أعلى سلطة في مجمع صيدال وهو مركز قيادة المجمع والتسيير، يشرف على مجلس إدارة المجمع، وتتمثل مهنته في وضع الاستراتيجيات العامة وإصدار الأوامر والتوجيهات واتخاذ القرارات اللازمة لتطوير المجمع وفق الأهداف المسطرة.

2.المديريات التابعة كالتالي:

– **مديرية التدقيق الداخلي:** مهمتها تصميم إستراتيجية المجمع وسياسات التسيير،وقيادة مختلف عمليات التصميم.

– **مديرية الإعلام:** تتابع الهياكل التنظيمية والبرامج وتضم المعلومات مع السياسة التنظيمية للمجمع ككل.

– **مديرية المالية والحسابات:** تهدف هذه المديرية إلى تحليل ومراقبة وتدقيق حسابات المجمع.

– **مديرية التسويق والمبيعات:** تهدف هذه المديرية إلى دراسة السوق قصد تقديم تحسينات على منتجات المجمع مع ضمان التوزيع الجيد لها، وتتكفل ببناء إستراتيجية في مجال تسويق منتجات الوحدة، كما تهدف هذه المديرية إلى إعطاء صورة جيدة للمجمع في السوق المحلي والأجنبي.

– **مديرية الشؤون الصيدلانية:** تضمن هذه المديرية العمل بالتوجيهات اللازمة لتحسين المنتجات الصيدلانية وهي على علاقة مباشرة لمركز البحث والتطوير قصد تكوين منتجات جديدة ذات جودة عالية.

– **مديرية مركز البحث والتطوير**:مكلف بالتصميم والتخطيط والبحث والدراسة لتطوير منتجات المجمع والإبداع الصيدلاني.

– **مديرية المستخدمين:** مهمتها توفير الأمن الداخلي والخارجي والحفاظ على سلامة الممتلكات وعمال المجمع،التدريب وكل ما يخص العمال في المجمع.

– **مديرية ضمان الجودة والنوعية**:تسعى إلى تحقيق الجودة والنوعية في المنتجات والنشاطات في صناعة الأدوية،وهذا ما بينت حصولها على شهادة الإيزو ISO.

–مديرية البرمجة .

–مديرية الإستراتيجيات والتنظيم.

-مديرية التكافؤ الحيوي.

-مديرية المشتريات .

-مديرية أنظمة المعلومات.

-مديرية المالية والحسابات .

-مديرية الممتلكات والوسائل العامة.

-مديرية العمليات .

-مديرية التطوير الصناعي.

-مديرية المستخدمين.

-مديرية الشؤون القانونية.

3.وحدات المجمع:

يتكون المجمع من الوحدات التالية:

أ- **وحدة فرمال:** يتواجد مقر الوحدة في الدار البيضاء الجزائر العاصمة يضم ثلاث مصانع للإنتاج وهي:

- **مصنع الدار البيضاء:** يصنع تشكيلة مختلفة من الأدوية بصيغ مختلفة.
- **مصنع قسنطينة:** متخصص في صناعة الصيغ السائلة.
- **مصنع عنابة:** متخصص في صناعة الصيغ الجافة(أقراص وحبيبات).

وعليه تتولى هذه الوحدة إنتاج الأقراص، المراهم ،محاليل،مساحيق، معجون الأسنان وشراب قطران.

ب-**وحدة بيوتيك:** يتواجد مقر الوحدة في الحراش بالجزائر العاصمة، يضم ثلاث مصانع وورشة وهي:

- **مصنع شرشال:** يعتبر المنتج الجزائري الوحيد لمركز غسل الكلى.
- **مصنع جسر قسنطينة:** وهو المنتج الجزائري الوحيد للمحاليل الكثيفة.

- **مصنع الحراش:** إنتاج المشروبات، المحاليل الأقراص الكبسولات، والمراهم.

- **ورشة باتنة:** أنشئت لتغطية الجهة الشرقية للوطن.

وعليه تتولى هذه الوحدة إنتاج غسل الكلى،التحويلات، الأقراص،المراهم

ج- **وحدة صوميدال:** هو نتيجة الشراكة بين مجمع صيدال والمجمع الصيدلاني الأوروبي يقع في منطقة صناعية بواد السمار،الدار البيضاء الجزائر العاصمة.

د-**وحدة أنتيبيوتيكال(المضادات الحيوية):** هذه الوحدة مقرها في ولاية المدية على بعد 100كم و10كم جنوب الجزائر العاصمة، ويختص بإنتاج المادة الفعالة البنسيلينية وغير البنسيلينية.

المطلب الثاني: تقديم فرع المضادات الحيوية بالمدية

بعدما تطرقنا إلى تقديم مجمع صيدال نتطرق في هذا المطلب إلى فرع المطلب إلى فرع المضادات الحيوية بالمدية محل الدراسة كما يلي:

أولا: نشأة فرع المضادات الحيوية بالمدية

يعتبر فرع المضادات الحيوية بالمدية من أهم فروع المجمع إذ يقع في ولاية المدية جنوب الجزائر العاصمة على بعد 100كم و10كم عن مقر الولاية، يتربع على مساحة 33هكتار ومن بينها 19هكتار مبنية فهو يمثل مشروع ضخم،وقد تولت انجازه المؤسسة الإيطالية C.T.I.P لما تمتلكه هذه الأخيرة من خبرة وتكنولوجيا فيما يخص بناء المنشآت الصيدلانية حيث أنه يختص في إنتاج المضادات الحيوية البنسيلينية وغير البنسيلينية .

كما أنه تحصل الفرع على شهادة الجودة ISO 9002 نسخة 1994، وشهادة الجودة ISO 9001 نسخة 2000 من الجمعية الفرنسة لتدقيق والجودة A.F.A.Q.

وقد تم إنجازه على مراحل هي كالتالي:

-1972 : تم عرض مناقصة دولية بشأن إنشاء مركب للمضادات الحيوية، وقد وقع اختيار المسؤولية على المؤسسة الإيطالية C.T.I.P نظرا لعروضها المناسبة والمقبولة.

-1977: تم التوقيع على عقد إنجاز بين الدولة الجزائرية والمؤسسة الإيطالية وتسليمها المشروع وفي السنة الموالية باشرت هذه المؤسسة الإيطالية بإنجاز المشروع.

-1982: تسلمت الجزائر المشروع بعد مدة قدرت بـ4سنوات وأشهر قليلة.

وقام بمشاركة المؤسسة الإيطالية بإنجاز المشروع كل من:

- المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز(SONALGAZ)
- المؤسسة الوطنية للصناعات الكيميائية(S.N.I.C)
- المؤسسة الوطنية للكيمياء (E.D.I.C)

-1987:بدأ تشغيله من طرف مؤسسة صيدال حيث خصص لإنتاج فرع المضادات الحيوية بالمدية بموجب الرخصة الإيطالية، وكانت الانطلاقة الفعلية له سنة 1988.

وفي الأخير تم وضعه تحت تصرف المؤسسة الوطنية للكيمياء من أجل استغلاله في إنتاج مختلف المواد الكيميائية.

ويتوفر الفرع على:

- ✓ ورشة لإنتاج منتجات تامة الصنع ذات التخصيص الصيدلاني، الأولى مكرسة لعائلة البينيسيلينية والأخرى للمنتجات غير البينيسيلينية.
- ✓ ورشة الإنتاج المواد الأولية بالتجزئة عن طريق التركيب الكيميائي انطلاقا من المنتجات المخمرة.
- ✓ ورشة تصنيع الأدوية المخمرة باستعمال طريقة التجزئة.
- ✓ وحدة إنتاج لوازم لوازم التهيئة والتغليف.
- ✓ مطبعة عامة ضرورية لمختلف وظائف التعبئة.
- ✓ طاقة إنتاجية معبرة في ميدان إنتاج المواد الأولية بكميات كبيرة على شكل التجزئة في مختلف التخصصات الصيدلانية .
- ✓ قدرة إنتاج هامة في صناعة المواد الأولية كالمستحضرات الطبية.
- ✓ مخابر للتحليل تسمح بالمراقبة الكاملة للتوعية.
- ✓ مهارات عالية في تكنولوجيا التجزئة والأشكال الصيدلانية المعقدة.

إذ أنه يختص في إنتاج الأشكال الأدوية الجنسية(*) المتمثلة في:الحقن، الكبسولات والمراهم والأقراص والمساحيق.

ثانيا: تعريف بفرع المضادات الحيوية بالمدية

يعتبر فرع المضادات الحيوية بالمدية شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم يقدر ماله بـ 18750000دج

1.العنوان ص ب –طريق الخميس- المدية 26000.[103]

2.رقم التسجيل التجاري: 99 B0342252

3.رقم الحساب البريدي الجاري:56/91 –3539 .

4.رقم الحساب المصرفي :110.401.776.01/86

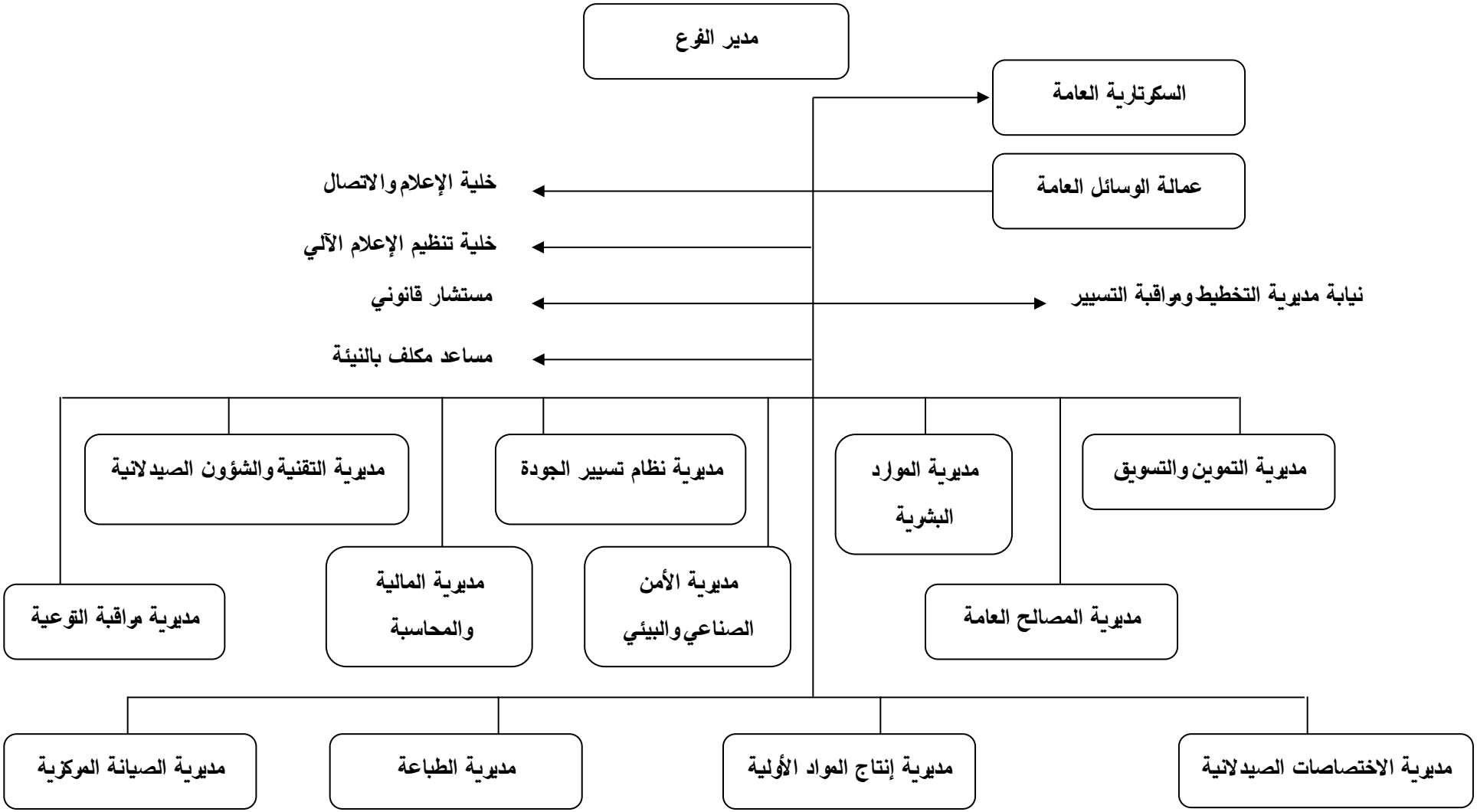
5.رقم الهاتف:025585647

6.البريد الإلكتروني:antibiotieal@hotmail.com

7.الموقع الإلكتروني: www.Saidalgroupe.dg

(*) الأدوية الجنسية: تعادل الأدوية الأصلية في الجانب العلاجي حيث تتحصل المخابر غير الأصلية على حق إنتاجها بعد انقضاء فترة الحماية وتقدر عادة بـ20 سنة من المخابر الأصلية مع دفع حقوق ذلك.

الشكل رقم(4): الهيكل التنظيمي لفرع المضادات الحيوية المدية



المصدر: الإعلام والتوثيق لفرع المضادات الحيوية

من خلال الهيكل التنظيمي السابق نجد أنه يتكون من:

1. مدير الفرع: مهمته الإشراف وإدارة الفرع ووضع سياسات الإستراتيجية العامة للفرع

2.السكرتارية (الأمانة العامة): تقوم بالأعمال الموكلة إليها من قبل المدير.

3.مستشار قانوني: التكفل بالدفاع عن مصالح الفرع ومتابعة القضايا القانونية والقضائية الخاصة به.

4.مساعد مكلف بالبيئة:مكلف بالتطبيق السياسة البيئية المتبعة من طرف الوحدة على جميع المستويات حسب القانون رقم 01/03 المؤرخ في 2003/07/19 والقاضي بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

5.نيابة مديرية التخطيط ومراقبة التسيير: مهمتها الرقابة الداخلية وتدقيق الحسابات ووضع لوحات قيادة خاصة بتسيير الوحدة.

6.عمالة الوسائل العامة.

7.الخلايا:

أ–خلية الإعلام والإتصال: تضع خطط داخلية للوحدة بالتناسب مع السياسة الاتصالية العام للمجتمع.

ب–خلية التنظيم والإعلام الآلي: تتابع تكيف الهياكل التنظيمية ونظم المعلومات مع السياسة التنظيم للفرع.

8.المديريات:

أ–مديرية التموين والتسويق: مهمتها شراء المواد الأولية ووسائل التخزين طبقا للمواصفات المحددة وتسيير المخزون من المنتجات تامة الصنع، وذلك بالتنسيق مع الوحدة التجارية وكذلك التسويق للمنتجات الفرع.

ب–مديرية المصالح العامة: تقوم بإنتاج وتوزيع المعدات ومختلف المواد (الهواء المضغوط والمياه والبخار...) وتحليل المواد الكيميائية المذابة، والتي تعتبر كمدخلات لأقسام الإنتاج.

ج–مديرية الموارد البشرية: تهتم بالتسيير الفعلي للموارد البشرية في الفرع من اختيار تعيين وتكوين، ترقية....، فالعنصر البشري أهم مورد من الموارد المنظمات فبدونه لا معنى للمواد الأخرى فهو المحرك الأساسي لها لذلك يجب استقطاب الكفاءات والمحافظة عليها وتنمية وتطوير قدراتها.

والجدول التالي يبين تركيبة العنصر البشري في فرع المضادات الحيوية بالمدية.

الجدول(3): تركيبة العنصر البشري في فرع المضادات الحيوية بالمدية:

النشـــاط	الإطارات	أعوان التحكم	المنفذون	المجمـــوع
إدارة	38	17	17	72
إنتاج	19	45	176	240
دعم	70	88	191	349
المجمـــوع	127	150	384	661

المصدر: مصلحة الموارد البشرية لفرع المضادات الحيوية المدية.

د–مديرية الأمن الصـــناعي والبيئي: هي مســؤولة عن التجهيزات التقنية لمعالجة المياه والنقابات، وأيضـــا حماية العمال والحفاظ على الممتلكات المادية للفرع، وتطبيق القواعد الأمنية الوقائية.

ر–مديرية نظام تسيير الجودة: تقوم بمتابعة تنفيذ ورقابة نظام تسيير الجودة داخل الوحدة.

ز–مديرية المالية والمحاسبة: تقوم بتطبيق الاستراتيجيات المالية ومراجعة الحسابات الخاصة للوحدة وبصفة مختصرة الأداء المالي.

ل–مديرية مراقبة النوعية: تقوم بالعمل على تحقيق المعايير والإجراءات الإنتاجية المطلوبة للدواء مع احترام قواعد النوعية المتفق عليها.

م–مديرية التقنية والشؤون الصيدلانية: تقوم بمراقبة وتدقيق وفحص المواد الصيدلانية داخل الفرع إضافة إلى كونها المسؤولة عن دراسة الملفات التقنية للمنتجات الجديدة المقرر إنتاجها في هذا الفرع.

ن–مديرية الاختصاصات الصيدلانية: تسيير المنشأة الصناعية داخل الفرع، كما تعمل على إنتاج المنتجات الصيدلانية النهائية البنيسيلينية وغير البنيسيلينية.

هـ–مديرية إنتاج المواد الأولية: مهمتها توفير إنتاج المادة الأولية عن طريق التخمير حيث يتم إنتاج المادة النشـــطة والفعالة بواســـطة اســـتعمال التكنولوجيا الحيوية لتحويل إلى مضـــادات حيوية بنيســـيلينية أو غير بنيسيلينية نصف مصنعة على شكل مسحوق أبيض وتحتوي المديرية على(مصنع التخمير Ateliers de Fermentation،مصنع نصف التصنيع Phelier semi synthése).

و–مديرية الطباعة:عبارة عن ورشة يتم فيها صناعة مواد التعبئة والتغليف لمجمع ككل.

ي–مديرية الصيانة المركزية: تقوم بصيانة الآلات والمعدات والتجهيزات المختلفة فرع.

المطلب الثالث: خصائص فرع المضادات الحيوية بالمدية وأهدافها

لا يختلف فرع المضـادات الحيوية بالمدية كثيرا عن مجمع صـيدال من حيث السـياسـة العامة المنتهجة والاستراتيجيات المطبقة،حيث نتناول الخصائص والأهداف كما يلي:[1]

أولا:خصائص الفرع هي

- طاقة إنتاجية معبرة في ميدان إنتاج المواد الأولية، بكميات كبيرة على شـكل التجزئة في مختلف التخصصات الصيدلانية.
- قدرة إنتاج هامة في صناعة المواد الأولية كالمستحضرات الطبية.
- قدرات عالية تتمتع بها موارده البشرية المميزة بالكفاءة في تصنيع منتجات ذات جودة عالية.
- مخابر للتحليل تسمح بالمراقبة الكاملة للنوعية.
- مهارات عالية في تكنولوجيا التجزئة والأشكال الصيدلانية المعقدة.

كما أن قرابة 20 سنة خبرة في صناعة المضادات الحيوية عن طريق التخمير والتركيب النصفي.

ثانيا:أهداف المضادات الحيوية بالمدية

تتمثل أهداف الفرع فيما يلي:

-تعزيز مكانتها الرائدة في مجال إنتاج الأدوية الجنسية وظهور على المستوى العالمي.

-العمل على زيادة الحصة السوقية.

-توسيع الإنتاج والاستغلال الأمثل لقدرات الإنتاج المتاحة.

-السعي وراء إبرام عقود شراكة جديدة.

-المساهمة في الحد من الواردات والتصنيع إلى التصدير.

-العمل على إرضاء المستهلك.

-ضمان الاستقلال المالي والاستدامة في توازنها المالي.

-زيادة المبيعات من خلال تكثيف المجهودات التسويقية من خلال المشاركة في المعارض.

[1]مقابلة مع السيد:فهيس محمد رئيس مصلحة مركز الإعلام والتوثيق،مجمع صيدال، فرع المضادات الحيوية بالمدية،2022/04/10 على الساعة 13.00.

-التحسين الدائم للقدرة التنافسية.

- تطوير العلاقات مع العملاء وهذا من خلال تطبيق ومقاييس ومعايير الجودة.

المبحث الثاني: أثر المسؤولية الاجتماعية لمجمع صيدال فرع أنتيبيوتيكال الكيفي

في هذا المبحث سنحاول التطرق إلى وسائل الإفصاح الكيفي عن المسؤولية الاجتماعية في المجمع والفرع في ثلاث مطالب:الأول وفق ميثاق الأخلاقيات، الثاني وفق التقارير السنوية والثالث وفق النشرات الشهرية والتي سيتم عرضها كالتالي:

المطلب الأول: المسؤولية الاجتماعية وفق ميثاق الأخلاقيات لصيدال

يمثل ميثاق الأخلاقيات نقطة بداية لإرساء ثقافة مؤسساتية قائمة على النزاهة،الاحترام المتبادل، الإنصاف، الاعتراف بالجدارة، وكذا كل القيم المشتركة التي تولد التضامن الاجتماعي وتضع جانبا التقاربات العشائرية والمواقف الربيعية التي تولد الإحباط والتهميش.

أولا– مسؤولية صيدال الاجتماعية اتجاه العمال:[1]

1.العمال هم الثروة الرئيسة للمؤسسة لأن تطورها يقوم على التفاف الرجال والنساء الذين يشكلونها:

نؤكد على أولوية العنصر البشري على سائر عناصر المؤسسة الأخرى وتسعى باستمرار لتحسين العلاقات الإنسانية في وسط العمل، نولي اهتماما خاصا لتطبيق المبادئ الأساسية مثل:

- الإنصاف والشفافية في إدارة الوظائف والمسارات المهنية.
- الحوار الاجتماعي البناء والصريح المبني على الثقة والاحترام.
- التضامن وتبادل الخبرات بين جميع فرقنا.
- عدم التمييز بين العمال على أساس الأصل، الجنس،الإعاقة أو الآراء السياسية والدينية.
- احترام الخصوصية الفردية والحياة الخاصة.
- احترام سرية البيانات الشخصية لكل عامل.
- الحفاظ على ظروف العمل الآمنة.
- التكوين المتواصل والوقاية من المخاطر الصحية،المهنية والبيئية.
- التطوير المهني للموظفين.

2.المساواة في التوظيف والترقية

من أجل خلق عمل محفز وكذا ضمان التطور الفردي للعمال:

- نضع سياسة لإدارة الموارد البشرية مصممة طبقا لما ينصّ عليه القانون.
- نشجع الترقية الداخلية والتكوين لتحسين الكفاءة المهنية وضمان اكتساب واستدامة المعارف الأساسية في المؤسسة.

[1] ميثاق الأخلاقيات مجمع صيدال، الجزائر، ص17،19.

- نضمن معاملة عادلة لجميع العمّال وكذا المساواة في الحصول على فرص العمل.

3.التمييز والتحرش

نند بشكل صارم بكل أشكال التمييز،لا يمكن في أي حال من الأحوال لمعايير كاللون والاعتقاد، السلامة والحالة المدنية، حالة الحمل والحالة الصحية ووجود إعاقات، أن تؤثر في القرارات الخاصة بالتوظيف وتسيير المسارات المهنية للعمّال.

لا نسمح أي شكل من أشكال التحرش المعنوي أو الجنسي ونمنع كل تصرف من شأنه أن يخلق محيط عمل مخيف، عدواني أو مهين.

4.الصحة والسلامة في العمل

- نعترف بحق العمال في محيط عمل سليم وآمن.
- نحترم القواعد السارية المفعول في ميدان النظافة والصحة في العمل ونعمل دوما على تحسين آدائنا في هذا الميدان.
- نتخذ دوما احتياطاتنا لضمان محيط عمل يتماشى والتشريع .
- نضمن لكل العمّال ظروفا صحية وأمنية حسب التشريع الساري المفعول وكذا الهياكل اللاّئقة.
- نسهر على الحفاظ على السلامة الجسدية والعقلية للعمّال المتواجدين في كل الوحدات.
- تتخذ الإجراءات الأمنية اللازمة قصد الحفاظ على صحة وضمان أمن كل عامل من خلال التحكم في مجموع عوامل التعرض لأخطار الحوادث.
- نؤكد على الاحترام الصارم للتشريع فيما يخص حوادث العمل والأمراض المهنية.

ثانيا–مسؤولية صيدال الاجتماعية اتجاه المجتمع:[1]

نحن واعون بمسؤوليتنا اتجاه المجتمع وبتأثير نشاطاتنا على المحيط الاجتماعي الاقتصادي، الطبيعي والإنساني.

نلح على الكشف عن إرادتنا في المساهمة الفعالة في التنمية المستديمة ودعم مجتمعنا.

- نشارك في تنمية قطاع الصناعة الصيدلانية وبهذا نساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.
- نسعى لضمان تواجد الأدوية بصفة مستمرة وذلك بتوفير مجموعة من الأدوية الجنسية ذات جودة.

[1] ميثاق الأخلاقيات مجمع صيدال،الجزائر،ص 43.

- نستجيب لحق المرضى في الحصول على الأدوية بإتباعنا سياسة تعريفية مناسبة وضعت بالتشاور مع هيئات الضمان الاجتماعي.
- نهتم بترقية الصحة العمومية من خلال نشاطات النوعية والكشف ونساهم في أعمال الدعم لجمعيات المرضى والجمعيات العلمية.
- نساهم في كل مبادرة وطنية أو محلية تهدف إلى التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية أو الأمراض.
- نساهم في التنمية الاقتصادية لبلادنا باختيار شركاء الاقتصاديين محليين.
- نشارك في تنمية الحياة الاجتماعية، والثقافية لمجتمعنا من خلال رعاية التظاهرات الثقافية والرياضية.

ثالثا–مسؤولية صيدال اتجاه المحيط(البيئة):[1]

بصفتنا فاعل في الميدان الصناعي،نحن واعون بالآثار المحيطية والأخطار الناجمة عن نشاطاتنا ولدينا الطموح الدائم لتشغيل كل الوسائل الضرورية التي تسمح بتخفيف أثر هذه الأخيرة على المحيط(تصريف النفايات الصناعية السائلة وانبعاث الغازات المسببة في الاحتباس الحراري).

- نتخذ الإجراءات الأمنية اللازمة ونحترمها طبقا للقوانين السارية المفعول.
- نولي أهمية قصوى لأمن وصحة العمّال والجوار.
- نضمن تسيير للنفايات الصناعية ونتكفل بالمنتجات الغير مستعملة(الحرق).
- تؤكد على تحسين استعمال المصادر الطبيعية.

رابعا–مسؤولية صيدال الاجتماعية اتجاه الزبائن:[2]

- تحكم نشاطاتها في ميدان الترويج الطبي وعلاقاتنا البيداغوجية والتجارية مع مهنيي الصحة،إجراءات مطابقة للقوانين السارية المفعول.
- نقدم كل المعلومات الأكيدة والتامة عن منتجنا.
- نحترم القوانين السارية المفعول في ميدان الترويج للأدوية.

[1] ميثاق الأخلاقيات مجمع صيدال،الجزائر،ص 39.

[2] ميثاق الأخلاقيات مجمع صيدال،الجزائر،ص 28.

المطلب الثاني: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفق التقارير السنوية من 2015 إلى 2020.

أولا–إفصاح عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه العمال:

لكل عامل خرج للتقاعد بعد 31سنة من العطاء وحسب اتفاقية 08/04/15 تمنحك صيدال مكافأة نهاية الخدمة.[1]

-بلغ عدد أنشطة التدريب 428 عامل بزيادة 43% عن العام السابق[2].

في حين شهدت سنة 2016 تنظيم أيام إعلامية حول [3]الاهتمام بالكفاءات بالمجمع الصناعي صيدال من خلال تقديم الجوائز المادية والمعنوية وهذا من أجل ضمان بقائهم وتدعيم جاذبية المناخ التنظيمي وعدم هروبهم وتحويلهم للمنظمات المنافسة وبخصوص الحوافز المادية فإن المجمع يلجأ إلى إرضاء الأفراد العاملين بما يلي:

- شرفية الأفراد العاملين وتشجيهم على تنمية قدراتهم.
- يقدم خدمات اجتماعية خدمات النقل والإطعام.
- الاهتمام بالجانب الصحي والحماية الاجتماعية للأفراد العاملين.

في سنة 2017 قام المجمع في إطار الصحة والسلامة أثناء العمل[4]

* استكمال المخطط التدخل السريع الداخل المجمع.
* تكوين الأمن الداخلي للمؤسسة.
* استحداث قوانين جديدة حول الرقابة والأخطار المهنية.

في سنة 2018 تمت إجراءات الأمن الصناعي والأمن الداخلي[5]بـ:

* تحديث خطط الأمن الداخلي (PSD).
*عقد لجان الصحة والسلامة على المستوى الموقع المجموعة,
* تركيب النظام كشق عن الحرائق لوحدة قسنطينة.

[1] تقرير السنوي لمجلس الإدارة ،مجمع صيدال 2015،ص17.
[2] تقرير السنوي لمجلس الإدارة ،مجمع صيدال 2015،ص18.
[3] تقرير السنوي لمجلس الإدارة ،مجمع صيدال 2016،ص12.
[4] تقرير السنوي لمجلس الإدارة ،مجمع صيدال 2017،ص09.
[5] تقرير السنوي لمجلس الإدارة ،مجمع صيدال 2018،ص29.

* منح مكافأة أداء الجماعي للقوى العاملة في الحراش (زميدلي).[1]

وفي سنة 2019و لا جديد يذكر. بسبب جائحة كورونا وتوقف الجزئي للمصانع حرصا على سلامة الجماعية للعمال والمجتمع.[2]

في سنة 2020 صيدال تتبرع بأدوية مضادة للسرطان للصيدلية المركزية للمستشفيات.[3]

ثانيا–إفصاح عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع:

– سنة 2015 قام المجمع بالتعاون مع مختلف الأطباء والصيادلة بـ129388 زيارة إعلامية لمختلف الأطباء من أجل الترويج.[4]

– سنة 2016 شهدت 226تظاهرة علمية[5]

– 30 يوم دراسي خاص بطب الجراحة.

– تنصيب لجان وقائية وصحية على مستوى محيط كل الوحدات.

في حين شهدت 2017 [6]أيام تحسيسية حول السكري بالتعاون مع جمعية السكري ومستشفى مصطفى باشا.

سنة2018يوم الوطني للتبرع بالدم يوم 10/25/أيام تحسيسية.[7]

سنة2019 :–حملة وطنية للمستهلك الجزائري.[8]

–تعريف بجائحة كورونا واضرارها.

[1] تقرير السنوي لمجلس الإدارة ،مجمع صيدال،2018،ص06.

[2] تقرير السنوي لمجلس الإدارة ،مجمع صيدال 2019،ص33.

[3] تقرير السنوي لمجلس الإدارة ،مجمع صيدال2020،ص6.

[4] تقرير السنوي لمجلس الإدارة ،مجمع صيدال 2015ص22.

[5] تقرير السنوي لمجلس الإدارة ،مجمع صيدال 2016،ص6.

[6] تقرير السنوي لمجلس الإدارة ،مجمع صيدال2017،ص19.

[7] تقرير السنوي لمجلس الإدارة ،مجمع صيدال2018،ص22.

[8] تقرير السنوي لمجلس الإدارة ،مجمع صيدال2019،ص12.

المطلب الثالث:الإفصـــاح عن المســـؤولية الاجتماعية لمجمع صـــيدال وفق النشـــرات الشـــهرية من سنة2013إلى سنة 2017

شملت النشرات الشهرية الإفصاح عن مجال:العمال، المجتمع،الزبائن في حين هناك غياب من الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة وسنعرض ذلك كالتالي:

أولا–إفصاح عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين:

يقوم مجمع صيدال تنظيم دورات تدريبية للعمال:

- نظمت صيدال تنظيم دورات تكوينية خاصة بالممارسات الجيدة للتصنيع استفادة منها 18إطار من مختلف وحدات المجمع تحت عنوان "تحسين الممارسات الصيدلانية الصناعية للمجمع" مست التقنيين في وحدات الانتاج من أجل ضمان إدارة أفضل لنظام جودة الجودة.[1]
- صيدال تنظم برنامجا تكوينيا للمندوبين الطبيين لأربع تخصصات (السكري أمراض القلب الأمراض المعدية والادوية الغير خاضعة للتوصيف).[2]
- صـيدال تسـطر برنامجا تكوينيا حول موضـوع التواصـل بين الأشـخاص، تناول أربع محاور رئيسـية 1/الاتصـال الداخلي2/تنشيط وتحفيز الفريق3/التواصل بين الاشـخاص في خدمة التأطير 4/تقنيات الخطاب، واستفاد أكثر من80 اطار من مختلف هياكل المجمع بهدف تطوير الاتصال الداخلي.[3]
- تكوين في تقنيات البيع لصالح مندوبين طبيين حدد يومي 25 و26جانفي 2015.[4]
- تكوين في الوقاية والأمن الصناعي لأزيد من 60عامل.[5]
- صيدال تنظم دورات تكوينية حول تقنيات البيع.[6]
- صيدال تنظم برنامجا تكوينيا لصالح عمال الانتاج استفاد منه60 عاملا ابتداءا من شهر أكتوبر. [7]
- صيدال تنظم دورة تكوينية حول التحبيب لفائدة عمال الانتاج خلال شهر نوفمبر 2015 وقد تلقى 38عامل من مختلف مواقع الانتاج وزعوا على اربع فرق بيداغوجية.[8]

[1] النشرية الشهرية الداخلية رقم3،جانفي 2014.
[2] النشرية الشهرية الداخلية رقم7،مارس، 2014.
[3] النشرية الشهرية الداخلية رقم16،مارس، 2014.
[4] النشرية الشهرية الداخلية رقم16،المرجع نفسه.
[5] النشرية الشهرية الداخلية رقم17،أفريل،2017.
[6] النشرية الشهرية الداخلية رقم17،أفريل،2015.
[7] النشرية الشهرية الداخلية رقم22،أكتوبر،2015.
[8] النشرية الشهرية الداخلية رقم23،نوفمبر،2015.

- في اطار إطلاق تنفيذ برنامج التكوين المتواصل لعام 2016،ثم تنظيم دورات تكوينية خلال شهر مارس لفائدة المندوبين الطبيين لدورة 2016، إذ نظم قسم أمراض القلب تكوينا حول مضاعفات العين ذات الصلة بارتفاع ضغط الدم، كما نظمت دورة تكوينية ثانية حول موضوع «أي خافض لارتفاع ضغطا لدم؟» أما قسم الأمراض المعدية هو الأخر نظم تكوينا تحت شعار«الآلام والمسكنات».[1]

كما تقوم صيدال بتهنئة عمالها في مختلف المناسبات والأعياد:

- صيدال تهنيء المرأة العاملة في يومها العالمي وتشيد بمهاراتها وتفانيها وتدعو إلى ضرورة مساواتها مع الرجل. [2]
- صيدال تحتفل باليوم العالمي للعمال الفاتح من ماي بحيث يتوجه المدير العام درقاوي بالشكر على جهودهم ودعوتهم لتقديم الأفضل الذي سيعود بالنفع عليهم إجتماعيا ومهنيا.[3]
- صيدال تهنيء العمال بالعطلة السنوية وعيد الفطر. [4]
- صيدال تهنيء عمالها بالعيد الأضحى.[5]
- صيدال تهنيء العمال بالعام الجديد2016 ودعوتهم ليكونوا صناع النجاح.[6]
- صيدال تهنيء المرأة بعيدها 2016.[7]
- صيدال تحتفل باليوم العالمي للعمال الفاتح من ماي بحيث يتوجه المدير العام درقاوي بالشكر على جهودهم ودعوتهم لتقديم الأفضل الذي سيعود بالنفع عليهم اجتماعيا ومهنيا.[8]
- صيدال تهنيء عمالها بالعام الجديد. [9]

وفي اطار تقديم الاعانات والمنح والتسهيلات للعمال قام مجمع صيدال بـ:

- صيدال تعطي 45٪من مصاريف العمرة استفاد منها 68عامل وعاملة من خلال إجراء قرعة علنية لهم.[10]

[1] النشرية الشهرية الداخلية رقم26،مارس،2016.
[2] النشرية الشهرية الداخلية رقم4، فيفري،2014.
[3] النشرية الشهرية الداخلية رقم6،أفريل،2014.
[4] النشرية الشهرية الداخلية رقم9،جويلية،2014.
[5] النشرية الشهرية الداخلية رقم10أوت/سبتمبر،2014
[6] النشرية الشهرية الداخلية رقم13،ديسمبر،2013
[7] النشرية الشهرية الداخلية رقم15،فيفري،2015.
[8]النشرية الشهرية الداخلية رقم17،أفريل،2015.
[9] النشرية الشهرية الداخلية رقم2،جانفي،2017.
[10] النشرية الشهرية الداخلية رقم6،أفريل،2014.

- مراجعة المنح والتعويضات من قبل التعاضدية الصناعية البترولية عن طريق الإعلان رقم2014/ 240/MIP/2014 المؤرخ في 8جوان2014إلى كافة المنخرطين والتي دخلت حيز التنفيذ يوم 1 جويلية2014 تتضمن عدة تغييرات تتعلق بالمبلغ الاجمالي الخاص بالنظارات، الذي انتقل من 900دينارإلى 2000 دينار،منح الازدياد اللتان تم رفعهما من 3000دينار و5000دينار إلى 10000، ارتفع التشييع إلى 35000دينار (وفاة المنخرط، الزوج أوالزوجة، الطفل...) وإلى 20000دينار (وفاةالأبوين).[1]
- صيدال تمنح تسهيلات للعمال لاقتناء كبش العيد ممتدة على فترة زمنية 6اشهر، كما نظمت جدول المشاركة في العديد من الأنشطة (شراء أجهزة كهرومنزلية، تنظيم، تنظيم العمرات إلى البقاع المقدسة، ورحلات إلى المنتجعات والحمامات الطبيعية).[2]
- إطلاق عمرة 2015لصالح العمال بتغطية 45٪من المصاريف استفاد منها 162عامل.[3]
- صيدال تنظم برنامجا لعلاج بالمياه المعدنية لصالح العمال بالاتفاق مع مركب البركة المحيطة المياه المعدنية لولاية ورقلة مجانا.[4]

وفي اطار تحفيز العمال تقوم صيدال بـ:

- تنظيم لقاءات مع العمال من قبل المدير العام(درقاوي) والذي يسمح بالتواصل المباشر بين الطرفين و اجهاض محاولة التضليل التي يقوم بها بعض الاشخاص. [5]
- صيدال ترقي بعض من عمالها.[6]
- صيدال نحو المركزية لتسيير الرواتب بهدف السماح لمراقبة أفضل لكشوف الرواتب.[7]

وفي إطار تطوير الموارد البشرية قامت صيدال بـ:

وضع بطاقة(الشغل-الكفاءة) من قبل مديرية المستخدمين سنة 2014 والتي تعتبر أداة ضرورية في النمط الجديد لتسيير الموارد البشرية، وتحتوي بطاقة (الشغل-الكفاءة) والتي أعدت الوظائف المبرمجة في تنظيم الجديد للمعلومات التالية:[8]

-مؤهلات التطور في الوظيفة

[1] النشرية الشهرية الداخلية رقم10،أوت/سبتمبر،2014.

[2] النشرية الشهرية الداخلية رقم10،مرجع نفسه.

[3] النشرية الشهرية الداخلية رقم17،أفريل،2015.

[4] النشرية الشهرية الداخلية رقم23،نوفمبر،2015.

[5] النشرية الشهرية الداخلية رقم6،أفريل،2014.

[6] النشرية الشهرية الداخلية رقم6،مرجع نفسه.

[7] النشرية الشهرية الداخلية رقم5،مارس،2014.

[8] النشرية الشهرية الداخلية رقم20،أوت/جويلية،2015.

-تفصيل الوظيفة (الهدف والمسؤوليات والنشاطات الرئيسية).

-وسائل العمل

-العلاقات الوظيفية.

- المسؤوليات.

-الكفاءات المطلوبة(المهنة والمعاملات)

-معرفة اللغات واستعمال الإعلام الآلي.

ثانيا: الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمجمع صيدال تجاه المجتمع

صيدال تشجع الاقصاد الوطني والاستهلاك المحلي من خلال:

- صيدال تشارك في إطلاق الحملة الوطنية "لنستهلك جزائري" يوم 26افريل 2015 بهدف تحسين و توعية المواطنين على استهلاك المنتجات المحلية.[1]
- مشاركة صيدال في معرض الانتاج الجزائري في الطبعة 24 من 23الى 29 ديسمبر 2015 وضعت هذه التظاهرة التي نظمت بهدف تشجيع الانتاج الوطني تحت شعار «الانتاج الجزائري ضمن المسار الاقتصادي».[2]

في إطار الاتفاقية القائمة بين المجمع والجامعات والتكوين المهني قام المجمع بعدة تظاهرات في هذاالمجال:

- طلبة جامعة الجزائر في زيارة مصنع الدار البيضاء.[3]
- صيدال تستقبل وفد من قطاع التكوين المهني في زيارة صيدال يوم 25مارس 2014.[4]
- صـيدال توقع على اتفاقيتين للتعاون مع الجامعات بهدف تعزيز الروابط مع المجتمع الأكاديمي و مراكز البحث العلمي خلال شهر ماي مع جامعتي باب الزوار والبليدة1. [5]
- صـيدال تشـارك في منتدى الجامعة والمؤسـسـة الدورة الثانية وتنظيم من طرف جامعة البليدة من أيام 7إلى 9افريل 2015، عرف هذا المنتدى مشاركة 90 شركة و 30مراكز البحث.[6]
- صيدال تشارك في الصالون الدولي بالخرطوم.[7]

[1] النشرية الشهرية الداخلية رقم17،أفريل،2015.

[2] النشرية الشهرية الداخلية رقم24،ديسمبر،2015.

[3] النشرية الشهرية الداخلية رقم4،فيفري،2014.

[4] النشرية الشهرية الداخلية رقم5،مارس،2014.

[5] النشرية الشهرية الداخلية رقم7،ماي،2014.

[6] النشرية الشهرية الداخلية رقم17،أفريل،2015.

[7] النشرية الشهرية الداخلية رقم25،جانفي/فيفري،2016.

كما تقوم صيدال بإقامة حملات تحسيسية حول بعض الأمراض ك:

- الاحتفال باليوم العالمي لداءالسكري وتحسيس كل المشاركين في هذه التظاهرة بكل الجوانب المختلفة بهذا الداء[1]:

- العادات الغذائية الجيدة.
- ضرورة ممارسة النشاط البدني.
- المراقبة الذاتية (سكر الدم، القدم السكرية).
- أخذ العلاجات (الأنسولين، مضادات السكري عن طريق الفم).

- يوم عالمي حول «الطبيب العام وداء السكري»[2]
- صيدال تشارك في الصالون الأول للإعلام حول مرض السرطان.[3]

بالإضافة إلى أنشطة أخرى مختلفة كتبني بعض الفرق الرياضية:

- صيدال ترعى فريق أولمبي المدية بهدف المساهمة في تطوير الرياضة في ولاية تضم إحدى وحداتها الإنتاجية توظف 655عاملا.[4]
- صيدال ترعى إتحاد رياضي للمعاقين جسديا اتحاد رياضي بوفاريك.[5]
- صيدال تتبنى فريق إتحاد الحراش رسميا بعدف تطوير علاقاته مع محيطه، علما أن دائرة الحراش تضم ثلاثة وحدات للمجمع.[6]
- حملة تحسيسية بداء السكري بالمدية من 21إلى 23نوفمبر.[7]
- صيدال تشارك في تبني حملات التوظيف.
- صيدال تشارك في فعاليات صالون التوظيف من طرف(أميلو تيك) من أجل مساعدة المؤسسات على تحسين التوظيف وكذا من أجل تسهيل إجراءات البحث عن فرص العمل بالنسبة للمرشحين.[8]

[1] النشرية الشهرية الداخلية رقم12،نوفمبر،2014.
[2] النشرية الشهرية الداخلية رقم16،مارس،2015.
[3] النشرية الشهرية الداخلية رقم25،جانفي/فيفري،2016.
[4] النشرية الشهرية الداخلية رقم1،نوفمبر،2016.
[5] النشرية الشهرية الداخلية رقم17،جانفي،2022.
[6] النشرية الشهرية الداخلية رقم،2،ديسمبر،2013.
[7] النشرية الشهرية الداخلية رقم2،ديسمبر،2019.
[8] النشرية الشهرية الداخلية رقم5،مارس،2014.

- صيدال تحيي اليوم العالمي للطفولة.[1]

ثالثا: الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمجمع صيدال اتجاه الزبائن.

عمل الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمجمع صيدال اتجاه الزبائن على تحسين خدمة البيع من خلال:

- تنظيم برنامج تكويني لاعادة قوة المبيعات والعلاقة مع الزبائن(CRM) تضمن عشرة حصص منجزة مابين 7و25سبتمبر2014 بهدف تكوين مندوبين طبيين، المشرفين ورؤساء الأقسام على استعمال هذه الأداة .[2]
- صيدال تعقد اجتماع الدوري للمندوبين الطبيين أيام 15 و 16 فيفري 2015 بفندق "ايدن بالاس" بوهران، من المواضيع الذي تناولها الاجتماع: إدارة العلاقة مع الزبون (CRM PHARM).[3]
- صيدال تهدف إلى تحسين آليات البيع بتنظيم دورات تكوينية حول تقنيات البيع.[4]
- قام مجمع صيدال سنة 2014بتطوير أعمال التسويق والمبيعات في طريق تكثيف نشاطات الترويج وتعزيز العلاقة مع الزبائن وبائعي الجملة.[5]

كما تسعى صيدال إلى تقوية علاقتها مع الزبائن من خلال تسهيل الاتصال معها بإنشاء مواقع تواصل بلغات مختلفة.

[1] النشرية الشهرية الداخلية رقم18ماي،2015.
[2] النشرية الشهرية الداخلية،1أوت/سبتمبر،2014.
[3] النشرية الشهرية الداخلية،17،أفريل،2015.
[4] النشرية الشهرية الداخلية،17،المرجع السابق.
[5] النشرية الشهرية الداخلية،19،جوان،2015.

المبحث الثالث: تحليل مقابلة المجرات في فرع أنتبيوتيكال مجمع صيدال

في إطار مقابلة التي جرت مع السيد فضيل بونوه مدير المالية والمحاسبة فقد تم طرح مجموعة من الأسئلة في إطار موضوع المذكرة أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على التنافسية المؤسسية الاقتصادية وقد تحصلنا على الأجوبة والتي نعرضها مع التحليل وفق ثلاث مطالب وهي:[1]

المطلب الأول:محاسبة المسؤولية الاجتماعية

أولا:من إدراك المسؤولية الاجتماعية في فرع انتبيوتيكال مجمع صيدال:

س1:هل يتبنى فرع انتبيوتيكال مجمع صيدال محاسبة المسؤولية الاجتماعية؟

ج1:نعم تتبنى المؤسسة محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

- وذلك عن طريق اجتماعات دورية مع وجود تقارير على مستوى جميع الوحدات التي يستطيع الاطلاع عليها جميع العمال و الاطارات كم تتطلع عليه نقابات المؤسسة بفروعها.

س2:هل تؤثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تكلفة المنتوج؟

ج2:لا تؤثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تكلفة المنتوج لأن هذه التكاليف مدروسة سلف لكي لا تؤثر على المنتوج والتي تعتبر أقل من% 2 من رقم الأعمال.

- وهذا دلالة على ضعف الموارد المخصصة للجانب الاجتماعي.

س3: ما هي الأثار الإجابية للمحاسبة المسؤولية الاجتماعية ؟

ج3: -زيادة مردودية الانتاج.

-خلق نوع من روح العمل والتضافر والتعاون.

- وهذا ما يزيد من التنافسية الداخلية والخارجية لصيدال.

س4: ما هي الانعكاسات السلبية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية ؟

ج4:لا توجد انعكاسات السلبية لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية .

- لأن الفرع لا يقوم بأي نشاط غير محسوب إلا في حالات استثنائية مثل وباء كورونا .

س5:ما هي الأهداف التي تبنى عليها محاسبة المسؤولية الاجتماعية؟

ج5: الهدف الأول هو العمال بجميع أصنافهم التي يجب الاستماع إلى انشغالاتهم مع إعطاء الفرصة لأصحاب المنطقة في التوظيف و التربصات وإقامة بعض النشاطات لافراد بالمنطقة.

- حيث انشغل حديث السيد فضيل بونوه على تحقيق السلم والاستقرار الداخلي للمؤسسة التي تحدث عنها غير مرضية و كافية بالنسبة للزبائن وغياب البعد البيئي.

[1] مقابلة مع السيد:بونوة فضيل، مدير المالية والمحاسبة، مجمع صيدال، فرع المضادات الحيوية بالمدية،2022/05/22 على الساعة 10:30.

س6: محاسبة المسؤولية الاجتماعية هل هي إلزامية أو اختيارية؟

ج6: هي إلزامية من طرف الدولة التي تحملك حصة % 80 من أصول الشركة و% 20 للخواص والتي تجعلها مراقبة من السلطات الحكومية ومتمثلة في عدة وزارات:

- وزارة الصناعة.
- وزارة الصحة.
- وزارة الصناعة الصيدلانية.
- وزارة العمل و وزارة البيئة.

- بمعنى أن المؤسسة تهتم فقط بالشق الإلزامي المسؤولية الاجتماعية لا تولي أهمية للشق التطوعي.

ثانيا: عوائق تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية صيدال فرع أنتيبيوتيكال

س1: هل هناك تعارض بين هدف الربحي للمؤسسة و الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها ؟

ج1: لا يوجد هناك تعارض بالعكس هي تعتبر ميزة محكمة للنشاط الشركة.

- وهذا راجع لأنها سلعة مرنة وسعر المنتوج الشركة هي المتحكمة فيه .

وهذا ما يجعلها مؤسسة محتكرة للصناعة الدوائية في الجزائر.

س2: هل هناك قوائم مالية خاصة بالأنشطة الاجتماعية بالمجمع؟

ج2: نعم هناك قوائم مالية التي في قيود مستقلة ويتم الاطلاع عليهم من طرف جميع المتدخلين.

- و يقصـــد بذلك توجد لجنة من منتخبة من طرف العمال تهتم بالجانب الاجتماعي للعمال تمنح للعمال إعانات تسهيلات، سلفيات والأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الفرع والتي تدمج ضمن القوائم المالية وتجب الاشارة أن مثل هذه الأنشطة تكتب كملاحظات في القوائم وليس أرقام.

س3: هل هناك نظام محاسبي مطبق في مؤسستكم يشمل الأنظمة الاجتماعية التي تقومون بها؟

ج3: نعم هناك نظام محاسبي يشمل جميع نشاطات الاجتماعية والتي تعتمد على النظام المحاسبي الجديد(ScF).

ومن أكثر القيود تداولا للمجمع هي:

-حساب الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة(ح/43)

-حساب6xx أعباء.

-حساب 63الخاص بمصاريف المستخدمين.

س4: هل توجد تشريعات تحكم على المؤسسة أن تتبنى محاسبة المسؤولية الاجتماعية؟.

ج4: نعم.

- وذلك بتطبيق نصوص الداخلية للمؤسسة لعدم وجود نصوص تشريعية للدولة تشمل هذا الموضوع.

المطلب الثاني :أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تنافسية المؤسسة الاقتصادية

س1: ما هي أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية على التنافسية الاقتصادية لمؤسستكم.

ج1: *تعزيز قيمة المنتج والصورة العامة للمؤسسة.

●ويقصد بذلك الالتزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية يمكنها من تقوية سمعتها وتعزيز مكانة منتجاتها.

* زيادة فرص تحصيل المنظمة على رؤوس الأموال

- إن السمة الجيدة من ناحية المسؤولية الاجتماعية تساهم في رفع حصتها في السوق الداخلي والخارجي .

* إنخفاض حجم مخاطر التكاليف.

كل هذه المؤشرات تؤدي إلى زيادة تنافسية المؤسسة حسب مدير المالية والمحاسبة.

س2: هل تقوم مؤسستكم بالإفصاح بشكل مستقل عن المساعدات المجتمعية وهل يفيد ذلك في كسب مزايا تنافسية للمؤسسة ؟

ج2: لا

- حيث أنها لا توجد قوائم خاصة بالأنشطة الاجتماعية كون مؤسسة تعتمد على أسلوب الدمج بين ماهو اجتماعي وبين ماهو مالي .

س3:هل تسمح محاسبة المسؤولية الاجتماعية من الرفع تنافسية من خلال حجم المبيعات؟

ج3: نعم

- لأن صورة المؤسسة تتحسن بتحسن الافصاح عن الأنشطة الاجتماعية الأمر الذي تضمه الاجتماعية.

س4: هل تسمح محاسبة المسؤولية الاجتماعية من الرفع التنافسية من خلال زيادة الحصة السوقية؟

ج4: نعم

- صيدال تغطي 90% من السوق الوطني وتعتبر محتكرة للصناعة الدوائية في الجزائر.

س5: هل تسمح محاسبة المسؤولية الاجتماعية من رفع التنافسية من خلال ولاء العمال.

ج5: نعم

- حيث انحصر جوابه حول الجانب المادي للمؤسسة كلما زادت الأرباح زادت التحفيزات ولم يتم ذكر جوانب أخرى.

س6: هل تسمح محاسبة المسؤولية الاجتماعية من رفع التنافسية خارج الوطن .

ج6: نعم, حسن صورة صيدال خارج الوطن وذلك بتقديم هبات ومساعدات للدول أصبحنا مرجعا وشريكا في منطقة إفريقيا والشرق الأوسط .

- مازالت الواردات صيدال منخفضة بالرغم من الإمكانيات المالية الضخمة التي تتوفر عليها وكذلك كثرة المنافسة من طرف الأسواق الدولية للأدوية والتي تعتبر إفريقيا مناخ جيدا للاستثمار في هذه المادة الحيوية.

المطلب الثالث:الحلول المقترحة لقيام المسؤولية الاجتماعية بزيادة تنافسية المؤسسة الاقتصادية

لكي نخرج من هذه المقابلة بحلول كحوصلة اقترح رئيس المالية والمحاسبة الحلول التالية:

- وضع ميزانيات خاصة بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة التنافسية للمؤسسة .
- على الدولة أن تتبنى محاسبة المسؤولية الاجتماعية.
- وضع القوانين والتشريعات الملزمة للمحاسبة المسؤولية الاجتماعية .
- وضع معايير موحدة لقياس عائدات وتكاليف المسؤولية الاجتماعية .
- ضرورة تكوين إطارات وعمال مؤسسات في مجال المحاسبة الاجتماعية .
- ضرورة تفعيل المؤسسات الإعلامية والهيئات الحكومية على العمل كقوى ضاغطة على المؤسسات للقيام بمسؤوليتها الاجتماعية من خلال حث أفراد المجتمع على التعامل مع المؤسسات التي تقوم بتلك المسؤوليات.
- يجب على منتجات المؤسسات ان توافق رغبات المجتمع بحيث لاتضر بالصحة العامة والبيئة وهو مايعتبر تحدي كبير أمام المؤسسات لزيادة تنافسيتها.
- على المؤسسة زيادة الاهتمام بإنشاء المرافق العمومية وتقديم مساعدات وتبرعات للمشاريع الخيرية كإقامة مراكز لرعاية المعاقين والسعي وراء تحقيق العدالة الوظيفية مما يسمح بأداء وظيفي بشكل جيد

- من خلال الحلول المقترحة نجد أن هناك نقص إن لم يكن غياب نصـــوص وتشـــريعات في مجال محاســـبة المسؤولية الاجتماعية مما يؤثر بشكل كبير على تنافسية المؤسسة الاقتصادية .
- كما أنه لا يوجد مفهوم ومحدد للمحاســـبة المســـؤولية الاجتماعية كما أن غياب ميزانيات اجتماعية قد تشكل عائقا لمستخدمي القوائم الحالية لفهمها وبالتالي صعوبة الرقابة على الأعمال الاجتماعية ما يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسة من التنافسية الاقتصادية.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا التعرف على أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تنافسة المؤسسة الاقتصادية "مجمع صيدال فرع انتبيوتيكال ومن خلال عرض ميثاق الأخلاقيات والتقارير السنوية غلب عليه الجانب الكمي أكثر والذي يعاب عليه أنه يخلط بين الأنشطة الاقتصادية للمجمع والأنشطة الاجتماعية مما يصعب من الرقابة في حين شهدت النشرات الشهرية إفصاح مستمر لكافة الأنشطة الاجتماعية واختتمنا هذا الفصل بمقابلة بحيث تم توضيح أثر محاسبة المسؤولية الإجتماعية على تنافسية مجمع صيدال.

الخاتمـــة

الخاتمة

بعد تطرقنا للجانب النظري والجانب الموضوعي من موضوع الدراسة الذي هي بعنوان اثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تنافسية المؤسسة الاقتصادية امكن الخروج بمجموعة من النتائج والاقتراحات والتي يمكن ذكرها فيمايلي:

النتائج:

- تتجسد أهمية المسؤولية الاجتماعية من خلال المردود المتحقق للجهات الثلاث المؤسسة والمجتمع والدولة.
- للمسؤولية الاجتماعية عدة أبعاد البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي، البعد الانساني.
- المسؤولية الاجتماعية تساعد على تعزيز التنافسية.
- الالتزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية من شأنها ان تقوم بتخفيض تكاليف.
- عدم وجود رؤية دقيقة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجمع صيدال.
- تعبر التنافسية على مستوى المنظمات عن قدرتها على مواجهة المنافسة والصمود في وجه المنافسين.
- يوجد أثر لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على تنافسية مجمع صيدال

- من اهم مشاكل تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجمع صيدال عدم الفهم الجيد لموضوع المسؤولية الاجتماعية وغياب متابعة سير هذا الموضوع من طرف المختصون والدولة.
- عدم وجود قوائم خاصة بالأداء الاجتماعي.

- من بين الحلول المقترحة لتلاشي مشاكل تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجمع صيدال تكوين اطارات وعمال المجمع في مجال المسؤولية الاجتماعية وكيفية مسك محاسبة عنها لضمان فهم موحد لهذا الموضوع بالاضافة الى ضرورة الفصل بين قوائم المحاسبية الخاصة بالأداء الاجتماعي عن تلك التي تمسك عن الاداء الاقتصادي لضمان سهولة اعدادها وكذا سهولة فهم مستخدمها.

التوصيات:

مما توصلت اليه هذه الدراسة من نتائج الجانب النظري والتطبيقي، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات المتمثلة في:

- ضرورة إيمان المؤسسة بقضية محاسبة المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع في ظل تنافسية، وان تكون هناك قناعة ويقين من قبل كل فرد في المؤسسة بأهمية هذا الدور.
- يمكن للمؤسسة أن تحقق أرباح على المدى البعيد كلما زادت من دورها الإجتماعي ودعم أنشطتها فهي بمثابة استثمار مستقبلي لهذه المؤسسات المتبنية لهذا الدور .
- عدم استقلالية فرع الانتيبيوتكال للقيام بممارسة المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع نظرا لمركزية القرار الذي يرجع للشركة الام.
- ضرورة الاهتمام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل مجمع صيدال واستخدامها كمصدر لتنافسية.
- ان تصبح محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجمع صيدال جزء رئيسيا من أنشطة المؤسسة يتم متابعتها من قبل مدير المؤسسة وتوضع له تشريعات وقوانين المطلوبة لحقيقها.
- على مجمع صيدال ان يعمل على تجسيد محاسبة المسؤولية الاجتماعية ليس من اجل تحسين سمعتها وتحقيق ولاء العاملين فقط بل عليها ان تستخدمها في مجال تنافسها وجعلها ميزة تنافسية تحقق من خلالها الريادة الاقتصادية.

كل هذه الاقتراحات السابقة قد تكون مفيدة، لكن المهم هو انه يجب على مؤسساتنا ان تقوم بتغيير تنظيم جذري يجب ان يكون مبني على مفاهيم محاسبة المسؤولية الاجتماعية واعداد نموذج يتضمن الاسس التي تقوم عليها المنافسة التي تؤدي بالمؤسسات لتحقيق اهدافها واكتساب مكانة مرموقة بين منافسيها.

افاق الدراسة:

من المواضيع التي نرى انها ضرورية لدراسات مستقبلية نذكر:

- المحاسبة البيئية كمدخل لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الإقتصادية.
- اليات المحاسبة الإدارية الحديثة في تحقيق التنافسية.
- اليقضة التنافسية واهميتها في المؤسسة الإقتصادية
- تأثير التحالفات الاستراتيجية على الأداء التنافسي للمؤسسة الصناعية

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1 الكتب

1.أحمد طرطار،**الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993.

2.بلال خلف السكارنه، **أخلاقيات العمل**، ط ،3دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، ،2013.

3.جمال الدين محمد المرسى، **الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

4.حسين حريم،**ادارة المنظمات :منظور كلي**،دار الحامد للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان الأردن،2003

5.حسين مصطفى هلالي، **الإبداع المحاسبي في الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية**، الدار المصرية، القاهرة، 2005.

6. رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، دار وائل للنشر، عمان، 2003.

7. رضوان حلوة حنان، **بدائل القياس المحاسبي المعاصر) التضخم، تكلفة الاستبدال، القيمة البيعية**(، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2003.

8.صالح السحيباني، **"المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشارك القطاع الخاص للتنمية"**، المعهد الوطني للتخطيط، **المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية**، لبنان، 25 -23مارس،2009.

9. صمويل عبود، **اقتصاد مؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية ، ،1982ص58.

10.طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، ط ، 2دار وائل للنشر،عمان، 2008.

11. عائشة عميش وعلي حدادو، **مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية**،جامعة الشلف،الجزائر،27و28نوفمبر،2007 .

12. عبد الرزاق بن حبيب، **اقتصاد وتسيي مؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2000.

13.عبد الرزاق سالم الرحاحلة، **المسؤولية الاجتماعية**، دار الإعصار للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

14. عبد الغفور عبد السلام وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

15.علي الشرقاوي، **المشتريات وإدارة المخازن**، الدار الجامعية،بيروت،1995.

16. غول فرحات،**الوجيز في اقتصاد مؤسسة** ،دار الخلدونية،الجزائر،الطبعة الاولى 2008.

17. فريد النجار،**المنافسة والترويج التطبيقي: اليات الشركات لتحسين المراكز التنافسية**،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية،مصر،2000 .

18. محسن أحمد الخضيري، صناعة **المزايا التنافسية**، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية،القاهرة، مصر،2004.

19.محمد حسام الدين، **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، دار المصرية اللبنانية، القاهرة،2003.

20. محمد عدنان وديع، **محددات القدرة التنافسية للاقطار العربية في الاسواق الدولية**،بحوث ومناقشات، تونس 19-20جوان،2001.

21.محمد وديع عدنان، "**القدرة التنافسية و قياسها**"، سلسلة جسر التنمية، العدد ،61 ديسمبر، الكويت، 2016.

22. مسعود شريفي، كريمة حاجي، "**ثقافة منظمات الأعمال والسلوك الأخلاقي لممارستها**"، **الملتقى الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية**، جامعة بشار، الجزائر، يومي 14و 15فيفري 2012

23.مؤيد الفضل وأخرون، **المشاكل المحاسبة المعاصرة**، دار المسيرة للنشر، عمان ،2002.

24. ناصر دادي عدون، **اقتصاد مؤسسة**، دار المحمدية العامة الجزائر، الطبعة الثانية ،1998.

25. نايف محمد عاد المرواني، **التوافق النفسي والمسؤولية الاجتماعية لدى المجرمين**، دار الفكر العربي، مصر، 2009.

26. نبيل سلامة، **بحوث في المحاسبة والمراجعة الاجتماعية**، ط ،2مكتبة الجلاء الحديثة، مصر، 1991.

27. وليد ناجي الحيالي، **الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية**، الأكاديمية العربية في الدنمارك، بغداد،2009 .

28. يوسف بوخلخال،"**المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية(الإفصاح المحاسبي**("،مداخلة في محور المشاركة: المحور الخامس: معايير قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال تجاه أصحاب المصالح،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الأغواط،الجزائر.

2 الرسائل الجامعية:

1.إياد محمد عودة، **قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمات قياس الرفاهية الاجتماعية**، مشروع بحث لغاية استكمال متطلبات تخرج لبرنامج ماجستير المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، بيروت،2008.

2.حامد أحمد صالح أبو سمرة، **معوقات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، بحث مكمل لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة 2009.

3.رزوخي فيروز،سكر فاطمة الزهراء،**الملتقى الدولي الرابع حول:المنافسة والاستراتيجية التنافسية في المؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية**،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة شلف،8-9نوفمبر،2010،

4.شرفي زكريا،**محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية باستخدام طريقة التكاليف على أساس الأنشطة"ABC"**، دراسة حالة مؤسسة PROLIPOS لإنتاج المواد الدسمة"عين مليلة"مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي فالعلوم التجارية، تخصص:محاسبة ومالية،جامعة أم البواقي،إشراف زعبيط نور الدين،سنة 2015/2014.

5.فتيحة كبيري، فعالية **تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع تنافسية المؤسسات**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتنمية 2018- 2017 .

6.فضل كمال سالم، **مدي أهمية ألقاس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة المواد البشرية و أثره علي اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة ماجستير غير منشور، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2008.

7.فؤاد محمد حسين الحمدي، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك**، أطروحة دكتوراه، تخصص فلسفة إدارة أعمال، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة المستنصرية، اليمن، 3200.

8.محمد سالم اللولو، **مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة**، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، دراسة مقدمة كمتطلب تكميلي للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، ،2009.

9.مهاوات لعبيدي، **القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والافصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي دراسة حالة مجموعة من المؤسسات. الصناعية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة، منشورة، 2014.

10.نسيبة بوكماش، **المسؤولية الاجتماعية في البنوك التجارية بين النظرية والتطبيق–دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،–BADR**مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014.

11. نوفان حامد محمد العلمات، **القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2010.

12.ياسر علي محمد عودة، **المشاركة السياسية (الاتجاه والممارسة) وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية وتأثير الأقران لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة**، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص علم النفس الإرشاد النفسي، قسم علم النفس، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2014.

13. عبد الرؤوف حجاج، **الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية ودور الابداع التكنولوجي في تنميتها**، مذكرة شهادة ماجيستر غير منشورة في إقتصاد وتسيير المؤسسات،جامعة 20 أوت سكيكدة، الجزائر، 2006-2007.

3 الملتقيات:

1. خيرة عيشوش، عبد اللطيف كرزابي،"**المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين في إطار أخلاقيات الأعمال**"، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار،الجزائر، يومي 14/15فيفري،2012.

2. محمد فلاق، قدور بنافلة، "**المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الجزائرية جيزي موبليس نجمة، التحول من العمل الخيري إلى العطاء الذكي**"، مداخلة في محور المشاركة: معايير قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال تجاه أصحاب المصالح، الملتقي الدولي الثالث حول:منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،جامعة بشار،الجزائر،يومي 15/16فيفري ،2012.

3. نصر الدين بن مسعود،محمد كنوش، "**واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 14و 15فيفري ،2012 .

4. كمال رزيق، فارس مسدور، **مفهوم التنافسية**، الملتقى الوطني حول تنافسية المؤسسات الأقتصادية وتحولات المحيط، جامعة محمد خيضر،بسكرة، الجزائر، اكتوبر2002.

4 المجلات:

1.عمار زيتوني، **مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 09مارس ،2006.

2. علاء فرحان طالب الدعمي، "**دور إدارة الجودة الشـــاملة في تحقيق الميزة التنافســـية المســـتدامة**"، بحث استطلاعي في شركة التأمين العراقية، العامة، مجلة دراسات محاسبية ومالية – المجلد السابع – العدد 2010.

3.منير نوري، **تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الرابع، جامعة الشلف، الجزائر.

5 التقارير والنشريات:

1. التقرير السنوي لمجلس الإدارة ،مجمع صيدال.

2. النشرية الشهرية الداخلية.

3. ميثاق الأخلاقيات مجمع صيدال ،الجزائر.

6 المقابلات:

1.مقابلة مع السيد: فهيس محمد رئيس مصلحة مركز الإعلام والتوثيق،مجمع صيدال، فرع المضادات الحيوية بالمدية،2022/04/10 على الساعة 13.00.

2. مقابلة مع السيد:بونوة فضيل، مدير المالية والمحاسبة، مجمع صيدال، فرع المضادات الحيوية بالمدية،2022/05/22 على الساعة 10:30.

7 الكتب الأجنبية:

.**1**Frank Den Hord and all, **Managing corporate social responsibility in action talkingcorporate** social responsibility series publishing company,USA .

2.Gray, R.H، "**Accounting And Environments** :**An Exploration Of The Challenge Of Gently Accounting For Accountability**, Transparency, And Sustainability, "Accounting,Organizations And Society," Vol.17 ,1992 .

7 المواقع الالكترونية:

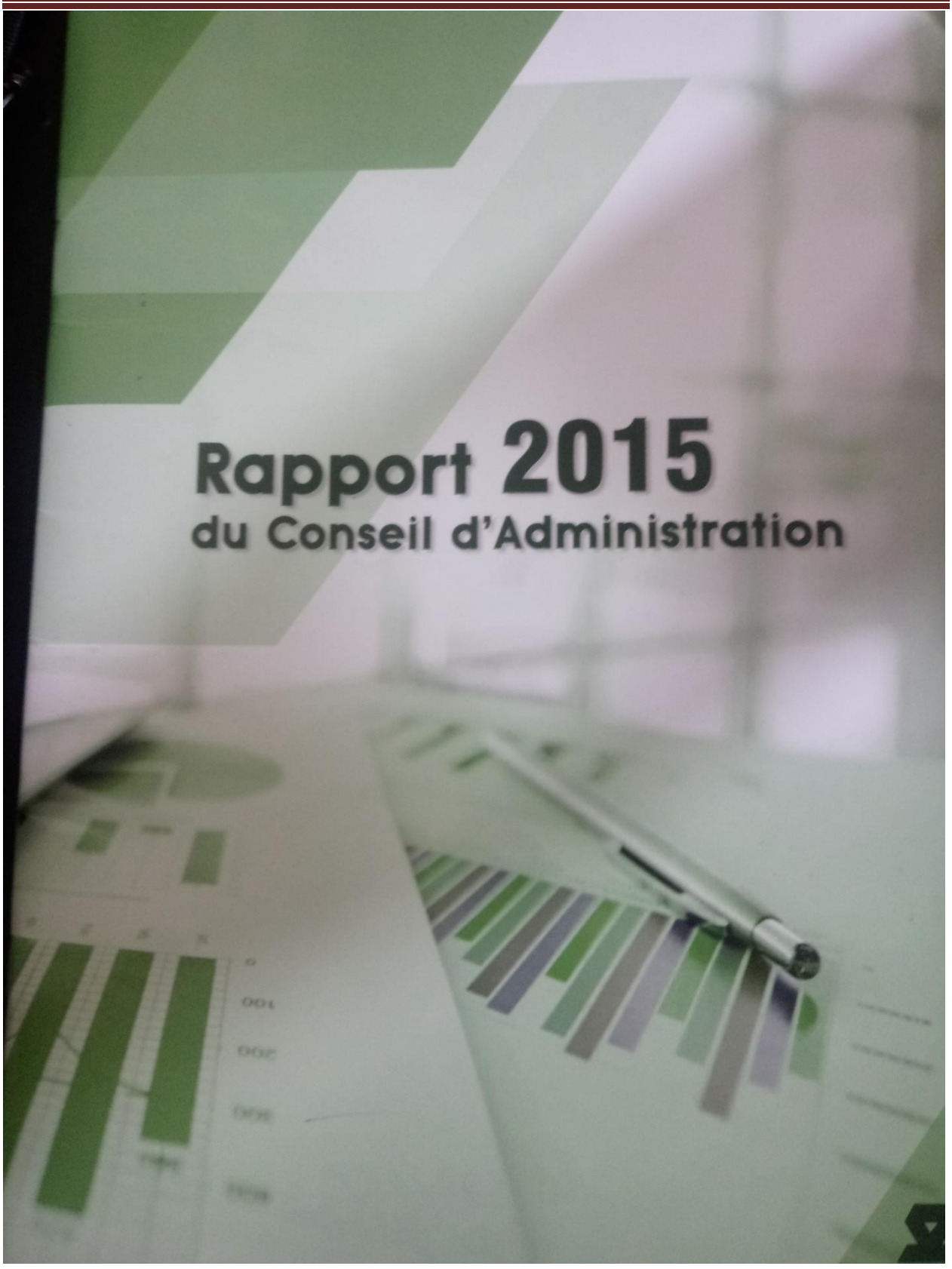
1. www.ncosyria.com/assets/files/2011/UNDP_NCR_2007.pdf

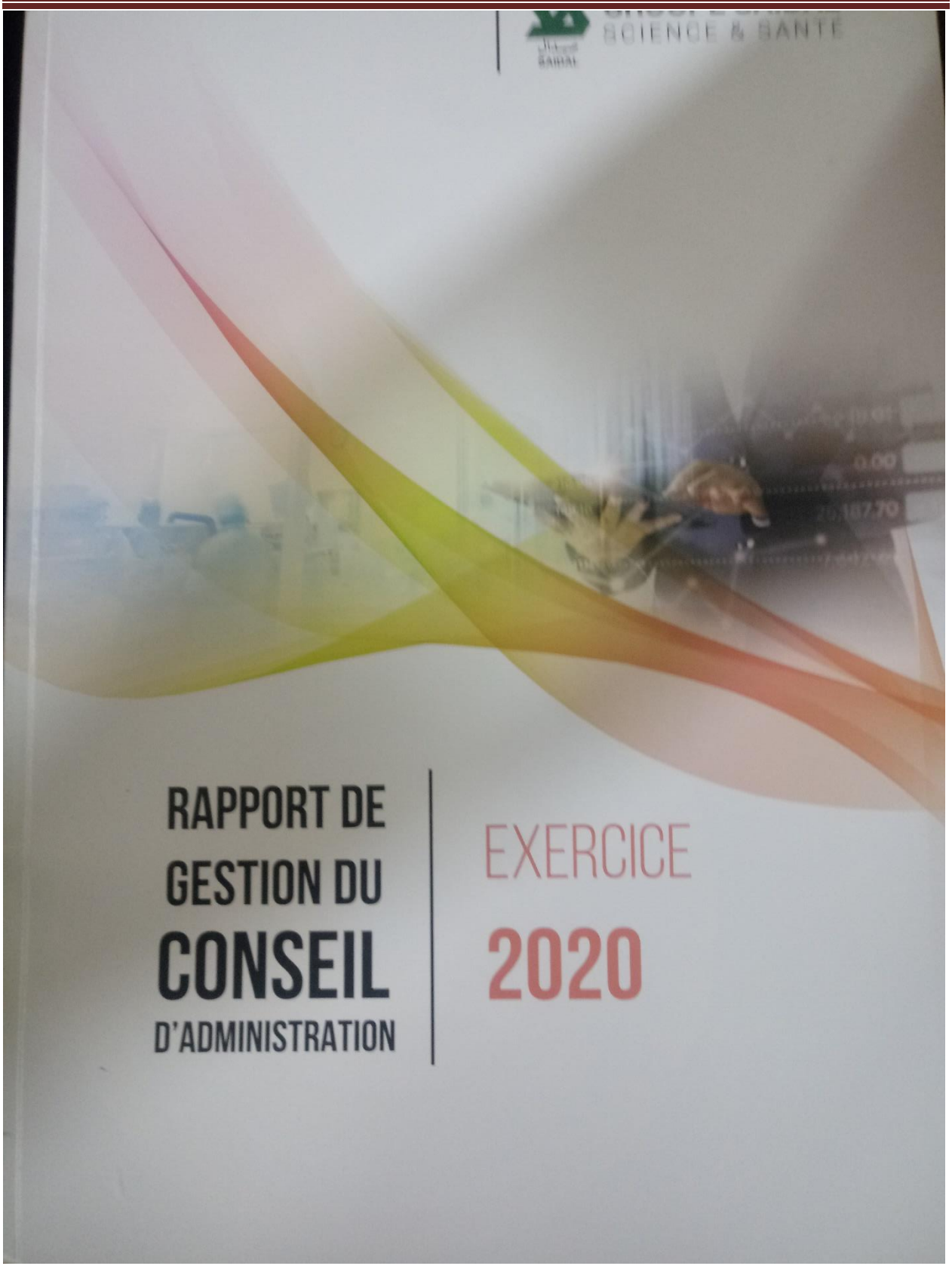
2. www.ncosyria.com/assets/files/2015/UNDP_NCR_2011.pdf

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:




Rapport 2015
du Conseil d'Administration


SCIENCE & SANTÉ
RAPPORT DE
GESTION DU
CONSEIL
D'ADMINISTRATION
EXERCICE
2020

أخبار
www.saidalgroup.dz

صيدال

النشرة الداخلية رقم 19 - جوان 2015

انعقاد الجمعية العامة لمساهمي مجمع صيدال



عقد مساهمو مجمع صيدال جمعيتهم العادية في 10 جوان 2015 بفندق الأوراسي بالجزائر ، وذلك لتقديم تقرير مجلس الإدارة لسنة 2014 و المصادقة عليه و الموافقة على البيانات المالية.

ركز تقرير مجلس الإدارة المقدم من طرف السيد بومدين درقاوي الرئيس المدير العام حول عرض شامل لنشاط المؤسسة لسنة 2014، التي تميزت بثلاثة انجازات رئيسية تشكل قاعدة لإعادة تأسيس المجمع:

- وضع التنظيم الجديد
- نسبة التطور المُرضية في انجاز المشاريع الصناعية
- تنصيب فريق شاب في مناصب قيادية

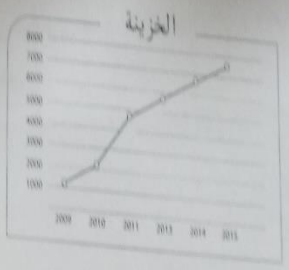
درت النتيجة الصافية للسنة المالية بـ 1479 مليون دج ، أي انخفاض بنسبة 44 % مقارنة بـ 2013

سبه مايلي:

- مبلغ اختلافات مخزون المواد النهائية المرتفع استثنائيا لسنة 2013 (782 مليون دج) قدر بـ 48 مليون دج فقط سنة 2014

- توقف الإنتاج بسبب أشغال الترميم و تعليق إنتاج بعض المواد و كذا الممارسات التجارية الغير قانونية للمنافسين و كذا التأخر المسجل في تطبيق السياسة التجارية.

در مبلغ الخزينة الصافية بـ 7590 مليون دج ، بارتفاع قدره 13 % مقارنة بسنة 2013.



عت مداخلة السيد درقاوي بتوصيات السادة بوكورت و بالي محافظي الحسابات حيث اعتمدا سابات مجمع صيدال و اعلناها صادقة و عادية.





ت الجمعية العامة لمجمع صيدال بإجماع الأعضاء الحاضرين و الناخبين على تقرير مجلس دارة و قررت تخصيص من خلال نتائج أرباح الشركة الأم ، 400 مليون دج ياسم أرباح الأسهم 40 دج للسهم) و 60 000 دج كمنحة انتفاع لكل عامل.

أخبار
www.saidalgroup.dz

صيدال

النشرة الداخلية رقم 16 - مارس 2015

معدات جديدة لمراقبة الجودة



استفاد كل من مركز البحث و التطوير و موقع الإنتاج للدّار البيضاء من أجهزةاختبار انحلال المواد الصيدلانية.

سوف يسمح اقتناء هذه الأجهزة الذي يدخل في إطار عملية تجديد الأجهزة القديمة لوحدات الإنتاج، من تحسين و تعزيز مراقبة الجودة للمنتجات.

تُمكّن هذه الأجهزة المهمة في اختبارات مراقبة الجودة من تحديد سرعة انحلال المواد الفعّالة للأشكال الصيدلانية الصلبة (كالأقراص بمختلف أشكالها و الكبسولات ...) في ظروف عملياتية جدّ مُحدّدة. كما تسمح ايضا بتقدير مدى تسريح المادة الفعّالة في الجهاز الهضمي.

رسات العادلة منافسة نزيهة بين مختلف المتعاملين حول صفقة ما، طبقا لما تنص عليه القوانين
ية و الدولية.

انب آخر، تُعتبر مكافحة الرشوة و الالتزام السياسي المسؤول و المنافسة النزيهة و ترقية المسؤولية
سانية للمنظمات و احترام حق الملكية، أهم مجالات النشاط المتعلقة بالممارسات العادلة و المذكورة
صفة إيزو ISO 26000

حة الرشوة: و تتمثل في مكافحة كل النشاطات المخالفة للقانون و للأعراف الدولية الخاصّة فيما
ي بالسلوكات و التصرفات التي تسمح بالحصول على امتيازات معينة، و هذا عن طريق وضع ميثاق
د الواجب احترامها في العلاقات التجارية.

ام السياسي المسؤول : يتوجب على المنظمة أن تتّسِم بالحياد و تمنع كل التدخلات السياسية
رة مع تشجيع التنوع الإلزامي للمتعاملين.

سة النزيهة : على المؤسسة أن تدعم تطورها في السّوق دون إعاقة تطور مؤسسات أخرى أو
ستهلكين من الحصول على منتوج ما أو خدمة معينة و بأحسن سعر (حظر الاتفاقيات، البيع
ة، إخضاع العقود، عدم احترام الواجبات التنظيمية السارية المفعول...)

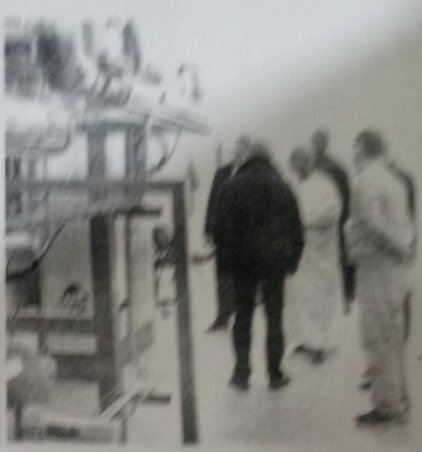
مسؤولية المؤسساتية للمنظمات في سُلّم القِيَم : يجب على المؤسسة أن تساهم و تُشجّع انتشار
الحسَنة داخل محيطها و خاصّةً في دائرة نفوذها وهذا بإدماج معايير المسؤولية المؤسساتية
في تقييم مورديها و زبائنها، و كذا إطلاق مخطط عمل و اتصال حول تطورها الخاص في
سؤولية المؤسساتية للمنظمات.

ق الملكية (الفكرية و المادية) : يتعلق الأمر بالنسبة للمؤسسة بشرعية الأدوات المستعملة
تعمال برامج الإعلام الآلي)، إضافةً إلى تشجيع حماية الابتكارات الداخلية (إيداع براءة
نحة الابتكار للمتعاونين)

جمع صيدال في هذا المجال إلى مبادئ واضحة ومُدَوَّنة منذ 2013 في ميثاق الأخلاقيات و
جمل قواعد العمل و السلوك الفردي الواجب على كل عامل أن يتحلى بهما في اتخاذ القرارات
ي علاقاته مع الأطراف الفعّالة داخل المؤسسة.

وفد مالي يزور مجمع صيدال





استقبل السيد نواس، الرئيس المدير العام لمجمع صيدال، أعضاء الوفد، حيث استهل هذه الزيارة بكلمة ترحيبية عرف من خلالها المجمع و مشاريعه المستقبلية و أجاب عن مختلف الإستفسارات المتعلقة بإمكانية التعاون و الشراكة.

و بعدها قام الوفد برفقة مسؤولي المجمع بزيارة الى ورشات الإنتاج، أين قدموا تهانيهم عن هذه الجوهرة التي يمتلكها مجمع صيدال.

صيدال : مؤسسة مواطنة في خدمة مرضى السكري



عرف هذا اليوم المنظم بحديقة التجارب بالحامة تحت شعار «داء السكري يخص كل عائلة» صدى كبير لدى السكان المحليين، اللذين انتقلوا بكثرة للاستفسار حول هذا الداء الذي عرف ارتفاعا نسبيا خلال السنوات الأخيرة.

استفاد الوافدون إلى حديقة التجارب بالحامة بهذه المناسبة من استشارة طبية وتوعوية حول أسباب داء السكري ومضاعفاته.



تنفيذ خطة التنمية

يتواصل إنشاء المشاريع المدرجة في اطار المخطط التنموي 2014/2010 بوتيرة حسنة حيث :

- تمّ الانتهاء من انجاز مشروعين هما مركز التكافؤ الحيوي و مشروع تافكو ؛
- خمسة مشاريع في طور الانجاز و هي: الحراش2 (65% من نسبة الإنجاز)، شرشال (20%)، قسنطينة شراب (25%)، قسنطينة انسولين قارورات و خراطيش ؛
- سبعة مشاريع سيتم إطلاقها : و المتمثلة في مشاريع عنابة ، مركز البحث و التطوير الجديد ، مشروع الأدوية المضادة للسرطان ، توسيع مصنع سوميديال و مصنع جسر قسنطينة (محاليل مكثفة) ، مركز التوزيع بالبليدة و مشروع البيوتكنولوجيا.

سيتم إعادة تأهيل كل من مصانع الدار البيضاء ، الحراش ، باتنة و المدية بعد استلام المصانع الجديدة.

وضع التنظيم الجديد

سمح هذا التنظيم الذي تم وضعه في جانفي 2014 ليرافق البرنامج التنموي للمجمع بـ :

- إنشاء(PMO) مديرية لتسيير المشاريع و التي تسهر على تنفيذ و متابعة محفظة المشاريع.

- مركزية الوظيفة القانونية التي سمحت بوصول المعلومات و تحكم احسن في سير الملفات.

- انشاء مكتب للمناقصات الذي يضمن متابعة المناقصات بدءا من المصادقة على دفتر الشروط ، اطلاق المعاينات حتى إمضاء العقود.

- تطبيق برنامج وضع نظام معلوماتي الذي سمح بإدماج عدة برامج للتسيير(الموارد البشرية ،المواد الأولية / مواد التغليف/ المواد المنتجة ، قوة المبيعات ، الإنتاج والتموين ، الطلب و العبور).

- تعزيز و إعادة النظر في مكانة الجودة كمحور أساسي الذي تتمحور حوله كل عمليات التسيير عبر وضع برنامج تطبيقي متمركز على إعادة نشر الممارسات الجيّدة للتصنيع و متابعة اداء المصا فيما يخص جودة المنتوج واحترام الممارسات الجيّدة للتصنيع.

- إعادة تأهيل وظيفة الشؤون الصيدلانية عن طريق :
  - تعزيز مديرية الشؤون الصيدلانية على المستوى المركزي والتي تمارس سلطة و ظيفية ء المديريات التقنية التابعة لمواقع الإنتاج و تحرير إجراءات العمل.
  - مراجعة الملفات الصيدلانية حسب المتطلبات القانونية المعمول بها
  - إدماج متطلبات قانونية جديدة معمول بها دوليا على مستوى التطوير و كذا التسجيل.

- تطوير أعمال التسويق و المبيعات عن طريق تكثيف نشاط الترويج الطبي ،تطوير تشكة المنتجات من خلال تحديد اختيار الأقسام العلاجية و المنتجات ذات الأولوية للتطوير تدعيم نشاط المبيعات عن طريق تعزيز العلاقة مع الزبائن و بائعي الجملة و كذا إم اتفاقية صيدال/ كاجكس.



- تطوير محور الشراكة نحو شراكات صناعية ، تكنولوجية و تجارية بثلاثة اتفاقيات في طور التنفيذ :
  - عصرنة الموقع الحالي للأنسولين الخاص بالقارورات و إنجاز مصنع لإنتاج الأنسولين خر بالشراكة مع نوفونورديسك.
  - إنتاج الادوية الأصلية بالترخيص من مخبر سرفييه
  - إنتاج الادوية الأصلية بالترخيص ومرافقة نظام الجودة مع مخبر أبوت.

وأربعة معاهدات في طور الانتهاء:
- اتفاقية للإنتاج و التسويق المشترك مع مخبر سانوفي



الإجتماع السنوي للمندوبين الطبيين

عقد يومي التاسع و العاشر من شهر مارس الإجتماع السنوي للمندوبين الطبيين لمجمع صيدال بفندق مزافران و هذا بحضور كل من الرئيس المدير العام ، إطارات من مديرية التسويق و المبيعات ، مديرية النظام المعلوماتي و مديرية التطوير الصناعي.

هذا الإجتماع الذي حضره 127 مخبرا طبيا جاءوا من مختلف ولايات الوطن ، كان فرصة لإعلامهم بالمشاريع المبرمجة من طرف المؤسسة و مناقشة المسائل المتعلقة بمهامهم.

افتتح برنامج هذه الندوة من طرف السيد نايلي مدير التسويق و المبيعات الذي قدم حصيلة نشاطات مديريته لسنة 2013 إضافة إلى ثلاثة محاور أخرى تتعلق بكل من:

- نظام تسيير آلي لقوة المبيعات و العلاقة مع الزبائن الذي سيتم تطبيقه قريبا ، قدم من طرف كل من السيدة لعروبي وهيبة مديرة النظام المعلوماتي و السيد برناوي رئيس قسم الأمراض المعدية.
- نسبة سير المشاريع الصناعية المبرمجة ضمن مخطط التنمية ، قدّم من طرف السيد تونسي مدير التطوير الصناعي.

السيد درقاوي الرئيس المدير العام تناول في ختام الندوة تاريخ مجمع صيدال ، و أهم الأحداث التي ميزت تطوره في سياق التغيرات و السياسات الإقتصادية و الإجتماعية التي عرفتها البلاد.

الندوة العامة كانت أيضا فرصة للمشاركين لفتح نقاش واسع مكنهم من طرح اهتماماتهم العملية و وضع إقترحات من أجل تطوير نشاطي التسويق و البيع.

تبع هذه الندوة تنظيم أربع و رشات عمل شارك من خلالها المخبرون الطبيون في وضع مخططات التسويق الخاصة بمختلف منتجات الأقسام العلاجية التالية (مرض السكري ، أمراض القلب ، العدوى و الأدوية الغير خاضعة للتوصيف).

برنامج إلكتروني لإدارة قوة المبيعات و العلاقات مع الزبائن

حققت صيدال خطوة جديدة في تطوير نظامها المعلوماتي بوضع برنامج إلكتروني جديد يمكنها من إدارة قوة البيع و العلاقة مع الزبائن.

إن عصرنة طرق التسويق تعتبر ضرورة مطلقة بالنسبة للمؤسسة لأنها تسمح على المدى القصير بإدارة أفضل لقوة المبيعات و رصد أداء المندوبين الطبيين فضلا عن السرعة في الحصول على المعلومات التي تعتبر أحد محددات القدرة التنافسية للمؤسسة.

كما تتيح على المدى الطويل تحسين و تطوير العلاقات مع المتعاملين و الزبائن.

إن هذا البرنامج يتوفر على قاعدة بيانات للأطباء مجزأة حسب التخصص ، المنطقة و الولاية التي يتواجدون فيها.

يتاح للمندوبين الطبيين استعمال هذا البرنامج من خلال شبكة الإنترنت أما المشرفين و المدراء بإمكانهم استعماله عن طريق الشبكة الداخلية للمؤسسة (الأنترانات).

هذا النظام الذي يعتبر أداة للتقرير و لمتابعة النشاطات اليومية هو في مرحلة التجريب و سيدخل حيز الإستعمال خلال الثلاثي الثاني من سنة 2014 بعد مرحلة تدريب المستخدمين الجارية حاليا.

نحو إدارة مركزية لتسيير الرواتب

شرعت مديرية المستخدمين التي تساهم مساهمة كاملة في عملية التحول التنظيمي الذي تعرفه مؤسستنا منذ شهر جانفي في مركزية إدارة المرتبات.

هذه العملية التي من شأنها السماح بمراقبة أفضل لكشوف الرواتب ، خصت في مرحلتها الأولى مركز البحث و التطوير ، الوحدة التجارية للوسط و الوحدة التجارية للغرب.

كما ستتوسع هذه العملية تدريجيا لتشمل إدارة رواتب العمّال المتواجدين في جميع وحدات المجمع.

مارس 2014